



المجلة الدولية للدراستات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة



ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل : VR.3341.6321.B



المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي



International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal



المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

المجلة الدولية للاقتصادات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة



المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES



المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES



العدد 17 عدد خاص



الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري 2569-7366 (ONLINE) ISSN

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبذ المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنوع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

**رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:
أ. عمار شرعان**

رئيس التحرير:
د. أحمد بوهكو
المغرب

رئيسة اللجنة العلمية:
د. منال محمود خيري
مصر

مدير التحرير:
أ. ذي يزن محمد أحمد الاعوش
اليمن

هيئة التحرير:
د. عبد الله بونعاج
د. يوسف الرقاي
المغرب

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. شاهر إسماعيل الشاهر
جامعة صن يات سين الحكومية - الصين
- د. منصف بن خديجة
أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر الأبحاث والدراسات الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بن شريف مساعدي
سوق اهراس - الجزائر
- د. علي منصور سعيد عطية
أستاذ محاضر تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا - ليبيا
- د. سارة محمد عواض
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة قاردين سیتی الخرطوم - السودان
- د. حمداوي الطاوس
أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة - الجزائر
- د. بلال نجاح جبير
عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق
- د. منير خروف
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قلمة - الجزائر
- د. سعيد بربيش
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب
- د. اولحيسان اسناد دلال
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان - الجزائر
- د. أيمن هشام محمود عزريل
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين
- د. هشام الصرمي
استاذ مساعد، علوم اقتصادية، جامعة عدن - اليمن
- د. محمد الأمين بودخيل
أستاذ محاضر (أ)، تخصص مالية دولية، جامعة بشار - الجزائر
- د. دوعاء ممدوح سليمان
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر
- د. سعدوني محمد
استاذ محاضر (أ)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار - الجزائر
- د. انيسة سدره
أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر
- د. آمال حفناوي
أستاذ محاضر (أ) - الجزائر

- د. عامر شبل زيا
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق
- د. ربيعة ملال
أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر
- أ.م.د. حسن شاكر الشمري
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق
- د. ابوبكر خوالد
أستاذ محاضر (ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر
- د. حمزة رملي
أستاذ محاضر (أ)، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميله - الجزائر
- د. مشيرة العشري
استاذ مساعد بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعه دمياط - مصر
- د. رزين عكاشة
أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة - الجزائر
- د. ليندة فريجة
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر
- د. عطار نسيم
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر
- د. طالب دليلة
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
- د. وهيبه حليبي زوجة حارم
أستاذة محاضرة (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
- د. ميثم منفي كاظم العميدي
دكتوراه قانون عام، أستاذ مساعد دكتور، تدريسي في قسم القانون اقسام بابل جامعه الكاظم - العراق
- د. دروم أحمد
أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة - الجزائر
- د. بن شعيب فاطمة الزهراء
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر
- د. يونس الشمراح
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب
- د. توفيق بن الشيخ بن أحمد
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة - الجزائر

- د. بوعتلي محمد
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقعي، الجزائر
- د. محمد علي حسن الطاهر
دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، منسق دبلوم التسويق، جامعة قاردين ستي - السودان
- د. خليفي عبد الكريم
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر
- د. كركوري مباركة حنان
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر
- د. سعاد عياش علي امعرف
محاضر، فلسفة محاسبة، بكلية الاقتصاد جامعة سرت - ليبيا
- د. زواويد لزهاري
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر
- د. بن زيدان فاطمة الزهرة
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر
- د. فاتح زعيتير
علوم تسيير، استاذ بجامعة محمد البشير الابراهيمي - الجزائر
- د. انتصار الكوني الحاج البشتي
محاسبة إدارية، استاذ مساعد، جامعة الزاوية - ليبيا
- د. توفيق قائد سعيد علي المجيدي
محاسبة، استاذ مساعد في جامعة الجند وجامعة السعيد - اليمن
- د. ايمان بوقرة
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر
- د. منصوري حاج موسى
استاذ محاضر (أ) علوم اقتصادية، رئيس قسم علوم التسيير بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر
- د. مراد بودية سكيينة
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان - الجزائر
- د. عبد الرزاق بوعيطة
استاذ محاضر (ب) العلوم الاقتصادية - الجزائر
- د. محمد جلول زعادي
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر
- د. ناصر ميلاد محمد بن يونس
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

فكرس المكتويات

الصفحة	المقال
1	الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي – حالة ماليزيا زوبير بولجبال : أستاذ مساعد، كلية إدارة الأعمال - جامعة الشرقية - سلطنة عُمان
19	قطاع الفلاحة بجهة العيون الساقية الحمراء (جنوب المغرب): امكانيات محدودة وأنشطة ذات مردودية ضعيفة د. أحمد بوهكو، د. عبد الله بونعاج، د. يوسف الرقاي: مركز نماء للدراسات والأبحاث حول الصحراء
32	آثر الصحة على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام منهجية نماذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية د. سبكي وفاء : جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
47	دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني الصيرفة الالكترونية – نموذجاً "دراسة تحليلية" د. زياد جلال الدماغ: نائب رئيس جامعة غزة للشؤون الأكاديمية د. محمد اسامة حسنية : محاضر وباحث اقتصادي - فلسطين
71	البعد السياسي للازمة الاقتصادية في لبنان د. منجد الخشالي : استشاري اقتصادي - قطر
80	الاستثمارات السياحية وتوجهاتها في العقدين الأخيرين بواحات درعة الوسطى جنوب المغرب سعيد ايت عبد الواحد : جامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
98	نفاذ سعر الصرف إلى التضخم في الجزائر: دور عدم التماثل واللاخطية باستخدام نماذج الانتقال السلس د. بلهاشم مريم : جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
114	L'usage du commerce électronique au Maroc Dr. Achemrah younès : Université Mohammed V, Agdal, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Rabat - Maroc
133	Mesure de l'impact de la temperature et des élections législatives sur l'indice DAX DOUADI Mehaidi : Laboratory of the Algerian Capital Market Assessment and Globalization: LEMAC - Universit de Sétif - algeria

الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي – حالة ماليزيا

Shariah governance for Islamic capital market – The case of Malaysia

زويبر بولحبال

أستاذ مساعد، كلية إدارة الأعمال – جامعة الشرقية، سلطنة عُمان

Abstract

This paper aims to address the problem of how to implement an effective Shariah governance framework for Islamic capital market. Accordingly, the paper defined the components and regulatory procedures of an effective Shariah governance framework, and complied it with the Shariah framework of the Islamic capital market in Malaysia to evaluate its effectiveness. The paper concluded that the effective Shariah governance framework includes: the establishment of Shariah supervisory bodies at national and institutional level, the setting of regulatory procedures in the form of laws, regulations, guidelines and mechanisms to resolve legal disputes, all derived from Shariah. Furthermore, the Shariah governance framework of the Islamic capital market in Malaysia complies with this effective framework, however there are some Shariah transgressions related to the admissibility of ‘bai al inah’ and ‘bai al dayn’, and the heavy use of debt.

Keywords: Shariah governance, Islamic capital market, Shariah regulations, Malaysia, Shariah supervisory bodies.

JEL Classification Codes: G28, K22.

الملخص:

يسعى البحث إلى معالجة إشكالية تتمحور حول كيفية تحقيق فعالية إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي. وعليه تم استقراء المراجع والمصادر التي تناولت الإشراف والرقابة الشرعية على الأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية، واستنباط مكونات الإطار الفعال للحوكمة الشرعية، ومطابقتها مع خصائص إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، للحكم على مدى فعاليته. وتوصل البحث إلى أن الإطار الفعال للحوكمة الشرعية يشمل: إنشاء هيئات شرعية على المستوى المركزي والمؤسسي، ووضع قوانين وضوابط وإرشادات وآليات لحل المنازعات قائمة على الشريعة. وينطبق ذلك على إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، غير أنه يعاني من عيوب أهمها: جواز التعامل ببيع العينة وبيع الدين، وكثرة الاعتماد على العقود القائمة على الديون.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، سوق رأس المال الإسلامي، الضوابط الشرعية، ماليزيا، هيئات الإشراف الشرعي.

مقدمة:

تعد سوق رأس المال آلية هامة للوساطة المالية في الاقتصادات المعاصرة، فهي تعمل على جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، عبر أدوات مالية في شكل أسهم وسندات. وتؤدي سوق رأس المال الإسلامي نفس الوظيفة، لكنها تعتمد على أدوات ومعاملات تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتزداد أهمية سوق رأس المال الإسلامي في الفترة الراهنة من تطور المالية الإسلامية، بالنظر إلى ما قد تساهم به في حل مشكلة إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، وإدارة المخاطر، وتوسعة العمل بالأدوات المالية الإسلامية، وتكملة النظام المالي الإسلامي. وبالنسبة لتنمية سوق رأس المال الإسلامي، فإن ماليزيا هي الرائدة عالمياً بفضل الابتكارات المتعددة والإنجازات البارزة التي حققتها في هذا القطاع، فهي تملك أكبر سوق للصكوك في العالم، وغالبية الأسهم المقيدة في بورصة ماليزيا هي أسهم متوافقة مع الشريعة، وصناعة الصناديق الإسلامية الماليزية هي الأولى عالمياً من حيث حجم الأصول المدارة.

يحظى الجانب الشرعي لسوق رأس المال الإسلامي بعناية بالغة، لأنه هام وضروري وما يميز السوق الإسلامية عن السوق التقليدية، فلا يمكن تصور وجود سوق إسلامية من دون مراعاتها لأحكام وقواعد الشريعة والتقييد بها. ولتحقيق هذه الغاية تتم ممارسة إشراف ورقابة شرعية على السوق، وتظهر صعوبة المهمة بالنظر إلى تعدد المشاركين في السوق من مصدريين ومستثمرين ووسطاء، وتعدد الأدوات المالية المستخدمة في السوق والعقود الشرعية المبنية عليها، سواء عند الإصدار في السوق الأولية أم التداول في السوق الثانوية، وهو ما دفع بعض الدول التي قامت بتنمية سوق رأس مالها الإسلامي - وعلى رأسها ماليزيا - إلى وضع نظام شامل ومتكامل، يضمن توافق منتجات ومعاملات السوق مع الشريعة، وذلك في إطار الحوكمة الشرعية.

ونظراً للمكانة المحورية والأهمية البالغة للحوكمة الشرعية في قيام وتطور سوق رأس المال الإسلامي، وأداء وظائفها على أكمل وجه دون الوقوع في المحاذير والمخالفات الشرعية كالربا والغرر والميسر وبيع الدين بالدين...، فإن تحقيق فعالية إطار الحوكمة الشرعية تعد من بين أولى الأولويات. وعليه تتمحور هذه الدراسة حول الإجابة عن التساؤل الآتي:

الإشكالية:

كيف يمكن تحقيق فعالية إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي؟ وهل ينطبق ذلك على واقع الحوكمة الشرعية للسوق الماليزية؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الأهمية البالغة للحوكمة الشرعية بالنسبة لقيام سوق رأس مال يمكن وصفها بالإسلامية، فهي تضمن توافق المنتجات والمعاملات والمشاركين داخل السوق مع الشريعة. كما تزداد أهمية هذه الدراسة بالنظر لقلّة الدراسات التي اهتمت بالرقابة الشرعية كنظام متكامل وشامل، يتكون من مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية والتنظيمية، وهيئات الإشراف والدعم. فأغلب الدراسات التي تناولت الجانب الشرعي للسوق المالية ركزت على فحص المعاملات والمنتجات من الناحية الشرعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

* تحديد العناصر المكونة لإطار الحوكمة الشرعية، والشروط الواجب توفرها لتحقيق فعالية هذا الإطار.

* تبين الدور الهام الذي تلعبه هيئات التنظيم والإشراف في سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا من حيث الرقابة والإشراف على السوق من الناحية الشرعية.

* إبراز الخصائص المميزة لإطار الحوكمة الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، ومدى فعاليته في ضمان توافق منتجات ومعاملات السوق مع الشريعة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي لمعالجة مشكلة الدراسة، وذلك عبر جمع المعلومات والبيانات من المراجع والمصادر المتمثلة في الكتب والمقالات، وإصدارات الهيئات الرسمية في شكل تقارير وأبحاث نشرت على مواقعها الرسمية. وتمت معالجة وتحليل ومناقشة هذه المعلومات والبيانات، وعرضها بطريقة علمية متناسقة تسمح بالوصول إلى نتائج البحث.

كما اعتمد البحث على دراسة حالة، وذلك بدراسة واقع إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، وتحديد خصائصه وعيوبه.

الدراسات السابقة:

تتلخص أبرز الدراسات السابقة التي استطاع الباحث الإطلاع عليها في: دراسة زرزار العياشي (2015) والتي تناولت طبيعة سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا ونشأتها والخصائص المميزة لها وأدواتها، إلى جانب دور هيئة الأوراق المالية الماليزية في تطوير هذه السوق. وشددت الدراسة على الدور الكبير الذي لعبه المجلس الاستشاري الشرعي في مجال الرقابة والمراجعة، وتقديم الاستشارات، وإصدار القرارات، والتنوعية والتوجيه والتدريب، وتفعيل وتطوير الأدوات المالية، والرد على أسئلة واستفسارات المتعاملين. وكذلك دراسة (2013) Najeeb Syed Faiq and Vejzagic Mirza التي ناقشت نشأة ونمو الأسواق المالية الإسلامية بكل من ماليزيا وإندونيسيا والإمارات وبروناي، والتطورات التي عرفت، والفرص والتحديات التي تواجهها. وخلصت الدراسة إلى أن من بين أهم العوامل المساهمة في تطوير السوق المالية الإسلامية خلق جهاز شرعي مركزي، ونشر المعرفة حول مبادئ الشريعة، وإجازة بعض العقود المختلف فيها. وقامت دراسة Wan Razazila, Roudaki (2010) بتتبع مسيرة تطور سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، وتحديد أجهزة الرقابة عليها، وإبراز إنجازاتها الرائدة. وتوصلت الدراسة إلى أن نمو سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا ارتكز على ابتكار المنتجات، والحوافز الضريبية، وتنمية الموارد البشرية، والأطر التنظيمية، وتحرير السوق، وحرص أجهزة التنظيم والمشاركين في السوق على جعل ماليزيا مركزاً دولياً للسوق المالية الإسلامية. كما تتبعت دراسة Abdul Aziz (2007) تنمية سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا منذ سنة 1990، وفحصت دور هيئة الأوراق المالية الماليزية في تعزيز السوق، وكذلك دور الإطار التنظيمي والإشرافي، إلى جانب عرض أهم أدوات الاستثمار الإسلامي بالسوق الماليزية. وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية السريعة لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا كانت بفضل بيئة تنظيمية ملائمة ومحفزة، بيئة تم تصورها وتصميمها من خلال صياغة مخططات توجيهية وتنفيذها، إلى جانب طرح العديد من المنتجات المالية القائمة على المبادئ الإسلامية.

ويلاحظ من الدراسات السابقة أن الجوانب التنظيمية والإشرافية لعبت دوراً بالغ الأهمية في تنمية سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، وخاصة ما تعلق بالجانب الشرعي الذي لعب دوراً محورياً، غير أنها لم تتعمق في هذا الجانب المهم وتبرز خصائصه وكيفية إيجاده وتعزيز مكانته داخل السوق ليؤدي دوره على أكمل وجه. وعليه يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة من ناحية تركيزه على الجوانب المختلفة لإطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي، كما يتعمق في

تفاصيل تجربة سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا وما نفذته من سياسات واتخذته من إجراءات بهدف إيجاد إطار فعال للحوكمة الشرعية وتعزيزه.

تقسيمات البحث:

لكي يحقق هذا البحث أهدافه، ويجب عن الإشكالية المطروحة، فقد قسم إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة تشمل أهم النتائج والاقتراحات. وخصص المحور الأول لتعريف سوق رأس المال الإسلامي وتحديد مفهوم الحوكمة الشرعية والعناصر التي تجعل إطارها يتسم بالفعالية. وتناول المحور الثاني سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا من خلال إبراز الهيئات المنظمة للسوق وإجراءات ومعايير ضبط منتجاته. أما المحور الثالث فتعمق في دراسة خصائص إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا وتحدياته.

1- سوق رأس المال الإسلامي والحوكمة الشرعية:

يتناول هذا المحور تعريف سوق رأس المال الإسلامي وتحديد مفهوم الحوكمة الشرعية والعناصر التي تجعل إطارها يتسم بالفعالية.

1-1- تعريف سوق رأس المال الإسلامي:

سوق رأس المال الإسلامي هي سوق يتم فيها تداول أدوات تمويل ذات استحقاقات طويلة الأمد، أي: التي مدتها أكثر من عام، وأهم هذه الأدوات السندات والأسهم. وأهمية هذه السوق تكمن في تشجيع الاستثمار الرأس مالي وتقديم تمويل طويل الأجل إلى مشاريع تحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تبدأ في إعطاء مردود (الهيبي، 2006، ص 217). وتقدم سوق رأس المال الإسلامي أدوات مثل الأسهم وأدوات الدين الإسلامية، وغيرها من الأدوات المتوافقة مع مبادئ الشريعة، كما تؤدي دوراً مكماً لدور المصرفية الإسلامية في مجال الاستثمار، مكونة نظاماً مالياً إسلامياً شاملاً (الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 1435هـ، ص 60-61).

2-1- تعريف الحوكمة الشرعية:

جاء في تقرير "منتدى سلطات أسواق المال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي" تعريف الحوكمة الشرعية بأنها (COMCEC CMR, 2013, p 5): "الأسلوب الذي يقيد معاملات سوق رأس المال الإسلامي ويلزمها على التوافق مع الشريعة".

والظاهر أن توافق معاملات سوق رأس المال الإسلامي مع الشريعة يتم عبر ممارسة إشراف ورقابة شرعية، والمراد بمراقبة السوق هنا حسب "آل سليمان" (2005، ص 92): الإشراف على السوق وما يصدر فيها من أدوات مالية، وما يجري فيها من معاملات على تلك الأدوات، من حيث اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وعلى ذلك فإن الرقابة الشرعية على الأسواق المالية تكون في جانبين (آل سليمان، 2005، ص 99-100): مراقبة إصدار الأدوات المالية، ومراقبة تداول الأدوات المالية.

أما في الجانب الأول، فإن المراقبة تكون بالنظر في سلامة الأدوات المالية -التي يتم إصدارها- من المحاذير الشرعية كالربا وأكل المال بالباطل. وأما في الجانب الثاني، وهو مراقبة تداول الأدوات المالية، فيراد بذلك مراقبة المعاملات التي تتم في بورصة الأوراق المالية أو خارج البورصة، من حيث مشروعيتها تلك المعاملات، وخلوها من الربا والقمار والجهالة والغرر وبيع الدين بالدين، وغير ذلك من المحاذير الشرعية.

ويضيف "ولد على" (2011، ص 354) إلى ما سبق عناصر أخرى، تتمثل في: الرد على الاستفسارات الشرعية للمستثمرين والسماحة، وكذلك الحرص دائماً على تدقيق كل العمليات والمستندات في السوق، حتى لا تخرج عن القواعد والضوابط الشرعية التي حددت من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في السوق.

3-1- الإطار الفعال للحوكمة الشرعية:

يرى "أحمد حبيب" (Habib, 2006, p. 92-95) أن التطبيق الناجح للشرعية الإسلامية في المعاملات المالية المعاصرة يتطلب توفير البنية التحتية القانونية الداعمة له، وبما أن أغلب الدول المسلمة تبنت سواءً الإطار القانوني العام أم المدني، فإن أنظمتها القانونية لا تحتوي على قوانين وتشريعات تعالج الخصائص الفريدة للمالية الإسلامية، وهو ما يدعو إلى سن قوانين خاصة، يمكنها دعم وترقية صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وأشار الباحث إلى ضرورة تجنب سن قوانين في شكل عبارات وبند عامة، تنقصها تفاصيل مختلف أنماط التمويل الإسلامي، فهناك حاجة لسن قوانين مفصلة، تشمل المبادئ الإسلامية للمعاملات المالية، والإجراءات الإدارية للقيام بهذه الأنشطة. وأضاف بأن غياب المحاكم التجارية الإسلامية في أغلب الدول المسلمة جعل العقود الإسلامية غير ملزمة قانوناً، ما يزيد من المخاطر القانونية لهذه العقود. ومن غير المتوقع تغيير النظام القضائي بأكمله، إلا أنه يمكن تأسيس محكمة تجارية إسلامية قادرة على فهم العقود المالية الإسلامية وإلزام تنفيذها، وإنشاء مراكز تحكيم وتوسط لتسوية النزاعات المتعلقة بالمصرفية والمالية الإسلامية. وهو ما أكد عليه "منتدى سلطات أسواق المال"، فقد جاء في تقريره الآتي: "لكي تتوافق المعاملات المالية مع الشرعية فهي بحاجة إلى آليات ضامنة تتمتع بالمصادقية والسلطة القانونية" (COMCEC CMR, 2013, p 5).

ومن ناحية أخرى، أشار التقرير السابق إلى أن النظام السليم للحوكمة الشرعية يتعلق بكفاءة واستقلالية وسرية هيئات الشرعية وثبات مبادئ عملها. غير أن "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" وسع إطار الحوكمة الشرعية، وشدد على أنه لا ينبغي وضع عبء التأكد من وجود نظام سليم وفعال للضوابط الشرعية على كاهل أعضاء الهيئة الشرعية وحدهم، بل يجب أن يؤدي كل أصحاب المصالح في صناعة الخدمات المالية الإسلامية دورهم، بمن فيهم: العملاء، والإدارة، والمساهمون، والسلطات الإشرافية. إن من شأن وجود إرشادات شاملة متعلقة بنظام الضوابط الشرعية أن يسمح لكل أصحاب المصالح بفهم دورهم وتاديتهم لبلوغ أهداف الضوابط الشرعية، ويساعد على تعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2009، ص 7).

2- سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا:

تعد ماليزيا رائدة في مجال تنمية سوق رأس مال إسلامي رائجة وحيوية، فهي تملك أكبر سوق للصكوك في العالم، وصناعة الصناديق الإسلامية بماليزيا هي الأولى عالمياً من حيث حجم الأصول المدارة، كما أن غالبية أوراق الملكية المدرجة في بورصة ماليزيا هي أوراق متوافقة مع الشرعية. ولإبراز جوانب الحوكمة الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا سيتم التطرق إلى ما يلي:

1-2- منتجات سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا:

تتمثل منتجات سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا أساساً في: الصكوك أو السندات الإسلامية، والأوراق المالية المتوافقة مع الشرعية، وصناديق الاستثمار الإسلامي، بيانها في الآتي:

1-1-2- الصكوك (السندات الإسلامية):

تعد سوق الصكوك قطاعاً هاماً جداً من قطاعات سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، يدعم التمويل طويل الأجل والمتوافق مع الشرعية، ويساهم أيضاً بشكل كبير في التنمية الاقتصادية. وتستخدم مجموعة متنوعة من المبادئ الشرعية

في هيكله الصكوك، مثل المربحة والبيع بالثمن الآجل والاستصناع والإجارة والمشاركة والمضاربة والوكالة، مما يوفر مرونة تمويلية أكبر لمصدري الصكوك، ويضيف عمقاً إلى مجموعة الأدوات الإسلامية المتاحة للمستثمرين. وعرفت سوق الصكوك الماليزية نمواً سريعاً على مدى السنوات الماضية أدت إلى بلوغ قيمة إجمالي رصيد الصكوك المحلية الماليزية 174,4 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2015، ما مثل نسبة 54% من رصيد الصكوك العالمية (SCM, 2017, p 7).

2-1-2- الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة:

تتمثل الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة في الأسهم العادية وحقوق شراء الأسهم وحقوق الاكتتاب القابلة للتحويل، وتصدر من قبل شركات تتوافق مع "معايير مجلس الاستشارة الشرعية"، وتعرف على أنها شركات شرعية معتمدة أو متوافقة مع الشريعة. ويوجد في بورصة ماليزيا أوراق مالية كثيرة متوافقة مع الشريعة، تسمح للمستثمرين بتنوع محفظة استثماراتهم عبر مجموعة كبيرة من الشركات والقطاعات الصناعية (Wan Razazila, Roudaki & Murray, 2010, p 6). وفي يونيو 1997 نشرت هيئة الأوراق المالية قائمة بالأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفي ذلك الوقت كان عدد الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة 371 أو ما يقرب من 57% من إجمالي الأوراق المالية المدرجة (SCM, 2006a, p. 144). وارتفع العدد إلى 671 في نهاية سنة 2016، بعدما وصل إلى حده الأقصى 886 في سنة 2006.

2-1-3- صناديق الاستثمار الإسلامي:

تعرض ماليزيا مجموعة متنوعة من برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي (Islamic Investment Collective Schemes - CIS)، تشمل: صناديق الاستثمار المشترك (Unit Trust Funds)، وصناديق الجملة - خاصة بالمستثمرين الكبار - (Wholesale Funds)، وبرامج التقاعد الخاص (Private retirement schemes)، وصناديق المؤشرات المتداولة (Exchange-traded funds)، وصناديق الاستثمار العقاري (Real estate investment trusts). واستحوذت صناعة الصناديق الإسلامية بماليزيا في نهاية عام 2015 ما مجموعه 314 صندوق، مما جعلها الأكبر في العالم من حيث عدد الصناديق. كما تملك ماليزيا ثاني أكبر سوق من حيث حجم الأصول المدارة للصناديق الإسلامية (Asset under management) على مستوى العالم، والتي نمت بسرعة بمعدل نمو سنوي قدره 24% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2015، لتبلغ 100,6 مليار رنجيت في نهاية عام 2015 (SCM, 2017, p 9).

2-1-4- مؤشرات الشريعة:

المؤشر رقم حسابي قياسي يعكس تطور أسعار التعامل في سوق معينة سواء بالزيادة أم النقصان، وهو مقياس للتعرف على أداء سوق الأسهم بصورة عامة. واعتمدت بورصة ماليزيا مؤشرات شرعية لقياس حركة أسعار جميع الأسهم العادية المتوافقة مع الشريعة المدرجة في اللوحة الرئيسة للبورصة وأدائها الاستثماري، وتحتسب باستخدام المتوسط المتحرك لأسعار الأسهم. وتوجد أنواع من مؤشرات الشريعة في البورصة الماليزية أبرزها (زرزار، 2015، ص 35-36): المؤشر الشرعي كوالا لمبور، والمؤشر الإسلامي الماليزي رشيد حسين المحدود - داو جونز.

2-2- الهيئات المنظمة لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا:

تتمثل أساساً في هيئة الأوراق المالية الماليزية والمجلس الاستشاري الشرعية:

2-1-2- هيئة الأوراق المالية الماليزية:

هي سلطة تنظيم وتطوير سوق رأس المال بماليزيا، وتتمثل المهام الرئيسة للهيئة في الحفاظ على عدالة وكفاءة وسلامة وشفافية أسواق الأوراق المالية والمشتقات، وترقيتها وتيسير تطورها بشكل متناسق يرفع قدرات الابتكار والمنافسة. ولدى

الهيئة العديد من الوظائف التنظيمية القائمة على أساس مسؤوليتها في حماية المستثمر، وضبط نشاطات مؤسسات السوق والإشراف عليها، وتشجيع ترقية سوق الأوراق المالية التقليدية والإسلامية، وسوق المستقبلية (SCM Website; (Wan Razazila et al, 2010, p 3).

تأسست هيئة الأوراق المالية عبر قانون هيئة الأوراق المالية (1993)، وأوكلت لها مهمة الإشراف على سوق رأس المال الإسلامي وتطويرها. وسخرت الهيئة موارد ضخمة لضمان النمو المستمر للسوق، ومن بين أهم المبادرات التي قامت بها الهيئة في هذا الإطار إنشاء وحدة سوق رأس المال الإسلامي سنة 1994، وأوكلت لها مهمة تصور واقتراح مبادرات لتنمية سوق رأس المال الإسلامي، وتكونت الوحدة من باحثين وعلماء في فقه المعاملات وفي ممارسات السوق المالية (SCM, 2017, p. 5-7; Abdulaziz, 2007, p. 3)، وحل محلها فيما بعد سنة 1996 "مجلس الاستشارة الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية".

2-2-2- مجلس الاستشارة الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية:

تأسس المجلس في 16 ماي 1996 بموجب قانون برلماني ويتم تعيين أعضائه من قبل ملك ماليزيا، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية الكبيرة والعناية البالغة التي يحظى بها المجلس في ماليزيا. وأوكلت للمجلس مهمة ضمان توافق عمليات سوق رأس المال الإسلامي مع الشريعة، كما يشمل مجال اختصاص المجلس: نصح هيئة السوق حول جميع المسائل المتعلقة بالتنمية الشاملة لسوق رأس المال الإسلامي، والعمل كمرجع مركزي للقضايا الشرعية المرتبطة بالسوق، والسهر على انسجام وتوافق الآراء الفقهية المرتبطة بصفقات سوق رأس المال الإسلامي.

تتمثل الوظيفة الرئيسية للمجلس في توحيد قواعد الشريعة على المستوى الوطني، لزيادة الثقة والأمان بين الفاعلين في السوق والمؤسسات المالية والمستثمرين، وتحديد مدى توافق أدوات السوق المالية التقليدية مع مبادئ الشريعة، وسير عملية إدراج أسهم الشركات في بورصة ماليزيا تحت خانة "متوافق مع الشريعة" (SCM, 2012a, p. 24; Abdulaziz, 2007, p. 11-12; Wan Razazila et al, 2010, p 4).

بالإضافة إلى مهام أخرى أبرزها (IBFIM, n. d, p. 6):

- * تسهيل تنمية وضبط المنتجات المالية الإسلامية الجديدة.
- * توفير الوضوح التام وتعزيز الثقة في السوق وسلامته عبر نشر قواعد الشريعة.
- * التفاعل المستمر مع الصناعة والمختصين في الشريعة للاستفادة من التغذية العكسية (Feedback).
- * المشاركة في المؤتمرات الدولية للتعريف جيداً بسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.
- عمل المجلس منذ نشأته كمساعد ومحفز لابتكار المنتجات، وساهم بشكل بارز في النمو الكبير لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، فعلى سبيل المثال: من خلال الفحص الشرعي المستمر للشركات المدرجة في البورصة، سهل مجلس الاستشارة الشرعية بروز ونمو صناعة مزدهرة لصناديق الاستثمار الإسلامي المشترك (Zarinah, 2007).

2-3- ضبط منتجات سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا:

تبنت ماليزيا مقاربة ذات مستويين لضبط منتجات سوق رأس المال الإسلامي، والتي أثبتت فعاليتها ونجاحها. يتضمن المستوى الأول متطلبات ضبط عامة أو عالمية تخضع لها كل المنتجات، سواء كانت تقليدية أم إسلامية (تتعلق أساساً بترخيص الإصدار وتطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح)، واستكملت بمستوى ثاني يتضمن متطلبات ضبط خاصة مرتبطة بالشريعة، تطبق بشكل خاص على منتجات سوق رأس المال الإسلامي. وتضمن هذه المقاربة حصول المستثمرين في منتجات

سوق رأس المال الإسلامي على نفس درجة التأكد (اليقين) والوضوح والحماية التي يحصل عليها المستثمرون في المنتجات التقليدية (SCM, 2012a, p. 23-24).

ولتعزيز إطار ضبط المنتجات وزيادة شفافيتها تم وضع منهج غربلة شرعية لأوراق الملكية من قبل "مجلس الاستشارة الشرعية"، وإصدار إرشادات مفصلة من قبل "هيئة الأوراق المالية"، بيانها في الآتي:

2-3-1- منهج الغربلة الشرعية لأوراق الملكية المدرجة في بورصة ماليزيا:

من بين أولى المبادرات لتطوير هذا القطاع توفير إرشادات للمستثمرين الراغبين بالاستثمار في الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة، فقد تم في سنة 1995 إدخال منهج لغربلة أوراق الملكية المدرجة في بورصة ماليزيا، وتحديد وضعيتها الشرعية. وأتاحت عملية الغربلة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات إمكانية ضمان توافق محافظهم الاستثمارية مع متطلبات الشريعة. وشمل منهج الغربلة في ذلك الوقت مقارنة مساهمة الأنشطة التجارية غير المتوافقة مع الشريعة مع المعايير المرجعية المسموح بها. وتماشياً مع نهج صناعة التمويل الإسلامي المحلية، أقر "مجلس الاستشارة الشرعية لهيئة الأوراق المالية" منهجاً معدلاً في سنة 2012، والذي أدخل معايير إضافية خاصة بالنسب المالية (SCM, 2017, p. 8).

يعتمد "مجلس الاستشارة الشرعية" على مقاربتين للغربلة الشرعية، واحدة كمية وأخرى نوعية:

أ- المعايير النوعية (معايير الأنشطة الرئيسية):

عند وضع المعايير النوعية تم التركيز على الأنشطة الرئيسية للشركة وما يتعلق بها من سلع وخدمات معروضة، وذلك لأن الأنشطة الرئيسية هي التي تجلب عائدات للشركة، ويتم توزيعها لاحقاً على المساهمين في شكل توزيعات أرباح. ويتعين تحديد هذه الأنشطة لمعرفة ما إذا كانت مخالفة لمبادئ الشريعة. وإذا كانت الأنشطة الرئيسية للشركة المعنية مخالفة لأحكام الشريعة، فإن أوراقها المالية تستبعد من قائمة الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة (SCM, 2016, p. 145).

وتشمل الأنشطة غير المسموح بها: الخدمات المالية القائمة على أساس الربا (الفوائد)، والميسر (القمار)، وتصنيع أو بيع المنتجات غير الحلال أو المنتجات ذات الصلة، والتأمين التقليدي، وبعض الأنشطة الترفيهية غير المسموح بها وفقاً للشريعة الإسلامية، وتصنيع أو بيع منتجات التبغ والمنتجات ذات الصلة، وتجارة أو تداول الأوراق المالية غير المتوافقة مع الشريعة، وغيرها من الأنشطة التي تعتبر غير مسموحة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وبالنسبة للشركات التي تتضمن أنشطتها عناصر مسموح وغير مسموح بها، فإن "مجلس الاستشارة الشرعية" يأخذ بعين الاعتبار معيارين إضافيين: ينبغي أن تكون الصورة العامة للشركة لدى الجمهور جيدة، وأن تكون الأنشطة الأساسية للشركة هامة وتعتبر مفيدة للمسلمين وللبلاذ. ويجب أن يكون العنصر غير المسموح به صغيراً جداً ويحتوي على أشياء شائعة يصعب تجنبها، ويكون معتاداً ومن حقوق المجتمع غير الإسلامي المقبولة في الإسلام (Wan Razazila et al, 2010, p. 4-5).

ب- المعايير الكمية:

تتطلب المرحلة الثانية من تقييم التوافق مع الشريعة قياس المعايير الكمية ذات الصلة. فقد وضع "مجلس الاستشارة الشرعية" عدة معايير لتحديد المستويات المقبولة للمساهمات المختلطة من الأنشطة المسموح وغير المسموح بها، وذلك استناداً إلى الآراء الفقهية لعلماء الشريعة المؤهلين المستمدة من مصادر الشريعة. وعليه يتم تصنيف الأوراق المالية

للشركات على أنها متوافقة مع الشريعة، إذا لم تتجاوز مساهمة الأنشطة غير المسموح بها المعايير التالية (Wan Razazila et al, 2010, p 5-6):

- * معيار 5% للأنشطة المحظورة بشكل واضح مثل الفوائد، والمقامرة، والخمر، ولحم الخنزير.
- * معيار 10% للأنشطة التي تحتوي على عناصر تؤثر في معظم الناس ويصعب تجنبها، مثل إيرادات الفوائد من الودائع في المصارف التقليدية، والأنشطة ذات الصلة بالتبغ.
- * معيار 20% للأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة، مثل متحصلات الإيجار من المباني المستخدمة في القمار أو بيع الخمر... الخ.
- * معيار 25% للأنشطة التي قد تؤثر على الوضعية الشرعية المعتمدة، مثل أنشطة الفنادق والمنتجعات، وتداول الأسهم، والسمسرة، وغيرها من الأنشطة التي لا تتوافق مع الشريعة.
- وبعد إقرار تعديل منهج الغلبة الشرعية من قبل "مجلس الاستشارة الشرعية"، أصبحت المعايير الكمية تعتمد على مقارنة ذات مستويين، تشمل: معايير النشاط التجاري، ومعايير النسب المالية، كالآتي (SCM, 2016, p. 72-75):

• **معايير النشاط التجاري:** قام مجلس الاستشارة الشرعية بتحديث قراره المتعلق بمعايير النشاط التجاري من أربعة معايير، أي 5% و10% و20% و25%، إلى معيارين اثنين فقط، أي 5% و20%. وعند تحديد الوضعية الشرعية للأوراق المالية المدرجة في البورصة، يتم احتساب مساهمة الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة في مجموع الأرباح قبل الضريبة، ومقارنتها مع المعايير المرجعية للنشاط التجاري على النحو التالي:

- معيار 5%: يطبق معيار 5% على الأنشطة أو الأعمال التالية: المصارف التقليدية، التأمين التقليدي، القمار، الخمر والنشاطات ذات الصلة بالخمر، الخنزير والنشاطات ذات الصلة بالخنزير، المأكولات والمشروبات المحرمة، وسائل الترفيه غير المتوافقة مع الشريعة، التبغ والأنشطة ذات الصلة بالتبغ، إيرادات الفوائد من الحسابات والأدوات التقليدية (بما في ذلك توزيعات الأرباح من استثمارات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية)، نشاطات أخرى تعتبر غير متوافقة مع الشريعة. ويجب أن تكون مساهمة هذه الأنشطة أو الأعمال في مجموع الإيرادات أو مجموع الأرباح قبل الضرائب أقل من 5%.

- معيار 20%: يطبق معيار 20% على الأنشطة أو الأعمال التالية: تجارة الأسهم، أعمال السمسرة، الإيجار المحصل من الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، نشاطات أخرى تعتبر غير متوافقة مع أحكام الشريعة. ويجب أن تكون مساهمة هذه الأنشطة أو الأعمال في مجموع الإيرادات أو مجموع الأرباح قبل الضرائب أقل من 20%.

• **معايير النسب المالية:** ناقش "مجلس الاستشارة الشرعية" خلال سلسلة اجتماعاته المسائل المتعلقة بمعايير النسب المالية، وقرر ما يلي:

- معايير النسب المالية المطبقة هي كالآتي:

- * **النقد إلى إجمالي الأصول:** يتضمن النقد سوى النقد المدود في الحسابات والأدوات التقليدية، في حين يتم استبعاد النقد المدود في الحسابات والأدوات الإسلامية من الحساب.
- * **الديون إلى إجمالي الأصول:** تتضمن الديون سوى الديون التي تحمل فوائد، في حين يستبعد التمويل الإسلامي أو الصكوك من الحساب.

- إن النسب المالية المذكورة أعلاه، تهدف إلى قياس الربا والعناصر القائمة على الربا في قوائم المركز المالي للشركات. وبالتالي عند تصنيف الشركة كشركة متوافقة مع الشريعة، يجب أن تكون نسبي النقد إلى إجمالي الأصول والديون إلى إجمالي الأصول أقل من نسبة 33%.

أسفرت منهجية الغربة الجديدة، التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2013، عن انخفاض الشركات المدرجة المتوافقة مع الشريعة، من 800 شركة في جوان 2013 إلى 673 شركة في نوفمبر 2014، حيث خرجت الشركات التي لا تلي المتطلبات الجديدة الأشد صرامة. فقد صممت عملية الغربة المعدلة بهدف تعزيز توجه ماليزيا نحو زيادة توافق سوق رأس المال مع الشريعة، ولتكون أكثر موافقة مع منهجيات الغربة الشرعية الدولية (Thomson Reuters-Zawya, 2015, p. 199).

2-3-2- إرشادات هيئة الأوراق المالية الماليزية:

نشر إرشادات شرعية خاصة كان عاملاً مساعداً وهاماً في نمو سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، بما أنه وفر للمشاركين في السوق الوضوح واليقين حول ما هو مقبول وغير مقبول حسب الشريعة الإسلامية، وساهم في تطوير البيئة التنظيمية للسوق وإدراج منتجات جديدة.

بتاريخ 24 جويلية 2004 نشرت هيئة الأوراق المالية إرشادات الأوراق المالية الإسلامية (إرشادات الصكوك)، وهو دليل توجيهي شامل، يتضمن الضوابط والشروط التي يجب توافرها لإصدار الصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها، ومن بين هذه الشروط (الدماغ، 2012، ص 250-253): وصف العقد الذي يتم به إصدار الصكوك، وطلب موافقة هيئة الأوراق المالية على تعيين المراقب الشرعي، وتعيين المراقب الشرعي وأهم مواصفاته، وغيرها.

وتم تعديل إرشادات الصكوك في 11 أوت 2011، ووفرت الإرشادات المعدلة وضوحاً أكبر بشأن تطبيق قواعد ومبادئ الشريعة المتعلقة بمعاملات الصكوك، والموضوعة من قبل المجلس الاستشاري الشرعي لهيئة الأوراق المالية. وكان الهدف من التعديل مساعدة السوق الماليزية في الحفاظ على مكانتها الرائدة عالمياً، من خلال مواصلة جذب المصددين والمستثمرين المحليين والدوليين داخل سوق الصكوك (SCM, 2011, p. 6).

ونشرت هيئة الأوراق المالية إرشادات الصناديق الإسلامية للاستثمار العقاري في نوفمبر 2005، بهدف تيسير إنشاء صناديق عقارية تتوافق مع الشريعة. وبذلك أصبحت ماليزيا أول سلطة في القطاع المالي العالمي تصدر هذا النوع من الإرشادات، والتي أصبحت مرجعاً عالمياً لتنمية الصناديق الإسلامية للاستثمار العقاري. ووفرت الإرشادات توجيهات واضحة حول الاستثمار المشترك في القطاع العقاري عبر أدوات السوق المالية المتوافقة مع الشريعة، والفرص الكبيرة التي يخلقها (SCM, 2006b, p. 8). كما نشرت هيئة الأوراق المالية إرشادات أخرى، شملت مختلف مظاهر النشاط في السوق، من بينها: إرشادات إدارة الصناديق الإسلامية، وإرشادات الممارسات الجيدة للسمسة الإسلامية، وإرشادات عرض وتسويق وتوزيع الصناديق الأجنبية في 2007، والإرشادات والممارسات الجيدة للصناديق الإسلامية لرأس مال المخاطر، وإرشادات صناديق الاستثمار المشترك في 2008.

نشر إرشادات الأوراق المالية الإسلامية في سنة 2004 عالج بشكل فعلي العوائق القانونية والتنظيمية لتنمية سوق الصكوك، وأحدث ارتفاعاً كبيراً في حجم إصدارات الصكوك في ماليزيا. وكذلك نشر إرشادات صناديق الاستثمار العقاري الإسلامي في سنة 2005 نتج عنه إدراج أول صندوق عقاري إسلامي في البورصة على مستوى العالم. فقد تجاوب المشاركون في السوق بشكل إيجابي مع هذه الجهود من خلال إدراج وبشكل سريع منتجات جديدة، سواء في شكل صناديق عقارية إسلامية أو هياكل مبتكرة من الصكوك، استندت على عقود المشاركة والمضاربة والإجارة. ولم تسهل هذه الإرشادات إصدار

منتجات جديدة في ماليزيا فحسب، بل أصبحت معياراً مرجعياً للدول الأخرى المهتمة بتنمية منتجاتها الخاصة بسوق رأس المال الإسلامي (Zarinah, 2007).

3- خصائص إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا وتحدياته:

يتسم إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا بالفعالية خاصة من الناحية التنظيمية الشاملة والمتكاملة، ووجود البنية التحتية القانونية والمؤسسية الداعمة، غير أنه يعاني من بعض النقائص تشكل تحدياً أمام توجه ماليزيا نحو الأسواق الدولية، وخاصة أسواق الدول المسلمة الأخرى. وفيما يلي توضيح لذلك:

3-1- خصائص إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا:

يتميز إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا بعدة خصائص، أهمها الآتي:

3-1-1- تناسق قانون السوق المالية مع الشريعة:

يتمثل القانون الأساسي الذي يحكم عرض وإصدار وتداول الأوراق المالية في قانون الخدمات والأسواق المالية، الذي يحتوي على الأحكام الخاصة بضبط الأسواق، والترخيص، وسلوك الوسطاء، وعقوبات سوء السلوك داخل السوق، وضوابط رفع رؤوس الأموال، وعمليات الاستحواذ، وأحكام قانونية واضحة للاعتراف بمنتجات المالية الإسلامية (Ambrose, n. d, p. 8).

يتم كذلك مراجعة القوانين المالية باستمرار بهدف إدخال تعديلات لنزع العوائق أمام المعاملات المالية الإسلامية في ماليزيا، وتحقيق درجة أعلى من اليقين والنفوذ فيما يتعلق بالعقود المالية الإسلامية. وفي هذا الإطار تم إنشاء "لجنة تنسيق القوانين" سنة 2010، لتقوم بمراجعة القوانين ذات الصلة وجعلها متناسقة مع مبادئ الشريعة (SCM, 2012a, p. 24).

شملت التعديلات تعديل قانون الأسواق والخدمات المالية في سنة 2012، ونصت على تعريف منتجات سوق رأس المال الإسلامي والأوراق المالية الإسلامية، وذلك بهدف بيان متطلبات الحكم على منتجات سوق رأس المال بأنها منتجات إسلامية، وتوفير الوضوح والشفافية عند طرح منتجات سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، كما هدفت إلى توضيح أنواع المنتجات التي تقع ضمن تعريف الأوراق المالية الإسلامية وزيادة عددها (SCM, 2012b, p. 5).

3-1-2- آليات لحل المنازعات القضائية على أسس شرعية:

يتميز الإطار القانوني لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا بوجود عدة آليات لتسوية المنازعات، مثل: قاضي المحكمة العليا متخصص في قضايا المالية الإسلامية، ومحاكم تجارية شرعية، ومركز جهوي للتحكيم في كوالالمبور، ومكاتب التوسط المالي (آليات بديلة عن المحاكم، لتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية) لحل المنازعات بين الأطراف بشكل سريع ودون الضرر بحقوق وواجبات كل طرف (Sudin, 2004, p 7).

3-1-3- سلطة شرعية على المستوى الوطني:

يمثل الإطار القوي للحوكمة الشرعية عنصراً هاماً في التنظيم الجيد لسوق رأس المال الإسلامي، وبما أن الالتزام بمبادئ الشريعة يقتضي وجود سلطة على المستوى الوطني تضمن توافق منتجات وخدمات سوق رأس المال الإسلامي مع الشريعة، فقد تم تأسيس بماليزيا "المجلس الاستشاري الشرعي لهيئة الأوراق المالية"، الذي يعتبر أعلى سلطة شرعية في البلاد، تعمل على وضع قواعد شرعية خاصة بسوق رأس المال الإسلامي. ويوفر المجلس أعلى درجات اليقين والثبات للمشاركين في السوق حول الأمور المرتبطة بالشريعة، فهو يتمتع بصلاحيات قانونية تمكنه من وضع قواعد حول أية مسألة

مرتبطة بسوق رأس المال الإسلامي، قواعد ترجع إليها المحاكم لمعالجة القضايا ذات الصلة بالسوق. وتعالج الخاصية الإلزامية لمثل هذه القواعد مشكلة عدم التأكد المتعلقة بتنفيذ العقود وحل النزاعات القضائية في المعاملات القائمة على الشريعة، كما تسمح للمشاركين في السوق بممارسة نشاطهم على أسس شرعية مشتركة (SCM, 2012a, p. 24).

أوجد المجلس الاستشاري الشرعي لهيئة الأوراق المالية إرشادات موثوقة بشأن المسائل الشرعية، وكان عاملاً رئيساً في زيادة ثقة المصدرين والمستثمرين في سوق رأس المال الإسلامي، نتيجة ثبات ومصادقية تفسيراته وقراراته الشرعية (SCM, 2017, p. 3-4).

3-1-4- لجان شرعية على المستوى المؤسسي:

تُلزم هيئة الأوراق المالية الشركات التي تصدر أو تعرض منتجات سوق رأس المال الإسلامي، مثل: الصكوك وصناديق الاستثمار، تعيين لجنة شرعية أو مستشار شرعي ينصحها حول مدى توافق هذه المنتجات مع مبادئ الشريعة، ويراجعها ويجيزها.

وعلى نحو مماثل، فإن الشركات المرخص لها من قبل هيئة الأوراق المالية بعرض خدمات السوق المالية الإسلامية، مثل شركات إدارة الصناديق الإسلامية، مطالبة بتعيين لجنة شرعية أو مستشار شرعي، يقدم لها النصيحة ويصادق على أن أعمالها وإدارتها تتوافق مع مبادئ الشريعة (SCM, 2012a, p. 24). فالمؤسسات المالية التي تعرض منتجات سوق رأس المال الإسلامي وخدماتها، مطالبة بتعيين مستشار شرعي مستقل أو تشكيل لجنة استشارة شرعية تتمتع بالاستقلالية، لضمان توافق هذه المؤسسات مع الشريعة، خاصة على المستوى العملي والإداري.

ومن بين أهم وظائف لجنة أو مستشار الشريعة على هذا المستوى الآتي (Abdulaziz, 2007, p. 12-13):

- * مراجعة الخدمات والمنتجات لضمان توافقها مع الشريعة.
- * مراجعة الوثائق ذات الصلة والمصادقة عليها.
- * الإشراف على الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات في سوق رأس المال الإسلامي، خاصة في صناعة صناديق الاستثمار، وذلك لضمان بأن مسيري الصناديق يستثمرون فقط في الأوراق المالية المصادق عليها شرعياً من قبل مجلس الاستشارة الشرعية لهيئة الأوراق المالية.
- * قيادة الأبحاث وابتكار منتجات جديدة لرفع قدرات المنافسة.
- * توفير التدريب والتكوين على المعاملات القائمة على عقود الشريعة لممارسي التمويل الإسلامي.
- * مساعدة الأطراف ذات الصلة (المستشارون القانونيون، والمراجعون الشرعيون) وتقديم النصيحة عند طلبها.

3-1-5- شروط تعيين المستشار أو أعضاء اللجنة الشرعية:

اللجنة أو المستشار الشرعي المعين لأداء مهام ترتبط بمنتجات وخدمات سوق رأس المال الإسلامي، مطالب بالتسجيل لدى هيئة الأوراق المالية بموجب "إرشادات تسجيل المستشار الشرعي"، والتي تشمل أحكاماً خاصة بالمهام العامة والمسؤوليات، والتصرفات المناسبة، والمؤهلات الأكاديمية والخبرة، ومتطلبات تتعلق بالتنمية المستمر للقدرات المهنية (SCM, 2012a, p. 24).

3-2- تحديات إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا:

يعتبر الحجم الكبير للتمويل بالديون (البيع بثمن آجل والمراوحة)، والحجم المتواضع للتمويل بحقوق الملكية (المشاركة والمضاربة)، من أهم النقائص التي تعاني منها صناعة المالية الإسلامية بماليزيا عموماً، إلى جانب عدم جواز

التعامل بمبادئ شائعة الاستخدام في ماليزيا حسب إجماع جمهور الفقهاء، هي بيع العينة وبيع الدين. وهي أمور تؤثر بشكل كبير على الوضعية الشرعية للتعاملات في السوق، وتوقعها في مخالفات ومحاذير شرعية. وفي الآتي توضيح لذلك:

3-2-1- الحجم الكبير للتمويل بالدين:

تعتمد سوق الصكوك الماليزية بشكل كبير على عقد المراجعة، وهناك خلاف في قبول تداول صكوك المراجعة في السوق، ولكن الأرقام تظهر بوضوح أنها ليست قضية خلاف بالنسبة للسوق الماليزية. كما اكتسبت العقود الأخرى القائمة على الدين مثل البيع بالثمن الآجل شعبية داخل السوق الماليزية، إلا أنها غير مقبولة خارج ماليزيا.

والفرق بين البيع بالمراجعة المعروف والبيع بالثمن الآجل يعتمد على المدة، إذ إن طبيعتهما واحدة وصيغ عقودهما مماثلة، وإنما جرى التفريق بينهما بهذه الطريقة لرغبة الممارسين إلى التقسيم بحسب الآجل. وبيع المراجعة تتراوح المدة فيه بين شهر إلى أقل من سنة، أما البيع بالثمن الآجل فهو اسم يطلق على ما زاد عن السنة (القرى، د ت).

ويبين الجدول الآتي قيمة إصدارات أفضل خمسة صكوك ماليزية حسب العقود خلال الفترة بين 2008 و2014.

إصدارات أفضل خمسة صكوك ماليزية حسب العقود (2008 - 2014).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المراجعة	0,9	8,2	25,5	39,8	67,5	60,4	53,7
البيع بثلث آجل	3,4	7,6	5,7	9,2	14,4	9,8	9,2
الوكالة	0	0	1,2	2,1	3,8	1,4	8,4
المشاركة	3,9	4,3	2,4	5,6	16,5	5,7	4,4
الإجارة	1,9	2,2	4,9	2,8	2	2,8	0,6
بيع العينة	0	0	0,1	0,1	0	0,6	0,58

Source: Thomson Reuters- Zawya, (2015): Malaysia Islamic finance report 2015, p 221.

والملاحظ بشكل بارز هيمنة صكوك المراجعة والبيع بثلث آجل على إجمالي الإصدارات خلال الفترة، ففي نهاية عام 2014 بلغ مجموع صكوك المراجعة 53,67 مليار دولار أمريكي من إجمالي إصدارات الصكوك في البلاد، متبوعة بالبيع بالثمن الآجل ثم الوكالة بقيمة 9,24 مليار دولار أمريكي و8,48 مليار دولار أمريكي على التوالي. وبلغ مجموع صكوك المشاركة 4,4 مليار دولار أمريكي سنة 2014، ولم تتجاوز إصدارات صكوك المشاركة 6 مليارات دولار أمريكي خلال الفترة، باستثناء سنة 2012 أين تجاوزت 16 مليار دولار، لتتخلف بعدها بشكل كبير.

3-2-2- عدم جواز التعامل ببعض البيوع:

حسب "محمد القرى" فقد أجمع جمهور الفقهاء على أن بيع العينة غير جائز (وهو مذهب الحنفية، والمالكية، والحنابلة وهو اختيار ابن تيمية "مجموع الفتاوى" وابن القيم "تهذيب السنن"). أما الماليزون فيحتجون أن بيع العينة جائز عند الشافعية، وقد نقل المزين في مختصره قول الشافعي فيه بالجواز، ومن الشافعية من لم يزد في القول فيه عن الكراهة مثل صاحب نهاية المحتاج. ويبن "القرى" أن صيغة العينة التي قال بجوازها الشافعي يجب أن يتوافر عليها شروط هي: لا بد فيها من قبض المبيع واستقرار ملك المشتري عليه قبل إعادة البيع، ولا يجوز فيها التواطؤ المسبق، وإذا وقع فإن الشافعي يصحح العقد ولكنه يقول بإثم من أقدم عليه متواطئاً مع الطرف الآخر على البيع ثم الشراء. وصفة التطبيق لدى البنوك في ماليزيا تظهر أن القبض في الأعيان التي يشتريها البنك من عميله لا يقع أبداً، وإنما تكون تلك الأصول في يد العميل يشتريها

المصرف منه بمجرد إيجاب وقبول لا يترتب عليها توثيق للبيع لدى الجهات الرسمية ولا قبض المبيع، وإنما يكتفي بالإيجاب والقبول (القري، د ت).

وبيع الدين في المعاملات المالية الرأسمالية الحديثة يتم من خلال تسنيد الديون ليسهل تداولها، ويعني تسنيد الديون جعل الدين المؤجل في ذمة الغير خلال الفترة المتراوحة بين ثبوته في الذمة وحلول أجله سندات قابلة للتداول في سوق ثانوية، بحيث يمكن أن يصبح موضوع التبادل، وينقلب إلى نقد سائل بعدما كان مجرد التزام في ذمة المدين. ومن الواضح أن تسنيد الديون مبني على بيع الدين لغير من هو عليه بأقل من قيمته الاسمية وقبل حلول أجله، وهو أمر غير جائز شرعاً لما فيه من الربا والغرر – بيع ما لا يملك (الصحري، 2013، ص 29-30).

يشيع في معاملات سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا بيع العينة وبيع الدين، ويظهر ذلك من خلال آلية عمل أبرز الصكوك المالية والعقود المستخدمة فيها (لحسانة وشياد، 2014، ص 47-48: IIMM Website):

أ- الإصدارات الاستثمارية الحكومية:

تم طرح الإصدارات الاستثمارية الحكومية في جويلية عام 1983 وفقاً لمبدأ القرض الحسن، وقد توقف العمل بهذا العقد. وفي 15 جوان 2001 قامت الحكومة الماليزية بطرح هذه الإصدارات الاستثمارية بأجل استحقاق يصل إلى ثلاث سنوات، تبلغ قيمتها 2 مليار رنجيت ماليزي، وفقاً لمبدأ بيع العينة، وذلك استناداً إلى نصيحة البنك المركزي. وأدى هذا إلى إضفاء مزيد من العمق على السوق، حيث أصبحت هذه الإصدارات متداولة في السوق الثانوية من خلال مبدأ بيع الدين. إذ تباع الحكومة نقداً قيماً اسمية من أصولها للمستثمرين عبر عمليات المزايعة، ثم تعاود شراءها من جديد لأجل بسعرها الاسمي زائد أرباح، وتصدر شهادات الاستثمار الحكومية كاعتراف بالدين، والتي يتم تداولها في السوق. ويتحدد الربح بناءً على المتوسط المرجح للعروض المقدمة في المزاد، ويوزع الربح كل ستة أشهر. وعند تاريخ الاستحقاق تسترد الحكومة شهادات الاستثمار الحكومية، وتدفع قيمتها الاسمية لحاملي هذه الشهادات. وترتكز العملية الأولى على بيع العينة والعملية الثانية على بيع الدين، والخلاف فيهما مشهور والأكثر على عدم الجواز.

ب- سندات المديونية الإسلامية الخاصة:

طُرحت سندات المديونية الخاصة الإسلامية في ماليزيا منذ عام 1990، وقد أصدرت هذه السندات التي تعد أحد أشكال التعاملات البارزة في السوق بناءً على مبادئ البيع بثمن أجل والمزاينة والمضاربة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويصطلح عليها بالصكوك. كما تقوم على عقود أخرى: كبيع العينة وبيع السلم والاستصناع والإجارة والمشاركة، وأيضاً عقود ثانوية كبيع الدين. وقد تكون هناك بعض الملاحظات الشرعية وفقاً للعقود المبنية عليها هذه السندات.

الخاتمة:

تعني الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي الإشراف والرقابة على المنتجات والمعاملات والمشاركين في السوق، للتأكد من توافقهم مع الشريعة، خاصة ما يتعلق بتحريم الربا والغرر والميسر وبيع الدين بالدين، وغيرها من التعاملات السائدة في الأسواق التقليدية. وتتم ممارسة الحوكمة الشرعية في إطار نظام شامل ومتكامل، يتكون أساساً من: قوانين وسلطات قضائية، وهيئات إشراف مركزية ومؤسسية، وقواعد وإرشادات خاصة، تراعي كلها أحكام وقواعد الشريعة وتلزم كافة المشاركين في السوق على التقيد بها، وذلك بهدف تحقيق فعالية الحوكمة الشرعية وأدائها لوظيفتها على أكمل وجه. وقد تبنت ماليزيا هذه المقاربة الشاملة والمتكاملة لإيجاد إطار فعال للحوكمة الشرعية يشرف على سوق رأس مالها الإسلامي ويراقبها، غير أنها تجيز بعض التعاملات والعقود التي أجمع الجمهور على عدم جوازها، كبيع العينة وبيع الدين،

إلى جانب كبر حجم التعامل بعقود الدين كالمربحة والبيع بالثمن الآجل. وعلى ماليزيا معالجة هذه العيوب المؤثرة، لتحظى بقبول أوسع على مستوى العالم الإسلامي، وتعزز مكانتها كرائدة في مجال صناعة المالية الإسلامية.

النتائج:

يمكن صياغة أبرز نتائج البحث في الآتي:

1- يتكون إطار الحوكمة الشرعية من قوانين وضوابط وإرشادات مستمدة من الشريعة، إلى جانب أجهزة قضائية وهيئات إشراف مركزية ومؤسسية تعمل على ضمان توافق المنتجات والمعاملات والمشاركين في السوق مع الشريعة.

2- سخرت "هيئة الأوراق المالية الماليزية" موارد ضخمة للإشراف على سوق رأس المال الإسلامي وضمان نموها المستمر، وقامت بإنشاء "مجلس الاستشارة الشرعية" الذي عمل على توحيد قواعد الشريعة على المستوى الوطني، وتحفيز ابتكار المنتجات وضمان توافقها مع الشريعة، إلى جانب تشجيع تنمية السوق وضبط منتجاتها.

3- يتميز إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا بالآتي:

- أ- وجود قوانين مالية تراعي الشريعة، وآليات خاصة لحل النزاعات القضائية في المعاملات المالية الإسلامية.
- ب- سلطة شرعية مركزية تتمتع بالصلاحيات اللازمة لأداء مهامها، وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية المشاركة في السوق على تعيين لجان شرعية تسهر على حسن توافق أعمالها ومنتجاتها مع الشريعة، وتحديد مواصفات الأعضاء المكونين للجان الشرعية.
- ج- نشر قواعد وإرشادات شرعية خاصة وفرت التوجيه والدعم للمؤسسات الراغبة في إصدار منتجات سوق رأس المال الإسلامي وأداء خدماتها.

4- يعاني إطار الحوكمة الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي بماليزيا من عيوب أثرت بشكل كبير على الوضعية الشرعية لبعض المنتجات والتعاملات في السوق، بسبب إجازة السلطات الشرعية للسوق التعامل ببيع أجمع الجمهور على عدم جوازها، هي: بيع العينة وبيع الدين، إلى جانب كثرة الاعتماد على العقود القائمة على الدين كالمربحة والبيع بالثمن الآجل، وقلة حجم الاعتماد على عقود المشاركة.

الاقتراحات:

بالنظر إلى تطوع ماليزيا لقبول أوسع على المستوى الدولي لصناعتها المالية الإسلامية، وخاصة من قبل الدول الإسلامية الأخرى، يمكن صياغة الاقتراحات الآتية:

1- إعادة النظر في قرارات إجازة بعض البيوع المخالفة للشريعة من قبل السلطات الشرعية للسوق، كبيع العينة وبيع الدين لإفضائهما إلى الربا، وجعلها تتماشى مع ما أجمع عليه جمهور الفقهاء.

2- منع تداول الصكوك القائمة على عقود الدين كالمربحة والبيع بثلثين آجل في السوق الثانوية، إلا بتوفر الشروط التي تجيز بيع الديون. وقد صدر في ذلك قرار لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن صور بيع الدين الجائزة، وهو القرار رقم: 158 (17/7).

3- توسيع حجم الإصدارات القائمة على عقود المشاركة والمضاربة، حيث تملك ماليزيا إطاراً تنظيمياً فعالاً يحمي المستثمرين ويضمن الإفصاح والشفافية، وهي عوامل من شأنها توسعة اعتماد السوق على عقود المشاركة على حساب عقود الدين.

لائحة المراجع:

باللغة العربية:

1. آل سليمان مبارك بن سليمان بن محمد، (2005): أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الأول.
2. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، (1435هـ): النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي "سابق" لدراسات السوق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
3. الدماغ زياد جلال، (2012): الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. زرزار العياشي، (2015): ضرورة إنشاء سوق للأوراق المالية الإسلامية - تجربة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، مجلة بيت المشورة، العدد 3، دولة قطر، ص ص 25-44.
متوفر على الموقع: www.mashurajournal.com
5. الصبحري محمد، (2013): الاقتصاد الإسلامي رؤية مقاصدية، الإصدار الإلكتروني الأول، دار إحياء للنشر الرقمي.
6. لحسانة أحمد و شياد فيصل، (2014): منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، كرسي سابق لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، برنامج كرسي سابق، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
7. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (2009): المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ديسمبر 2009.
متوفر على الموقع: <http://www.ifs.org>
8. محمد القري، المرتكزات الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
على الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com
9. ولد عالي محمد الأمين، (2011): التنظير الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
10. الهيتي قيصر عبد الكريم، (2006): أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، الطبعة الأولى، دار رسلان، دمشق، سوريا.

باللغة الأجنبية:

- 1- Abdul Aziz Akhtarzaite, (2007): Capital Market in Islamic Framework : Malaysian Experience, المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر حول الأسواق المالية والبورصات، آفاق وتحديات، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة تجارة وصناعة دبي، 6-8 مارس 2007.
- 2- Ahmed Habib, (2006): Islamic law, adaptability and financial development, Islamic Economic Studies, Vol. 13, No. 2, IRTI, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, February 2006.
- 3- Ambrose Azniza Hartini binti Azrai Azaimi, (Undated): The Current State of Islamic Finance in Malaysia, International Islamic University Malaysia.

- 4- Islamic Banking and Finance Institute Malaysia (IBFIM), (Undated): Syariah Advisory : A Vital Component of the Malaysian Islamic Capital Market.
- 5- Islamic Interbank Money Market (IIMM) Website: <http://iimm.bnm.gov.my>
- 6- Najeeb Syed Faiq and Vejzagic Mirza, (2013): Development, Growth and Challenges of Islamic Capital Markets: Comparative Insights from the Malaysian, Indonesian, United Arab Emirates and Brunei Markets, Journal of Emerging Economies and Islamic Research/ Vol.1 No.3, Faculty of Business and Management, Universiti Teknologi MARA, Shah Alam, Malaysia.
- 7- Securities Commission Malaysia website: <http://www.sc.com.my/>
- 8- Securities Commission Malaysia, (2017): Islamic Fund And Wealth Management Blueprint, Kuala Lumpur, Malaysia.
Available From: https://www.sc.com.my/wp-content/uploads/eng/html/icm/ifwm_blueprint_170112.pdf
- 9- Securities Commission Malaysia, (2016): Resolutions of the Securities Commission Malaysia Shariah Advisory Council, Second Edition, Kuala Lumpur, Malaysia.
Available From: https://www.sc.com.my/wp-content/uploads/eng/html/icm/Resolution_SAC_%202016.pdf
- 10- Securities Commission Malaysia, (Jan-June 2012a): Malaysian ICM, Bi-annual bulletin of the Malaysian Islamic Capital Market, Vol 7 N° 1.
Available From: <https://www.sc.com.my>
- 11- Securities Commission Malaysia, (July-December 2012b): Malaysian ICM, Bi-annual bulletin of the Malaysian Islamic Capital Market, Vol 7 N° 2.
Available From: https://www.sc.com.my/wp-content/uploads/eng/html/icm/0709_msianicm.pdf
- 12- Securities Commission Malaysia, (3rd Quarter 2011): Malaysian ICM, Quarterly bulletin of the Malaysian Islamic Capital Market, Vol 6 No 3.
Available From: <https://www.sc.com.my>
- 13- Securities Commission Malaysia, (2006a): Resolutions of the Securities Commission Malaysia Shariah Advisory Council, Second Edition, Kuala Lumpur, Malaysia.
https://zulkiflihasan.files.wordpress.com/2009/12/resolutions_sac_2ndedition.pdf
- 14- Securities Commission Malaysia, (August 2006b): Malaysian ICM, Quarterly bulletin of the Malaysian Islamic Capital Market, Vol 1 No 2.
Available From: https://www.sc.com.my/wp-content/uploads/eng/html/icm/MsianICM_0608.pdf
- 15- Zarinah Anwar, Chairman Securities Commission Malaysia, Speech at the INCEIF Global Forum 2007, 30 August 2007, Enabling Islamic environment – Malaysian capital market growth.
Available From: <https://www.sc.com.my>

- 16- The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organisation of the Islamic Cooperation - Capital Market Regulator Forum (COMCEC CMR), (2013): Enhancing infrastructure for Islamic capital market, Report of the Islamic finance task force, Published by Securities Commission Malaysia, Capital Market Development Authority Maldives and Capital Market Board of Turkey.
- 17- Sudin Haron, (2004): Towards Developing a Successful Islamic Financial System : A Lesson From Malaysia, Kuala Lumpur Business School, Working Paper Series 003.
Available From: <http://klbs.com.my/v1/wp-content/uploads/2012/04/003-Developing-Islamic-Financial-System.pdf>.
- 18- Thomson Reuters-Zawya, (2015): Malaysia Islamic finance report 2015.
Available From: <http://www.zawya.com/ifg-publications/>
- 19- Wan Razazila Wan Abdullah, Roudaki Jamal and Murray Clark, (2010): The Evolution of The Islamic Capital Market in Malaysia, The sixth Accounting History International Conference "Accounting and the State", School of Accounting and Commercial Law, Victoria University of Wellington, New Zealand, 18 - 20 August 2010.
Available from: http://www.victoria.ac.nz/sacl/about/events/past-events2/past-conferences/6ahic/publications/6AHIC-75_FINAL_paper.pdf.

قطاع الفلاحة بجهة العيون الساقية الحمراء (جنوب المغرب): امكانيات محدودة وأنشطة ذات مردودية ضعيفة

Le secteur agricole dans la région de Laâyoune-Sakia El Hamra: (Sud du Maroc) Des ressources limitées et des activités peu rentables

د. أحمد بوهكو، د. عبد الله بونعاج، د. يوسف الرقاي
مركز نماء للدراسات والأبحاث حول الصحراء

Résumé

La région de Sakia El Hamrae comprend de secteurs économiques très importants qui peuvent donc participer au développement de toute la région. Or, il faut quand même évoquer ce flagrant paradoxe entre des secteurs ayant des équipements colossaux et d'autres encore timides; c'est bien le cas du secteur de l'agriculture qui comprend des crises naturelles et qui se répercutent négativement sur les activités agricoles. Parmi ces crises, on peut citer la nature du climat dur qui règne dans la zone ainsi que le phénomène de l'ensablement qui tue les espaces agricoles. Or, il faut avouer que ce qui est vrai pour ce secteur ne l'est pas forcément pour le bétail qui connaît un développement spécial par les éleveurs sans pourtant oublier les subventions de l'Etat et qui nourrissent le secteur économique.

Mots clés: Secteur agricole - La région de Laâyoune -
Terrains agricoles - Secteurs économiques - Le bétail

الملخص:

تضم جهة العيون الساقية الحمراء قطاعات اقتصادية مهمة يمكنها أن تشكل رافعة أساسية للتنمية الجهوية، غير أن الواقع يعلن مفارقة صارخة بين قطاعات اقتصادية ذات إمكانيات هائلة متوفرة تقابلها قطاعات أخرى تعاني من محدوديتها وضعفها، ويبقى قطاع الفلاحة بالجهة أحد هذه القطاعات التي تعرف أزمة حيث يبقى النشاط الفلاحي بالجهة ضعيف ويعاني عدة إكراهات طبيعية بالدرجة الأولى، وتتجلى أساسا في قساوة الظروف المناخية وزحف الرمال الذي يساهم في تقليص المساحات الزراعية، هذا إذا ما استثنينا تربية الماشية والتي تعرف عناية كبيرة من لدن الكسابة وكذا مجهودات الدولة التي تشكل حافز أساسي لتطور هذا المورد الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: قطاع الفلاحة – جهة العيون الساقية الحمراء – الأراضي الزراعية – القطاعات الاقتصادية – تربية الماشية.

مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي من بين أهم دعائم الاقتصاد الوطني، بحكم مساهمته الوازنة في الناتج الداخلي الخام، كما أن معدل النمو في المغرب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل الإنتاج الفلاحي. غير أن هذا المعطى لا ينطبق على جزء كبير من الأقاليم الجنوبية بما فيها جهة العيون الساقية الحمراء، والتي عرفت كباقي المناطق الصحراوية نمط عيش رعوي قائم على التنقل بحيث كان النشاط التقليدي لسكان الصحراء يعتمد لمدة طويلة على الترحال طلباً للماء والكلاء، غير أن أسلوب الحياة الرعوية هذا أخذ في التراجع، بسبب تناقص نقاط الماء وانخفاض مساحات الرعي، هذه الوضعية دفعت الرحل إلى الاستقرار قرب المراكز الحضرية والقروية، مما اضطر بعض المزارعين إلى القيام بتجربة زراعة الحبوب بمنخفضات تتجمع بها مياه الأمطار تسمى "لكرير"، إلا أن مردودية هذه التجربة ظلت ضعيفة. ومنذ عشرات السنوات تغيرت معالم النشاط الفلاحي في بعض المناطق من الصحراء، حيث تصدى الإنسان الصحراوي لقساوة الوسط الطبيعي

وبما أن المجال المحلي هو المجال الأمثل لطرح القضايا الجوهرية للتنمية، فالوحدات المجالية المحلية تجسد التنوع والاختلاف داخل التراب الوطني الذي يغني بغناها أو يفقر بفقرها، وهكذا نكون إزاء بنية مجالية وطنية يمثل فيها الإطار المجالي المحلي الحلقة الأساسية التي يتعين على كل عملية تنموية أن تنطلق منها (الأكل، 2000، ص 21). كما يجب اعتماد البعد المحلي من أجل مواجهة تحديات العولمة، والحفاظ على الهوية وإبراز معالمها الحضارية، وذلك عبر تهمين الموارد التراثية التي تعطي للبعد الترابي مكانة هامة وتشكل ركيزة من ركائز خلق التنمية المحلية (الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني، 2001، 03).

وما من شك أن النشاط الفلاحي بجهة العيون الساقية الحمراء كأحد هذه المجالات الوطنية، يمكنه أن يلعب إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى دور الرافعة التنموية على الصعيد الجهوي، بالرغم من قساوة الظروف الطبيعية بالمنطقة، غير أن الواقع يعلن مفارقة صارخة بين إمكانيات هائلة توفرها الدولة تقابلها أزمة تنمية هذا القطاع وكذا أزمة تهمين هذا المورد. هذا يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: ما هو واقع هذا القطاع بالجهة وماهي أهم التحديات التي تحول دون تنمية هذا القطاع؟ وإلى أي حد يمكن أن يلعب هذا القطاع دور الرافعة والقاطرة من أجل تحقيق تنمية محلية متينة؟ وللجواب على هذا السؤال الإشكالي المؤطر لهذه المساهمة، ننطلق من فرضية مفادها محدودية الإمكانيات الفلاحية مع قساوة المعطى الطبيعي بالرغم من المجهودات المبذولة لرفع من مردودية هذا القطاع بالجهة.

لهذه الأسباب وغيرها انصب محور اهتمامنا حول جهة العيون الساقية الحمراء التي تحتل موقعا متميزا بالأقاليم الجنوبية، وتعتبر دراستها فرصة لإبراز واقع القطاع الفلاحي وتسليط الضوء على مكان القوة والضعف به، ومدى مساهمته في التنمية المحلية. وقد اعتمد في إنجاز هذا المقال على منهجية تقوم على المعاينة الميدانية مع التشخيص والوصف مع التحليل ثم الاستنتاج، إلى جانب اعتماد المقابلات الفردية والجماعية مع القائمين على القطاع بالمنطقة بما فيهم المعنيين بشكل مباشر على معاينة وضعية القطاع الفلاحي بالمنطقة من تعاونيات وخصوصا القائمين على الضيعة الفلاحية بمنطقة فم الواد، إلى جانب الكسابة بالجهة ككل.

1. جهة العيون الساقية الحمراء: الموقع، التنظيم الإداري والسياق التاريخي

1.1 الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري

تقع جهة العيون الساقية الحمراء بالمنطقة الوسطى للجهات الجنوبية الثلاث على مساحة تبلغ 140.018 كلم مربع، أي 19.7% من المساحة الإجمالية للمملكة المغربية (Monographie Générale de la Région de Laayoune-Sakia el Hamra, 2015). تحدها من الشمال جهة كلميم وادنون، ومن الجنوب جهة الداخلة وادي الذهب، ومن الشرق الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ومن الغرب المحيط الأطلسي. وتتشكل الجهة من أقاليم: العيون، بوجدور، السمارة وطرفاية، إضافة إلى 20 جماعة منها خمس جماعات حضرية والباقي قروية.

على المستوى الإداري تتكون الجهة من أربعة أقاليم: إقليم العيون المرقى سنة 1994 إلى ولاية بمقتضى المرسوم رقم 164.94.2 بتاريخ 14 ماي 1994، ويمتد على مساحة تصل إلى 39360 كلم²، ثم إقليم بوجدور الذي أحدث سنة 1997 بمقتضى الظهير رقم 46.76.1 بمساحة تقدر ب 100120 كلم²، ثم إقليم السمارة الذي ألحق بجهة العيون الساقية الحمراء بموجب التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015.

وعلى إثر التقسيم الجهوي الجديد في 20 فبراير 2015 وبمقتضى الظهير رقم 2.15.40، أصبحت جهة العيون الساقية الحمراء تضم أقاليم: العيون، السمارة، بوجدور وطرفاية (الجريدة الرسمية عدد 6340، 2015) والجدول التالي يوضح التقسيم الإداري لجهة العيون حسب التقسيم الجهوي الجديد:

الجهة	الإقليم	الجماعات الحضرية	الجماعات القروية
العيون الساقية الحمراء	العيون	العيون المرسى	بوكراع، الدشيرة، فم الواد
	السمارة	السمارة	أمكالة، حوزة، أجديرية، سيدي أحمد لعروصي، تفاريتي
	بوجدور	بوجدور	كلثة زمور، الجريفية، لمسيد
	طرفاية	طرفاية	الدورة، الحكونية، أخفير، الطاح

Source: Monographie Générale de la Région de Laayoune-Sakia el Hamra, Ministère de L'intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales, 2015, p 5.

جدول رقم 1: التقسيم الإداري لجهة العيون الساقية الحمراء

1.2 السياق التاريخي

تنتهي منطقة الساقية الحمراء إلى المجال الصحراوي الشاسع، وهي جزء هام من "تراب البيضان"¹، حيث عرف أحمد بن الأمين الشنقيطي الساقية الحمراء في كتابه التاريخي الشهير "الوسيط في تراجم أدباء شنقيط" قائلا: هي أرض مشهورة، وهي آخر شنقيط من جهة وادنون، تبعد عن شنقيط عشرين يوما بالسير الحثيث، وتقدمت أبيات ابن الشيخ سيدي، التي

1. يطلق هذا الاسم محليا على الذين يتكلمون الحسانية، وهم شرائع عدة: الزوايا، العرب، لحراطين، لمعلمين، إكاون. ويمتد مجال البيضان كما إصطلح على تعريفه المهتمون بهذا المجال، ما بين واد نون شمالا ونهر السنغال جنوبا، وما بين الخط الرابط بين الحمادة شرقا إلى بلاد الأرواد شمال مالي حاليا.

صرح فيها، أن مسافتها شهر بسير الإبل، من الصباح إلى المساء، وبذلك يتضح ما قلت، لأن أرضه تبعد عن شنقيط بنحو عشرة أيام.

وكانت الساقية الحمراء، خالية لا أنيس بها لشدة الخوف، ولقحولتها دائما، حتى عمرها الشيخ ماء العينين، وبني فيها الدور، وغرس النخل فسهلت المواصلات بين شنقيط وغيرها من المواضع المغربية، أعني التابعة للمخزن، وهي في الأصل، للركييات، قبيلة أصلهم من الزوايا، إلا أنهم يحملون السلاح في أكثر أوقاتهم، والعلم فمهم قليل ("أحمد الأمين الشنقيطي، 1958، صفحة 438-439).

وقد زار المنطقة العديد من الرحالة والمستكشفين في القرنين 18 و 19 ومن أولئك الذين تاهت بهم سفنهم واصطدموا بالبر في الصحراء من أمثال: "Follie" (Follie, 1792) سنة 1792 و "Alexandre Scott" (Scott, 1821) و "Lenz" و "Oskar" (Lenz, 1887) و "Douls Camille" (Douls, 1888)، وغيرهم الكثير. وتحدثوا في كتاباتهم عن المنطقة وقبائلها.

كما عرفت منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب أحداثا تاريخية أهمها الاستعمار الإسباني سنة 1884، الذي أعقبه الاتفاق الفرنسي الإسباني لتقسيم المنطقة سنة 1905 والذي جعل منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب خاضعة للاحتلال الإسباني رسميا، وفي خضم هذه الأحداث، ومن السمارة التي كانت تعتبر حاضرة المنطقة حينها قام الشيخ ماء العينين سنة 1906، ومعه وفود من الصحراء وموريتانيا بلقاء السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول لمقاومة المستعمر الأوروبي، لتندلع المقاومة بالمنطقة بهجوم على الحاميات الفرنسية، فقامت القوات الفرنسية سنة 1913 باحتلال مدينة السمارة بقيادة الكولونيل موريت (Mouret)، وفي سنة 1961 أعلنت المنطقة محافظة إسبانية من قبل إسبانيا، لتتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها سنة 1965 المطالب بإنهاء الاستعمار الإسباني لمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وكان لحدث المسيرة الخضراء دور فعال في خروج المستعمر الإسباني من الأقاليم الجنوبية، يقول توني هودج مؤرخا لهذا الحدث: "...وبعد حدث المسيرة الخضراء يوم 06 نونبر 1975 ووصول القوات المسلحة الملكية إلى مركز لكروشي (جماعة الطاح القروية)، وتقدمها نحو المنطقة خاصة نحو العيون في 25 نوفمبر 1975، وبعد ذلك تم فتح السمارة في 27 نوفمبر من نفس السنة، ودخلت إلى العيون خمسة آلاف جندي في 11 دجنبر، ثم منطقة بوكراع في الأسبوع الأخير من دجنبر 1975..." (Hodges, 1987).

2. الظروف الطبيعية العائق الأكبر أمام تنمية القطاع الفلاحي بالمنطقة

2.1 المناخ الصحراوي الجاف أحد عقبات تطور النشاط الفلاحي بالجهة.

يعرف المناخ بكونه امتزاج لحالات الجو في تعاقبها العادي داخل مجال من سطح الأرض وذلك على امتداد حقبة زمنية معينة تسمح برصد وضبط خصائص ونوعية هذا المناخ. وانطلاقا من المعطيات التي تزودنا بها محطات الأرصاد الجوية المتعلقة بمختلف العناصر المناخية (السالك، 2014). والمتعلقة بالحرارة، التساقطات والرياح.

فبدأ بالحرارة والتي ترتفع كلما اتجهنا نحو الداخل حيث تختلف درجاتها حسب المناطق وترتفع في المناطق الداخلية عنها في المناطق الساحلية الخاضعة للمؤثرات البحرية. كما تتميز بعدم انتظامها إذ تتباين درجات الحرارة بتعاقب الفصول. فهي تختلف من فصل لآخر، إذ أن متوسط الحرارة يتراوح ما بين (13°C) كدرجة حرارة دنيا و (28°C) كدرجة حرارة قصوى.

في حين تبقى التساقطات قليلة وغير منتظمة على اعتبار أن المنطقة تنتمي إلى النطاق البيومناخي الصحراوي فإن الكميات المتساقطة تعرف بالقلّة، إن لم نقل الندرة، فالمعدل السنوي للتساقطات ضعيف إذ لا يتعدى 60 ملم في السنة وتكون دائما عاصفية ومركزة في الزمان والمكان، كما أن عدد الأيام الممطرة لا يتعدى 24 يوما في المتوسط.

أما بالنسبة لعنصر الرياح فهي قوية ومصحوبة بزوايا رملية حيث تعرف المنطقة رياحا دائمة طول السنة، وغالبا ما تكون حارة وجافة ومحملة بالرمال، وذات اتجاه شمالي-جنوبي وفي بعض الأحيان نجد رياح شرقية مصحوبة بزوايا رملية، وقد تبلغ سرعتها في بعض الأحيان 30 كلم/ساعة، بل يمكن أن تصل إلى 100 كلم/ساعة. وتتميز هذه الرياح بضعفها بين شهر أكتوبر وأواخر شهر مارس، وقوتها بين شهر أبريل وشتنبر. وتساعد هذه الرياح القوية على تكون الكثبان الرملية في شكل برخانات رملية، تصل سرعة تنقلها بمنطقة العيون إلى 32 متر في السنة، وبارتفاع يصل إلى 9 أمتار. ويبقى مشكل تنقل الكثبان الرملية مشكل بالنسبة لنشاط الفلاحي إلى جانب تأثيره على البنية الطرقية والتوسع العمراني لمدينة كاليون وطرفاية، فضلا عن تأثيره على التجهيزات المينائية وإعاقة حركة السفن داخل الأحواض المينائية.

وعموما يبقى المناخ المهيمن على الجهة هو المناخ الصحراوي الذي يتميز بجفاف حاد، وحرارة مرتفعة في الصيف مع تفاوت حراري بين الليل والنهار باستثناء الشريط الساحلي الذي يستفيد من درجات الحرارة المعتدلة التي تتأثر بهبوب رياح الايليزي البحرية وتيار الكناري البارد، وهذا قد يختل في بعض الأحيان عند هبوب رياح الشرقي وكذا العواصف الرملية العنيفة التي تهب خلال ساعات وأيام، والجدول التالي يوضح طبيعة مناخ بالمنطقة:

العناصر المناخية	العيون	السمارة	طرفاية	بوجدور
معدل درجة الحرارة الدنيا	16	15	13	13
معدل درجة الحرارة القصوى	26	31	28	28
كمية التساقطات المطرية في السنة ب mm	50	12	42	50
متوسط سرعة الرياح القوية km/h	40	25	40	30

Source: Monographie Générale de la Région de Laayoune-Sakia el Hamra, Ministère de L'intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales, 2018.

جدول رقم 2: الخصائص المناخية للمدن الرئيسية بالجهة

2.2 الموارد المائية: ضعف الموارد السطحية ومحدودية المياه الباطنية:

أ- الموارد المائية السطحية:

تقتصر الموارد الهيدرولوجية بالجهة في قسم كبير منها بطبيعة المناخ الصحراوي، وهكذا تقتصر التساقطات المطرية على أيام معدودة خلال السنة خلال أفضل المواسم وبشكل دوري، على أن هذه الموارد غالبا ما تتبخر دون استثمار، وأما أهم المجاري المائية بالجهة فهو وادي الساقية الحمراء بحوض بسعة تناهز 66.000 كلم² والذي يعتبر أهم مجرى مائيا جنوب وادي درعة، فهو ينبع من شرق حوض درعة وجنوب حمادة تندوف، فيكون بذلك محط تجميع للموارد المائية لسلسلة زمر، يمتد وادي الساقية الحمراء على طول يناهز 400 كلم مخترقا الحوض باتجاه شرقي-غربي ليصب في المحيط الأطلسي ضواحي العيون.

وقد لوحظ في الفيضانات والسيول الأخيرة أنها لا تبلغ المصب بالمحيط الأطلسي إلا نادرا، ذلك أن حوض وادي الساقية الحمراء ينقسم إلى وحدتين مورفولوجيتين مختلفتين أولاها على مستوى ما قبل مدينة السمارة حيث المجالات تعود للفترات القديمة جدا، والتي تعرضت لعدة هزات جعلت منها ذات مستويات ارتفاع عالية، وهو ما يسمح بالحكم على أن المنطقة تشهد التأسيس لشبكة هيدروغرافية جد متطورة، أما الوحدة الثانية فهي على مستوى ما بعد مدينة السمارة حيث يخترق وادي الساقية الحمراء المجالات الرسوبية التي تعود للزمنين الجيولوجيين الثاني والثالث والمتسمة بطبوغرافية يغلب عليها طابع الانبساط، وبالتالي فمستوى الشبكة الهيدروغرافية سيكون بمستوى أقل تطورا. ويضم وادي الساقية الحمراء عدة روافد أهمها أودية الخط، الكراع، أوليتيس، سلوان، كسات.

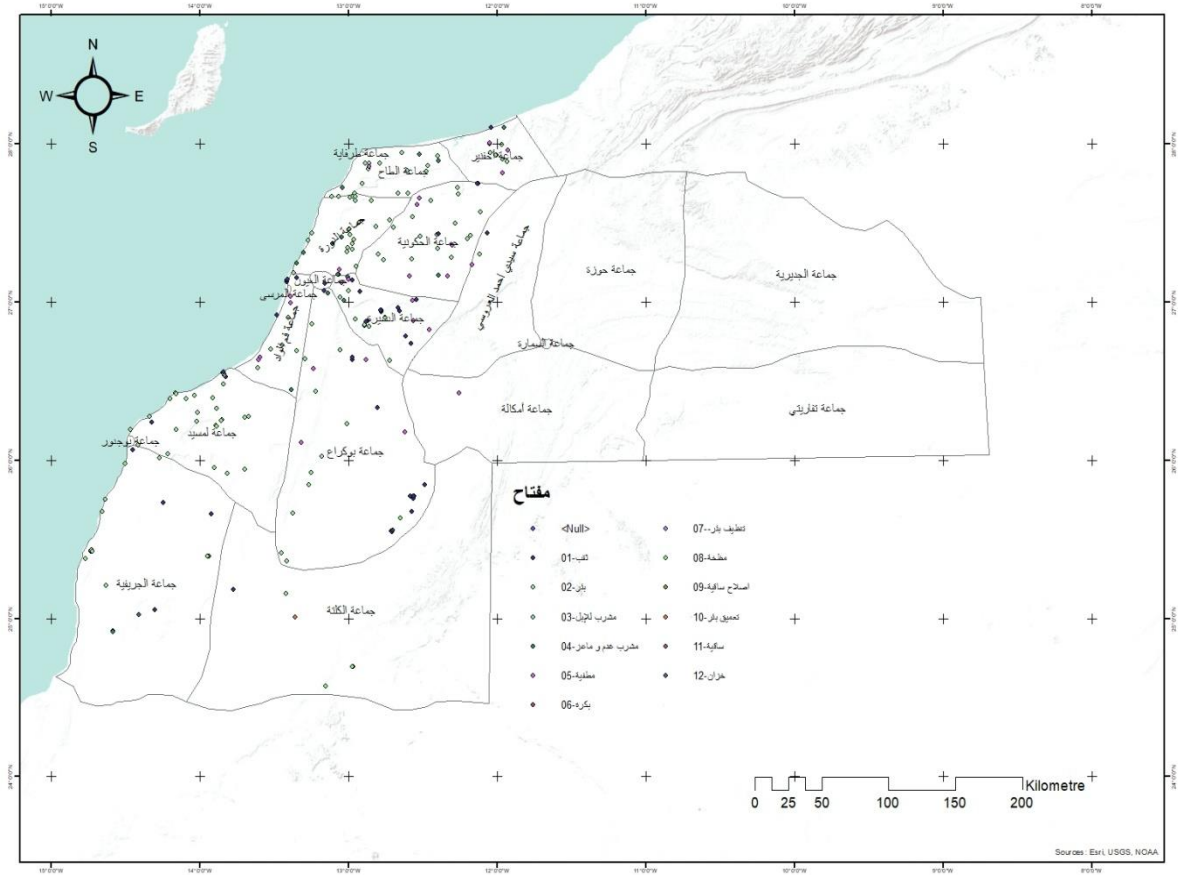
ب- الموارد المائية الباطنية:

نتيجة ندرة الموارد المائية السطحية، تشكل الموارد المائية الباطنية المصدر الوحيد للماء بالجهة، فندرة التساقطات المطرية، تجعل من الفرشات المائية التي تم جردها تظل محدودة، بل أن احتياطاتها تبقى جد محدودة ولا تتم تغذيتها، حتى أن تحليل النظائر المعتمدة يؤكد أن الموارد المائية الباطنية مسربة للفرشات منذ ما يزيد عن مائة ألف (100.000) سنة، وبذلك تكون عموم هذه الموارد عبارة عن فرشات أحفورية، وفي هذا الصدد يتم التمييز بين مجالين كبيرين:

- ميدان قاعدة بلورية مكونة من صخور تعود إلى ما قبل الكامبري إلى الزمن الأول وتشغل المجالات الشرقية، والجنوبية الشرقية، والشمالية للحوض، الذي يظل مفتقرا لفرشات مائية عامة وممتدة تسمح بجريان وتفقد المياه التي تنقلص في بعض المجاري المائية ذات العمق المحدود وبجودة متوسطة إلى ضعيفة، وهكذا تم توفير هذه الموارد المائية المحدودة - عبر آبار من خلال وكالة الحوض المائي - للرحل المحليين ولأفراد القوات المسلحة الملكية.

- أما الميدان الثاني، فيخص القسم الغربي لحوض المسى العيون - الداخلة على طول الساحل الأطلسي فيمتد على مساحة تقارب مائة وعشرة آلاف (110 آلاف) كلم² على المستوى القاري ويمتد إلى العمق البحري، ويبدو أن هذا الحوض غني نسبيا بموارد مائية باطنية، غير أن معرفة هذه الاحتياطات مازالت أمرا غير دقيق، بالمقابل فقد تم التوصل إلى بعض المعطيات المرتبطة بعمق هذه الموارد، وطبيعة البنية الصخرية، ومردوديتها وجودة مياهها، إذ تم التوصل إلى تحديد فرشة عدة منها فرشة عميقة تعود للعصر الطباشيري (الأسفل والأعلى)، فرشة عميقة تعود للباليوسين، فرشة قارية (في العمق القاري) ببئر كندوز تعود إلى البليوسين الأعلى، فرشة مائية أجاج (مالج) بالعيون (تعود للفترة الممتدة بين البليوسين والزمن الرباعي)، إلى جانب فرشة فم الواد (تعود للفترة الممتدة بين البليوسين والزمن الرباعي).

أما بخصوص الأثقاب المائية واعتمادا على بعض الدراسات التقنية التي انجزتها وكالة الحوض المائي الساقية الحمراء أثناء عمليات تنقيب عن الموارد المائية من خلال سلسلة أثقاب مائية، فقد تم استخلاص الخصائص التالية لهذه الأثقاب: فينسبة للعمق الإجمالي لهذه الأثقاب يتراوح بين 106 م (عند الفيضة) إلى 1832 م (في الجرفية 1)، كما تمتاز إنتاجية هذه الأثقاب بصبيب يتراوح بين 08 لترات/الثانية بالنسبة لثقب الكعدة، وبصبيب يناهز 70 لتر/الثانية بالنسبة لأثقاب أساتف 2 و3 والجرفية 2، في حين جودة مياه هذه الأثقاب تتسم بدرجة ملوحة تتراوح على العموم بين 2,8 غ/ل في ثقب الكعدة، وتبلغ هذه الدرجة 06 غ/ل في ثقب أخفير، و 10,5 غ/ل في ثقب أمسكير. علاوة على ذلك فهي مياه تتميز بكونها مياه ساخنة بدرجات حرارة تتراوح بين 33° في الكعدة و 50° في إتغي 1.



المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون 2018

خريطة رقم 1: الانتخاب المائية بجهة العيون الساقية الحمراء

2.3 التربة: تربة فقيرة ذات معدلات ملوحة مرتفعة:

تعرف التربة بأنها الطبقة السطحية من قشرة الأرض، التي تكونت نتيجة تحلل الصخور وتفتتها ونتيجة تحلل المواد العضوية أو هما معا، وهي تمثل الحيز الذي تمتد فيه جذور النباتات بشرط ملائمة صفاتها الميكانيكية والكيميائية والحيوية، وتعتبر التربة من الموارد الطبيعية الهامة المؤثرة في الإنتاج الزراعي، وذلك لارتباطها الكبير بنشاط الانسان الفلاحي والرعوي، كما تؤثر أيضا في اختيار نوع المحاصيل التي يمكن زراعتها في أي منطقة وتحديد مدى نموها. وعلاقة بكل هذا تسود بجهة العيون الساقية الحمراء تربة فقيرة، على الرغم من بعض الاستثناءات المتعلقة بما يسمى "لغراير" بحيث تكتسي أهمية كبيرة لدى الساكنة فهي عبارة عن أحواض في قعر صلهالي ضعيف النفاذية، حيث تتراكم المياه المطرية وأجزاء التربة الصالحة للزراعة المجمعة تحت تأثير الفيضانات، ويبلغ عدد "لغراير" بالمنطقة حاليا ما يقارب 10.000 وحدة، وتوجد أغلبها، بعين تسكراد، ازيك، بوكراع، الدشيرة، الحكونية، وأكبرها مساحة يوجد بمنطقة الدورة، إذ تبلغ 1200 هكتار، وأقلها لا يتجاوز 0,5 و 1 هكتار (الحوار الوطني حول اعداد التراب الوطني، 2000).

وتشكل الأراضي معطا هيكليا وإن كانت تتسم تربتها بنوع من الخشونة وسيادة الحجارة باستثناء جنبات الأودية و"لغراير"، والتي تستفيد من مياه الفيض وتوضعاته الشيء الذي يسمح بجعل هذه المنخفضات ملائمة نسبيا لإقامة أنشطة زراعية نتيجة سيادة تربات يغلب عليها الطمي علاوة على التربات الرملية والطينية.

انطلاقاً مما سبق يتضح أن المناخ بالمنطقة مناخ حار وجاف، بينما تتسم الموارد المائية سواء منها السطحية أو الجوفية بمحدوديتها لارتباطها بطبيعة المناخ، إلى جانب ضعف المساحات الصالحة للزراعة، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن تنمية القطاع الفلاحي مرهون بمدى نجاعة الاستراتيجيات والمخططات التنموية الهادفة للإقلاع الفلاحي الجهوي.

3. قطاع الفلاحة بالجهة: أنشطة ذات مردودية ضعيفة يستثنى منها تربية الماشية:

3.1 الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية بالجهة:

تعتبر الأراضي الفلاحية: الزراعية منها والرعية بالمنطقة ونسبة 100% ملكاً عمومياً، ويتعلق الأمر بكل من الأراضي الرعية أو "لكرير" التي تغلب عليها زراعة الحبوب كنشاط زراعي خاصة خلال المواسم المطيرة.

إن قطاع الفلاحة يحتل مكانة هامشية في اقتصاد المنطقة، وذلك بفعل محدودية الموارد المائية وقلة الأراضي الخصبة، حيث أن 7500 هكتار فقط من المساحة صالحة للزراعة، أي 0,054% من مجموع المساحة الجهوية، في حين لا تتعدى المساحة المسقية 100 هكتار والمخصصة أساساً لإنتاج الكلاً وبعض الخضروات، وتتوزع أنظمة السقي الممارسة على مستوى الاستغلاليات الفلاحية على التوالي: السقي بالجذب: 85 هكتار، السقي بالرش: 25 هكتار، والسقي الموضعي: 20 هكتار.

ويوجد نوعان من المستغلات الزراعية: النوع الأول: يطلق عليه اسم "لكرير" وتوجد أغلبها بإقليم العيون، والتي بلغ مجموع مساحتها 1360 هكتار. والنوع الثاني: عبارة عن دوائر مسقية وهي الأكثر مردودية، ولكنها تتقلص بفعل التصحر وقلة الماء. وتتوزع هذه الأخيرة الدوائر بالمنطقة على ثلاث دوائر سقوية هي: الحكونية، فم الواد، تيغزرت، وهي على الشكل التالي:

- دائرة فم الواد: تضم الدائرة 42 قطعة أرضية وتمتد على مساحة كلية تبلغ 25.234 هكتار منها 130 هكتار مسقية، ويتم سقي المساحات الفلاحية للدائرة بواسطة المياه الجوفية لفم الواد عبر آبار بأعماق تتراوح بين 8 إلى 20 متر.
- دائرة الحكونية: وتمتد هذه الدائرة السقوية على مساحة 50 هكتار، منها 16 هكتار مسقية، ويشمل تهيئة هذه الدائرة تجهيز البئر بمحطة الضخ، وقناة للدفع من البلاستيك (PVC)، وحوض للتجميع والتهوية، إلى جانب شبكة للتوزيع بالجذب مكونة من القنوات المغطاة.
- دائرة تيغزرت: تمتد على مساحة مسقية تبلغ 45 هكتار في الجماعة القروية الدشيرة، علاوة على أن الأبحاث والتنقيبات المنجزة عن التربة أتاحت إستخلاص وتحديد إمكانات أرضية ملائمة للسقي تناهز 2.415 هكتار.

3.2 هزلة الإنتاج الزراعي:

تغيب الحبوب عن الإنتاج الزراعي ذي القيمة البالغة بالجهة بفعل سيادة المناخ الصحراوي، على أن القيمة المتعلقة بالمنتجات الزراعية أكثر من غيره فتكمن في إنتاج الكسكس المتعدد المكونات من المنتجات المشتقة من الحبوب، بإضافة منتجات عطرية ودوائية.

أما بخصوص الزراعات العلفية فقد بلغت المساحة المخصصة لها بإقليم العيون حوالي 84 هكتار سنة 2010، بينما وصلت في سنة 2014 ما مساحته 162 هكتار، وفي سنة 2018 إلى 240 هكتار، وقد خصصت نسبة كبيرة من هذه المساحة لزراعة الذرة حيث استحوذت على 62,5% من هذه المساحة.

نوع الزراعة العلفية	المساحة بالهكتار	الإنتاج السنوي بالطن
الفصة	80	160
الذرة	150	180
الشعير	10	25
المجموع	240	365

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون 2019

جدول رقم 3: توزيع مساحة الزراعات العلفية بجهة العيون الساقية الحمراء خلال سنة 2018

وقد بلغت المساحة المخصصة للخضر والفواكه زهاء 50 هكتار وهو رقم جد هزيل، إذ تمت مقارنته بمساحات بجهات أخرى من المملكة، ويستحوذ القزبور والمعدنوس على 37 هكتار أي بنسبة 75% من المساحة الإجمالية.

النوع	المساحة بالهكتار	المردودية بالطن/هكتار
المعدنوس	16	10
الكرافس	04	8
القزبور	21	14
الخرشوف	5.5	40
الجزر	02	25
لفجل	0.7	5
المجموع	49.2	102

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون 2019

جدول رقم 4: توزيع المساحة المخصصة للخضر والفواكه ومردوديتها بجهة العيون الساقية الحمراء لسنة 2018

وبما أن النشاط الفلاحي مرتبط دائما بتوفر المياه، فقد عرفت المساحات المزروعة بالمنطقة تقلصا كبيرا بسبب زحف الرمال وانعدام الماء، إذ شهدت الدوائر المزروعة بإقليم العيون تقلبات هامة جدا، بحيث تقلص المساحة بشكل استثنائي في فترة الجفاف إلى ما بين 200 و400 هكتار، بالمقابل يمكن أن تصل في فترة الأمطار إلى 7000 هكتار.

نوعية الاراضي	المساحة
الأراضي البورية	135.800 هكتار
الأراضي السقوية	200 هكتار
المراعي (مسارات الرعي)	9.000.000 هكتار
الغابات (المجالات الغابوية)	146.000 هكتار
الأراضي غير المستغلة	841.74010 هكتار

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون 2019

جدول رقم 5: المساحات الفلاحية المستغلة وغير المستغلة بجهة العيون الساقية الحمراء

3.3 قطاع تربية المواشي: قطاع متجدد ومهم:

يرتكز نظام الرعي بالجهة على تربية المواشي الإنتاجية المتنقلة، فأغلب مالكي القطعان يقطنون هذه المنطقة ومنها ينظمون تنقل قطعانهم، إلا أن هذا الاقتصاد الرعوي عرف تفككا خصوصا مع بدأ الاستقرار في المدن والهجرة من الأرياف، وكذا دخول النقود في المعاملات التجارية مما أثر على النظام الاقتصادي الرعوي الذي كان يتم فيه الحصول على المنتوجات عن طريق المقايضة، مما اضطر البدويين إلى بيع جزء من الإنتاج التقليدي "القطيع" بأثمان هزيلة ومنخفضة للحصول على النقود ليتمكن من شراء المواد الغذائية الأساسية (الشاي، السكر، الدقيق، الزيت... الخ)، فالنقود هي الوسيلة التي بواسطتها يسيطر نمط الرأسمالية على أنماط الإنتاج التقليدي، وتفتحها على أشكال استغلال جديد بدون أن تقضي عليه مباشرة (De Chasse, 1978)، وللحصول على المال هاجر السكان البدو للعيش بالمدن، فما دام الانتاج التقليدي لا يلي كل متطلبات الحياة تبقى أمامه وسيلة وحيدة هي بيع قوة العمل الخاص به.

وتستعمل ثلاثة أساليب لتربية الماشية في الجهة وهي كالتالي:

- النظام الرعوي الواسع: يعتبر هذا الأسلوب الأكثر انتشاراً بالمنطقة حيث يشمل تربية الإبل والماعز والأغنام، تتم قيادة قطعان الماشية في المراعي، وخلال فترات القحط يجلب المربون أعلاف مركزة إضافية لتغذية حيواناتهم، وطيلة فصلي الصيف والخريف، يتوجه معظم المربون نحو الجنوب (جهة وادي الذهب- الكويرة) ويعودون إلى جهة العيون بوجدور في وسط فصل الشتاء، لكن هذه التنقلات تظل غالباً مرتبطة بظروف وشروط تساقطات الأمطار في منطقة الجنوب، وهكذا تصل هذه التنقلات إلى وادي درعة للبحث عن المراعي المغذية. والحيوانات التي ترعى وفق هذا الأسلوب هي أساساً من الصنف المحلي وإنتاجها يتركز على اللحوم بالدرجة الأولى، وتوفر المراعي البالغة مساحتها 4 ملايين هكتار الغذاء الأساسي للحيوانات، وتقدر حملته ب 10 إلى 20 وحدة علفية للمهكتار وتختلف من سنة لأخرى حسب الظروف المناخية
- نظام تربية الماشية شبه الواسع: لقد نما وتطور هذا الأسلوب لتربية الماشية خلال العشر سنوات الأخيرة في المحيط الحضري، حيث أقام بعض المربين الكبار بالمنطقة وحدات لإنتاج حليب الناقة لتموين مدينتي العيون وبوجدور بهذه المادة المطلوبة بصفة قوية من قبل الساكنة، وتوجد حالياً حوالي 20 وحدة تضم 800 ناقة حلوبة في المجموع، ويتم دمج الناقات في نهاية الحلب ضمن القطيع في نظام الرعي الواسع وتعويضها بأخرى في بداية در الحليب، وقد أتاح هذا الأسلوب لتربية الماشية من ناحية، تأمين إنتاج الحليب لكونه موجه بالكامل للاستهلاك الذاتي للساكنة، ومن ناحية أخرى، الرفع من مداخيل مربي الماشية.
- تربية الماشية الكثيفة: يهتم هذا النظام تربية ماشية الأبقار الحلوب من الصنف الأصيل المقامة والمتواجدة في جماعة فم الواد، وتوجد حالياً 22 وحدة لتربية الماشية المنظمة ضمن إطار تعاونية حليب الساقية الحمراء.

وتتوفر الجهة على قطع هام، يشكل المصدر الرئيسي لمداخيل مربي الماشية، ولعل أعداد هذه القطعان خير دليل على ذلك من خلال احتلال الماعز والإبل مكانة هامة في تربية الماشية بالصحراء سنة 2015، ويقدر عددها على التوالي ب 302.000 رأس من الماعز، أي 4% من القطيع الوطني من الماعز، و 105.000 رأساً من الإبل أي 30% من القطيع الوطني من الإبل، ويليهما قطع من الأغنام 206000 رأس أي 0.80% فقط من القطيع الوطني من الأغنام، أما فيما يخص الأبقار فإنها

تمثل 1847 رأس أي 0.01% من القطيع الوطني من الأبقار، هذه الأخيرة لوحظ اهتمام متزايد في السنين الأخيرة بتربيتها، حيث يوجد بالمنطقة 34 وحدة لتربية الأبقار.

النوع	العيون	طرفاية	بوجدور	السمارة	المجموع
البقر	1822	0	0	25	1847
الغنم	47035	48443	30522	80000	206000
الماعز	108824	72414	70762	50000	302000
الإبل	47366	26789	18845	12000	105000
المجموع	205047	147646	120129	142025	614847

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون 2019

جدول رقم 6: توزيع المواشي بجهة العيون الساقية الحمراء لسنة 2018

ومن خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا بجلاء أن إقليم العيون يحتل المرتبة الأولى على صعيد تربية المواشي، يليه إقليم طرفاية ثم السمارة فبوجدور في المرتبة الرابعة، ويمكن أن يرجع هذا التمرکز الكبير لأعداد قطعان الماشية بإقليم العيون إلى المكانة الاقتصادية التي أصبح يحتلها هذا الأخير، بالإضافة إلى النمو الديمغرافي للسكان الذي يعرف تزايدا مطردا الشيء الذي من شأنها توفير سوق استهلاكية مهمة على مستوى استهلاك اللحوم الحمراء وبيع رؤوس الإبل سواء على مستوى الاستهلاك الغذائي اليومي أو الاستهلاك في المناسبات (الاعراس، العقيقة...الخ).

أما بخصوص تربية الدواجن فيعتبر قطاع اللحوم البيضاء من السلاسل الإنتاجية الأكثر نشاطا بالمغرب، إذ يحقق رقم معاملات بقيمة 21 مليار درهم سنويا، ويساهم في استثمارات سنوية بقيمة 8.7 مليار درهم، كما يوفر 98 ألف منصب شغل مباشر و225 ألف منصب غير مباشر. وعلى غرار ذلك تتوفر المنطقة المدروسة على 16 وحدة مرخصة لإنتاج الدواجن، موزعة على كل من إقليم العيون 9 وحدات و7 وحدات بإقليم طرفاية، وتنتج ما مجموعه 2740 طن من اللحوم البيضاء، كما توفر عدد مهم من مناصب الشغل سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

3.4 دور التجمعات المهنية الكبرى في الدفع بتنمية الفلاحة بالجهة:

لقد تركزت جهود الدولة على مشاريع صغرى لتكون في المستقبل نماذج لغيرها من العمليات، إذ أنشأت مراكز فلاحية مستقلة ماديا ومعنويا، كما سعت في نفس الوقت إلى خلق روح تعاونية لدى الفلاحين بتشجيعهم للانضواء في إطار تعاونيات من شأنها أن تضطلع تدريجيا بجزء من اختصاصات المراكز الفلاحية، بحيث تجسد ذلك في مبادرة مجموعة من الفلاحين إلى إنشاء تعاونيات فلاحية، حيث ينشط بمنطقة العيون على سبيل المثال عدد من التجمعات المهنية الفلاحية الكبرى ونذكر منها على سبيل المثال:

- تعاونية حليب الساقية الحمراء: وتضم إثنين وخمسين (52) منتجا لحليب الأبقار وتوفر لهم معملا لإنتاج الحليب، وتموين الفلاحين بكل احتياجاتهم الضرورية، وكذا العروض والخدمات الفلاحية، كما تكفل لهم التكوين المستمر والتأطير التقني اللازم، كما تستفيد هذه التعاونية من عروض وخدمات الفدرالية المغربية البيمينة للحليب (FIMALAIT)، والفدرالية الوطنية للمربين منتجي الحليب (FINEPROL) وكذا الجمعية الوطنية لمربي الأبقار (ANEB).

- تعاونية التضامن: وتضم بدورها ثلاثمائة وعشرين (320) فلاحا من مربى الإبل وتوفر لهم وحدة لمعالجة حليب النوق.

2018	2008	المنظمات المهنية
711	74	التعاونيات الفلاحية
08	06	الجمعيات المهنية

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون 2019

جدول رقم 7: عدد المنظمات الفلاحية بمنطقة العيون لسنتي 2018-2008

والملاحظ من الجدول أعلاه، أن عدد المنظمات المهنية وخصوصا التعاونيات الفلاحية تضاعف 10 مرات خلال عشر سنوات، إذ انتقل من 74 تعاونية سنة 2008 إلى 711 تعاونية سنة 2018، الأمر الذي يبين القفزة النوعية التي شهدتها القطاع الفلاحي على مستوى انخراط الساكنة في مزاولة أنشطة فلاحية من خلال تأسيس جمعيات وتعاونيات مهنية، ولعل ذلك راجع بالأساس إلى ما يقدمه مخطط المغرب الأخضر من دعم وتحفيز للفلاحين الصغار على مستوى تأهيل ومواكبة المشاريع.

خاتمة:

يحتل النشاط الفلاحي مكانة هامة في اقتصاد الجهة، وذلك راجع لمحدودية الموارد المائية وقلة الأراضي الخصبة، حيث أن 7500 هكتار فقط من المساحة الصالحة للزراعة، أي 0,054 بالمئة من مجموع المساحة الجهوية. في حين لا تتعدى المساحة المسقية 100 هكتار والمخصصة أساسا لإنتاج الكأ وبعض الخضراوات. هذه المعطيات، تجعل من المجهودات المبذولة بالقطاع الفلاحي بالجهة ضعيفة المردودية رغم الإمكانيات المرصودة من طرف الدولة، خلافا لتربية المواشي الذي كان لطبيعة التنقل والرعي لدى ساكنة المنطقة الدور الفاعل في الاهتمام بهذا الاقتصاد الذي أصبح مع مرور الوقت منظم في إطار تعاونيات وتجمعات مهنية، أثبتت جدواها الاقتصادية بالجهة.

لائحة المراجع:

1. المختار الأكل (2000)، "الديمقراطية المحلية وحصيلة التنمية بالبادية المغربية: الإرث التاريخي ومعوقات التجارب المعاصرة"، الديمقراطية المحلية الوحدة الوطنية والتنمية، منشورات شركة أوداد للاتصال، الرباط.
2. أحمد الأمين الشنقيطي (1958): الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مكتبة الوحدة العربية، القاهرة.
3. بوشعيب السالك: المناخ ودينامية السطح وعلاقتها بالتنمية المستدامة، منطقة مليلية نموذجاً، مقارنة بتقنيات الإستشعار البعدي ونظم المعلومات الجغرافية (SIG)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الجغرافيا، 2013-2014، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.
4. الجريدة الرسمية عدد 6340 الصادرة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1436 (5 مارس 2015)، مرسوم رقم 2.15.40 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها.
5. المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون 2019
6. مديرية إعداد التراب الوطني (2001)، الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني.
7. مديرية إعداد التراب الوطني، الحوار الوطني حول أعداد التراب الوطني لسنة 2000 جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء.
8. Follie m (1792): Voyage dans les déserts du sahara, les Directeurs de l'Imprimerie du Cercle Social. Paris.
9. Le major rennel (1821): Relation de la captivité d'Alexandre Scott chez les Arabes du grand désert d'afrique pendant une période d'environ 6 années; suivies d'observations géographiques sur sa route et sur les courants de l'Océan dans les côtes nord-ouest de l'Afrique : nouvelles annales des voyages de la géographie et de l'histoire, tom VIII, paris.
10. Lenz oskar (1887): timbouctou, voyage au maroc, au sahara et au soudan, tome second, paris.
11. Douls camille (1888): voyages dans le sahara occidental et le sud marocain: rouen imprimerie d'espérance cagniard, Bibliothèque nationale de France, département Philosophie, histoire, sciences de l'homme, paris.
12. Douls camille (1888): cinq moi chez les maures nomades du sahara occidental, le tour du monde nouveau journal des voyages, premier semestre, paris.
13. Tony Hodges (1987): Sahara occidental Origine et enjeux d'une guerre du désert, L'Harmatton. Paris.
14. Francis de Chasse, (1978) : la Mauritanie de 1900-1975, Anthropos, Paris.
15. Ministère de L'intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales. Monographie Générale de la Région de Laayoune-Sakia el Hamra, 2015.
16. Ministère de L'intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales. Monographie Générale de la Région de Laayoune-Sakia el Hamra, 2018.

أثر الصحة على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام منهجية نماذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية

The impact of Health on Economic Growth in the Middle East and North Africa Region: An Econometric Study using the Panel VAR Approach

د. سبكي وفاء

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

Abstract

This study aims to examine the impact of health on economic growth in the Middle East and North Africa countries during the period from 1980 to 2018 using the panel vector autoregression (PVAR) model, Granger causality test and the Impulse Response Functions according to the Abrigo and Love (2015) method, The results indicated the existence of a one-way causality from both child mortality rates and fertility rates to economic growth, As for the results of the Vector autoregression model estimation, they showed that the response of economic growth was positive to child mortality rates and negative to fertility rates.

Key words: Economic Growth, Health, Health system, the Middle East and North Africa countries, Panel vector autoregression models.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر الصحة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية، اختبار سببية غرانجر ودوال الاستجابة لرد الفعل وفقا لطريقة Abrigo and Love (2015)، فأظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من كل من معدلات وفيات الأطفال ومعدلات الخصوبة إلى النمو الاقتصادي، أما نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي فأظهرت أن استجابة النمو الاقتصادي كانت ايجابية بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال وسلبية بالنسبة لمعدلات الخصوبة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصحة، النظام الصحي، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نماذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية.

مقدمة:

لقد تم الاعتراف بأهمية الرأس المال البشري كمصدر للتقدم والنمو الاقتصادي منذ فترة طويلة في الأدبيات الاقتصادية، إذ كان Adam Smith (1776) أول اقتصادي كلاسيكي أدرج مفهوم الرأس المال البشري في تعريفه لرأس المال من خلال إدراج مواهب السكان المكتسبة والمفيدة في رصيد رأس المال، كون المهارات البشرية تزيد من ثروة الأفراد والمجتمع.

بعدها تم إهمال هذا المفهوم لفترة طويلة، ليتم إحياءه من جديد في أوائل الستينيات من خلال كتابات كل من شولتز (1961، 1964)، بيكر (1962، 1964) ومينسر (1958، 1962، 1974)، بحيث تم تأكيد صلته بالنمو الاقتصادي وأهميته في شرح الفروق في الأرباح (LAROCHÉ, MÉRETTE, & RUGGERI, 1999, p. 02).

وفقاً لشولتز 1979، يشمل الرأس المال البشري زيادة الاستثمار في التعليم وتدريب الموظفين، أي أنه يمكن تعزيز قدرات الأفراد من خلال التعليم الذي يؤدي إلى تغيير فعال في الأداء الوظيفي (ALIKA & AIBIEYI, 2014, pp. 56-57).

وعليه في البداية، كان يعتبر التعليم العامل الرئيسي في تكوين الرأس المال البشري. فوفقاً لشولتز، كان هذا الأخير يعتبر الرأس المال البشري نفسه لأنه يمكن أن يفسر الجانب الأكبر من التغيرات والاختلافات في دخل الفرد والمجتمع، أما في عام 1964 أشار بيكر إلى الصحة كعنصر من مكونات الرأس المال البشري، لكنه ركز بعد ذلك في عمله التجريبي على التعليم.

وبالتالي فإن المساهمة الرئيسية في فهمنا للصحة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من رأس المال البشري لم تتم حتى أوائل السبعينيات، عندما قدم Michael Grossman في عمله الأساسي "الطلب على الصحة: تحقيق نظري وتجريبي" الصحة كرأس مال بشري.

أما في عام 1993، فقد أكد الاقتصادي Robert W. Fogel الحائز على جائزة نوبل أن التحسينات في الصحة والتغذية ساهمت في حوالي ثلث نمو الدخل البريطاني بين عامي 1790 و 1980 (Atun & Fitzpatrick, 2005, p. 09).

وعليه ونظراً لدور الصحة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنها تعزز إنتاجية العمال سواء كانوا مهرة أو غير مهرة، فقد أدخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسينات في النظام الصحي من خلال الحد من وفيات الأطفال، تحسين صحة الأم وعلاج الأمراض المعدية، فارتفع الإنفاق الحكومي العام على الصحة من إجمالي الإنفاق على الصحة من 55% عام 2000 إلى 60% عام 2014، أما بالنسبة لوفيات الأطفال فقد انخفضت في هذه المنطقة من 52% عام 1990 إلى 44% عام 2004 ثم إلى 21% في عام 2012 (Zere Asbu, Dimachkie Masri, & Amer, 2017, p. 08).

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

— هل تؤثر الصحة إيجابياً على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

ومن الإشكالية الرئيسية السابقة تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه:

— ما هو اتجاه العلاقة بين مؤشرات الصحة والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

– ما هي القنوات التي تؤثر من خلالها الصحة على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

1- للصحة أثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1980-2018).

2- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصحة إلى النمو الاقتصادي.

3- هناك عدة قنوات يمكن من خلالها أن تساهم الصحة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في تصديه لواحدة من أهم القضايا المعاصرة التي اهتمت بها الدول على اختلاف نظمها واديولوجياتها، كون أن قطاع الصحة أصبح يمثل الفارق في التطور بين الدول وأصبح الاستثمار فيه من أنجح الاستثمارات بالنظر للعوائد المرجوة منه.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث في مجمله إلى ما يلي:

- محاولة البحث عن اعطاء قيمة مضافة في موضوع الاستثمار في الرأس المال البشري.
- إبراز العلاقة التي تربط بين الصحة والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- توضيح الآليات التي تؤثر من خلالها الصحة على النمو الاقتصادي.
- تقديم اقتراحات وتوصيات من شأنها المساهمة في تطوير قطاع الصحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث وللإحاطة بمختلف جوانبه سنحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموماً، وعليه سنعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لتوضيح العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي، فسوف نستعين بالمنهج القياسي من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية، اختبار سببية Granger وتحليل دوال الاستجابة لرد الفعل لدراسة أثر الصحة على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تفسير نتائج هذه الدراسة.

هيكلية الدراسة:

تم تنظيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي: يقدم المحور الأول مراجعة أدبية للدراسة، بينما خصص المحور الثاني لعرض الإطار النظري للعلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي، في المحور الثالث تم تقديم نموذج وعينة الدراسة، أما في المحور الرابع فتناولنا المنهجية المستخدمة في الدراسة، بينما خصص المحور الأخير لعرض نتائج وتفسيرات تلك النتائج.

أولاً: الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي، نذكر ما يلي:

- 1- دراسة: (Lacheheb, Norashidah, & Ba, 2014): هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين كل من الصحة، التعليم والنمو الاقتصادي في عينة من 20 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2010 وذلك باستخدام منهجية البائل الساكن، فتم التوصل من خلال تقدير النموذج الساكن الأنسب لهذه الدراسة والمتمثل في نموذج التأثيرات العشوائية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الإنفاق على الصحة وعدد المسجلين في التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في عينة الدول المدروسة.
- 2- دراسة (Boussalem, Boussalem, & Taiba, 2014): ركز هذا البحث على دراسة العلاقة السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين الصحة ممثلة في مؤشر الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1974-2014) وذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن لـ Johansen واختبار السببية لـ Granger، فكانت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل متزامن بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي، كما وكشف اختبار السببية عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من إجمالي الناتج المحلي إلى الإنفاق العام على الصحة.
- 3- دراسة (Mila Elmi & Sadeghi, 2012): يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين الصحة والنمو الاقتصادي في عينة من 20 دولة نامية خلال الفترة من 1990 إلى 2009 وذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن للبائل، فكتشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية قصيرة المدى من إجمالي الناتج المحلي إلى الإنفاق على الرعاية الصحية، كما وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل.
- 4- دراسة (Fazaeli & Fazaeli, 2012): تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة علاقة التكامل المشترك بين الإنفاق على الصحة وإجمالي الناتج المحلي في عينة من 13 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1995-2005) باستخدام اختبار بدروني للتكامل المتزامن، فكتشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.
- 5- دراسة (ERÇELİK, 2018): هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الإنفاق على الصحة (الإنفاق العام والخاص) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تركيا في الفترة من 1980 إلى 2015 وذلك باستخدام منهجية ARDL، فأظهرت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي في الفترة المدروسة.
- 6- دراسة (Kofi Boachie, 2015): كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو قياس أثر الصحة معبرا عنها بمؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) على النمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دولة غانا خلال الفترة من 1982 إلى 2012 وهذا باستخدام منهجية ARDL، فكتشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين النمو الاقتصادي والصحة في الأجلين الطويل والقصير.
- 7- دراسة (Frew Tekabe, 2012): هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة السببية بين الصحة معبرا عنها بمؤشرين هما: متوسط العمر المتوقع ومعدل الوفيات والنمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في عينة من 5 دول منخفضة الدخل من دول جنوب الصحراء الأفريقية خلال الفترة من 1970 إلى 2009 وذلك باستخدام اختبار سببية Granger، فأظهرت نتائج الاختبار عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متوسط نصيب الفرد من

الدخل الحقيقي ومعدل الوفيات، في حين وجدت علاقة أحادية الاتجاه من متوسط العمر المتوقع إلى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

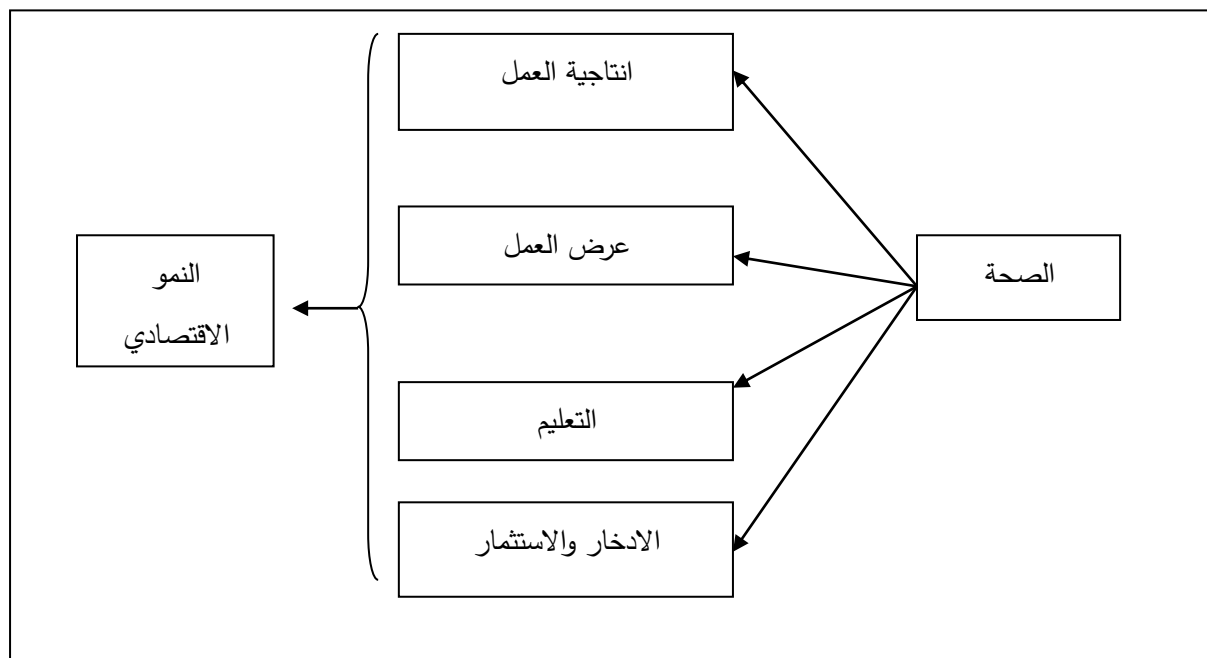
8- وقد تناولت دراسة (صافي، و عبد الله سبيتان، 2019). أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي في عينة مكونة من 6 دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2000 إلى 2015 وذلك باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، فتم التوصل إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق على الرعاية الصحية على النمو الاقتصادي، في حين كان التأثير سلبيا بالنسبة لمعدل وفيات الرضع.

من خلال الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها، نلاحظ أن النتائج قد اختلفت من دراسة إلى أخرى نظرا لاختلاف العينة المختارة في كل دراسة، الاختلاف في طريقة وتقنيات التقدير القياسي وكذلك الاختلاف في المتغيرات المستخدمة، بالإضافة إلى مصادر البيانات والتي لها دور كبير في هذا الاختلاف، أما ما ميز دراستنا عن ما سبق من الدراسات السالفة الذكر هو استخدامها لبيانات حديثة امتدت من سنة 1980 إلى سنة 2018 واستعانتها بمقدرات حديثة أيضا والمتمثلة في نماذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية وفقا لطريقة (Abrigo and Love 2015).

ثانيا: الإطار النظري للعلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي

على الرغم من أن العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي قد تمت دراستها في الغالب فيما يتعلق بتأثير التعليم على النمو الاقتصادي، إلا أن الصحة تلعب دورا محوريا في زيادة رصيد الرأس المال البشري وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال القنوات التالية:

الشكل رقم (01): القنوات التي من خلالها تؤثر الصحة على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة

1- تأثير الصحة على إنتاجية العمل:

تظهر العديد من الأدلة التجريبية أن العمال الأصحاء يتمتعون بصحة بدنية وعقلية أفضل وبالتالي يكونون أكثر إنتاجية، أي يتوقع أن ينتجوا أكثر في كل ساعة عمل (Suhrcke, Mckee, Santo Arce, & Tsovolos, 2005, p. 22)، كما ويتوقع أيضا أن يكونوا أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع التغيرات (مثل التغيرات في مهام الوظيفة، التغيرات في تنظيم العمل،...)، كما يستفيدون بشكل أفضل من التكنولوجيا المتمثلة في الآلات والمعدات (Suhrcke, Mckee, Santo Arce, & Tsovolos, 2005, p. 22)، وفي نفس الوقت يكون الأفراد الذين يعانون من مشاكل صحية أقل إنتاجية.

2- تأثير الصحة على عرض العمل:

إن تأثير الصحة على عرض العمل غامض من الناحية النظرية، فمن جهة تقلل الصحة الجيدة من عدد الأيام التي يقضيها الفرد مريضا، مما يؤدي لزيادة عدد أيام العمل أو الترفيه، ومن ناحية ارتباط الإنتاجية بالأجور، وباعتبار العمال الأصحاء هم أكثر إنتاجية، فمن المتوقع أن تؤدي التحسينات الصحية إلى زيادة الأجور وبالتالي زيادة المعروض من العمالة. أما من ناحية أخرى، فتمتع العمال بصحة جيدة يسمح لهم بالحصول على أرباح أعلى مدى الحياة وبالتالي الانسحاب المبكر من العمل (تأثير الدخل)، كما وتقلل الصحة الجيدة للعمال من بعض الاحتياجات الاستهلاكية (مثل الحاجة للعلاج وبعض الأدوية)، مما يؤدي ذلك إلى تقليل وقت العمل وزيادة وقت الفراغ (Suhrcke, Mckee, Santo Arce, & Tsovolos, 2005, p. 22).

3- تأثير الصحة على التعليم:

أثبتت العديد من الدراسات أنه كلما كانت الحالة الصحية للفرد أفضل، زادت المهارات التعليمية (Tengiz, 2019, p. 58). فالصحة الجيدة للطفل، تعني أنه قادر على الذهاب للمدرسة بشكل متكرر وبالتالي إيلاء اهتمام أفضل في الفصل، كما ومن المرجح أيضا أن يكون الآباء الأصحاء أكثر قدرة على تحمل تكاليف تعليم أبنائهم عكس الآباء المرضى الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى سحب أبنائهم من المدرسة للاعتناء بهم أو لكسب دخل إضافي للأسرة (Bloom, p. 09).

4- تأثير الصحة على الادخار والاستثمار:

يعتمد تراكم رأس المال على معدل الادخار والذي يتأثر بدوره أيضا بصحة الأفراد البالغين (Bhargava, Jamison, & Lawrence, 2001, p. 424)، فزيادة العمر المتوقع تعتبر حافزا جديدا للجيل الحالي للادخار، وهو حافز يمكن أن يكون له آثار هائلة على معدلات الادخار الوطنية، وبالتالي يمكن أن يعزز بشكر كبير الاستثمار والنمو الاقتصادي باستمراره.

ثالثا: نموذج وعينة الدراسة

1- تحديد عينة الدراسة:

من أجل فحص أثر الصحة على النمو الاقتصادي في دول MENA، اخترنا 9 دولة كعينة لهذه الدراسة وهي: الجزائر، إيران، الأردن، المملكة العربية السعودية، تركيا، البحرين، تونس، الامارات العربية المتحدة وقطر، كما واختريت فترة الدراسة من 1980 إلى 2018، أما المعيار الوحيد لاختيار كل من دول وفترة الدراسة هو مدى توافر البيانات والتي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة كما هو موضح في العنصر الموالي.

2- متغيرات الدراسة:

لتقدير العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي، تم استخدام معدل نمو اجمالي الناتج المحلي كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للمتغيرات المفسرة فاعتمدنا على معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الخصوبة

الاجمالي كمؤشرات للصحة، وكان ذلك استنادا على كل من النظرية الاقتصادية، مجموعة من الدراسات السابقة كدراسة (Frew Tekabe, 2012) و دراسة (Idowu, 2014) ومدى توفر بيانات مؤشرات الصحة خلال الفترة (1980-2018)، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف مصادر المتغيرات المستخدمة في النموذج:

الجدول رقم (01): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	تعريف المتغير	المصدر	الفترة
GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي (%) بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010	إحصاءات البنك العالمي، صندوق النقد الدولي	2018-1980
MOR	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	إحصاءات البنك العالمي	2018-1980
FER	معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة)	إحصاءات البنك العالمي	2018-1980

المصدر: من إعداد الباحثة

رابعاً: المنهجية المستخدمة في الدراسة

لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة، تم استخدام منهجية نماذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية (PVAR) التي طورها (Abrigo and love, 2015)، بحيث يجمع هذا النهج بين نهج الـ VAR التقليدي الذي طوره Sims (1980) والذي يتعامل مع جميع المتغيرات في النظام على أنها داخلية ونهج بيانات البانل، مما يسمح بعدم التجانس الفردي الغير الملحوظ من خلال ادخال التأثيرات الثابتة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحسين اتساق التقدير (Čeh Časni, Dumičić, & Tica, 2016, p. 25).

لنعتبر نموذج PVAR ذو k متغير و P درجة تأخير مع وجود التأثيرات الفردية الثابتة الممثلة بنظام المعادلة الخطية التالية (Abrigo & Love, 2015, p. 02):

$$Y_{it} = A_1 Y_{it-1} + A_2 Y_{it-2} + \dots + A_{p-1} Y_{it-p+1} + A_p Y_{it-p} + B X_{it} + \mu_{it} + e_{it} \dots (1)$$

بحيث:

$$i \in \{1, 2, \dots, N\}, t \in \{1, 2, \dots, T\}$$

و:

N: عدد الوحدات المقطعية.

T: عدد السلاسل الزمنية.

X_{it}: متجه المتغيرات المفسرة.

Y_{it}: متجه المتغير التابع.

μ_{it}, e_{it}: حد الخطأ ومتجه التأثيرات الفردية الثابتة على التوالي.

A₁, A₂, ..., A_{p-1}, A_p, B: مصفوفات المعلمات الواجب تقديرها.

يمكن تقدير المعلمات أعلاه بشكل مشترك باستخدام التأثيرات الثابتة أو بشكل مستقل عن التأثيرات الثابتة وذلك بعد إجراء بعض التحويلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS (Abrigo & Love, 2015, p. 02).

غير أنه مع وجود متغيرات تابعة مبطأة في الجانب الأيمن من نظام المعادلات، فإن التقديرات ستكون متحيزة حتى مع N بحجم كبير، فعلى الرغم من أن التحيز يقترب من 0 عندما تصبح T أكبر، غير أن المحاكاة التي أجراها Judson and Owen (1999) وجدت تحيزاً مهماً حتى عندما تكون $T=30$ (Abrigo & Love, 2015, p. 02).

وعليه تم اقتراح مقدرات مختلفة تستند إلى طريقة العزوم المعممة GMM لحساب تقديرات متسقة للمعادلة أعلاه (المعادلة رقم 01)، خاصة في حالة T ثابتة و N كبيرة، أهمها طريقة الفروق الأولى التي اقترحها Anderson and Hsiao (1982)، غير أن هذا المقدر يعاب عليه في مجموعة من النقاط أهمها كونه يؤدي إلى تضخيم الفجوات في بيانات البائل الغير متوازنة، فإذا كانت Y_{it} مفقودة، فستفقد كل من ΔY_{it} و $\Delta Y_{i,t-1}$ لذا اقترح Holtz-Eakin, Newey and Rosen (1988) مقدرًا آخرًا والذي سوف نعتمد عليه في دراستنا هذه، إذ يتم فيه استبدال الملاحظات المفقودة بأصفار وذلك بناءً على الافتراض القياسي الذي ينص على أن قائمة الأدوات غير مرتبطة بالأخطاء (Abrigo & Love, 2015, p. 03).

خامساً: نتائج الدراسة

1- اختبار استقرارية السلاسل المقطعية:

كخطوة أولى ومن أجل التعرف على استقرارية بيانات البائل، قمنا باستخدام كل من اختبار Levin, Lin and Chu (LLC) واختبار Im, Pesaran and Shin (IPS) كما هو موضح في الجدول الموالي، فكشفت النتائج التجريبية لاختبارات جذر الوحدة والتي تنص فيها فرضية العدم على وجود جذور الوحدة إلى غياب جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ومنه جميع المتغيرات التي سنستخدمها في نموذج PVAR تعتبر مستقرة.

الجدول رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة

MOR		FER		GDP		المتغيرات
ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	الاختبار
(-4.2138)***	(-3.4482)***	(-21.7047)***	(-15.0235)***	(-4.8674)***	(-6.5184)***	Levin-Lin-Chu
(-5.4619)***	(-2.1827)**	(-18.3258)***	(-12.3313)***	(-6.7555)***	(-8.3811)***	Im, Pesaran and Shin
I(0)		I(0)		I(0)		القرار

***: يدل على مستوى المعنوية عند 1%.

**: يدل على مستوى المعنوية عند 5%.

*: يدل على مستوى المعنوية عند 10%.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata14.

2- تحديد فترة الإبطاء المثلى:

لتحديد فترة الإبطاء المثلى، سوف نستخدم مجموعة من المعايير الإحصائية والمعتمد عليها في أغلب الدراسات السابقة وهي: (MQIC) Bayesian information، MMSC Hannan and Quinn information criterion، (MAIC) criterion، (MBIC) criterion، حيث تم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، والجدول رقم (03) يوضح ذلك، إذ نلاحظ أن المعايير السابقة اختارت الفترة الأولى، لذا فإن PVAR من الدرجة الأولى هو النموذج الأمثل في دراستنا.

الجدول رقم (03): نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء	CD	J	J pvalue	MBIC	MAIC	MQIC
1	0.9999966	72.89643	1.45×10^{-8}	-30.64987*	36.89643*	9.909137*
2	1	71.94557	6.32×10^{-12}	20.17241	53.94557	40.45192

*: تشير إلى عدد فترات الإبطاء التي تم اختيارها طبقاً للمعيار المناظر.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Stata 14.

3- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR من الدرجة الأولى:

كما هو موضح في الجدول رقم (04)، تم تقدير نموذج PVAR(1) باستخدام الخيار gmmstyle المقترحة من قبل Holtz-Eakin وآخرون أين يتم من خلاله استبدال القيم المفقودة بأصفار.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(1)

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع: نمو إجمالي الناتج المحلي GDP
GDP_{t-1}	0.1977 (3.63)***
FER_{t-1}	-0.8532 (-1.74)*
MOR_{t-1}	0.0399 (2.31)**
عدد المشاهدات	333
عدد الدول	9

***: يدل على مستوى المعنوية عند 1%.

**: يدل على مستوى المعنوية عند 5%.

*: يدل على مستوى المعنوية عند 10%.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Stata 14.

تشير نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين نمو اجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة ونمو اجمالي الناتج المحلي الحالي، بحيث تؤدي زيادة نمو اجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة بوحدة واحدة إلى زيادة نمو اجمالي الناتج المحلي الحالي بـ 0.1977 وحدة.

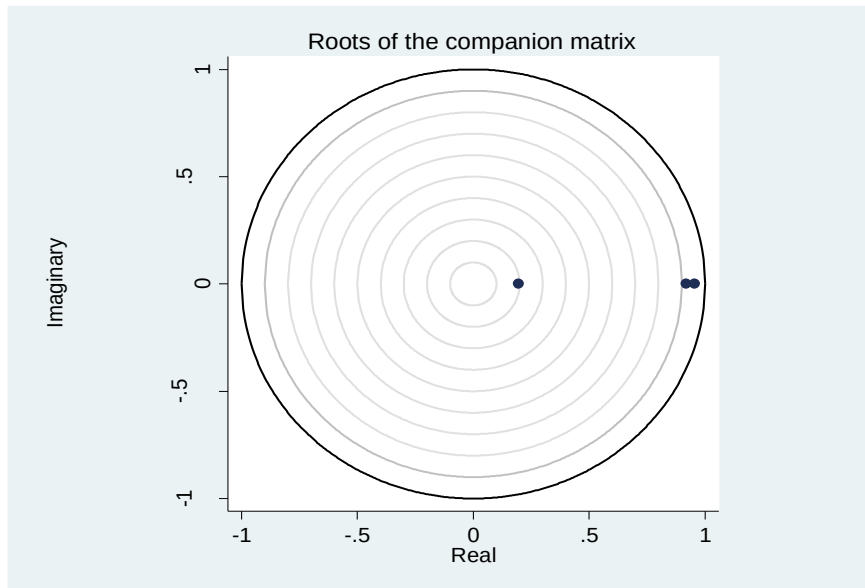
بينت نتائج التقدير أيضا وجود علاقة ايجابية عند مستوى معنوية 5% بين نمو اجمالي الناتج المحلي ومعدل وفيات الأطفال في الفترة السابقة، بحيث تؤدي زيادة معدل وفيات الأطفال في السنة السابقة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في السنة الحالية.

كما ظهر نمو اجمالي الناتج المحلي الحالي بعلاقة سلبية مع معدل الخصوبة في الفترة السابقة، حيث أن ارتفاع معدل الخصوبة في السنة السابقة بوحدة واحدة أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحالية بـ 0.8532 وحدة.

4- دراسة استقرارية النموذج:

قبل التطرق إلى تقدير دوال الاستجابة للصدمات (IRF) impulse-response functions، سوف نتحقق أولا من استقرار نموذج PVAR المقدر، بحيث يؤكد الشكل رقم (02) أن جميع القيم الذاتية Eigenvalues موجودة داخل الدائرة الأحادية، مما يؤكد أن نموذج PVAR المقدر مستقر.

الشكل رقم (02): الدائرة الأحادية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Stata14.

5- دراسة السببية:

يعتمد اختبار السببية لـ Granger على احصائية Wald لـ Chi-Squared، كما ويكون تحت الفرضيتين التاليين:

- الفرضية العديمة: غياب العلاقة السببية.
- الفرضية البديلة: وجود العلاقة السببية.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار سببية Granger

الاختبار	فرضية العدم	احصائية كاي تربيع	Df	الاحتمال
1	MOR لا تسبب GDP	5.357	1	0.021
2	GDP لا تسبب MOR	0.692	1	0.405
3	FER لا تسبب GDP	3.039	1	0.081
4	GDP لا تسبب FER	0.812	1	0.368

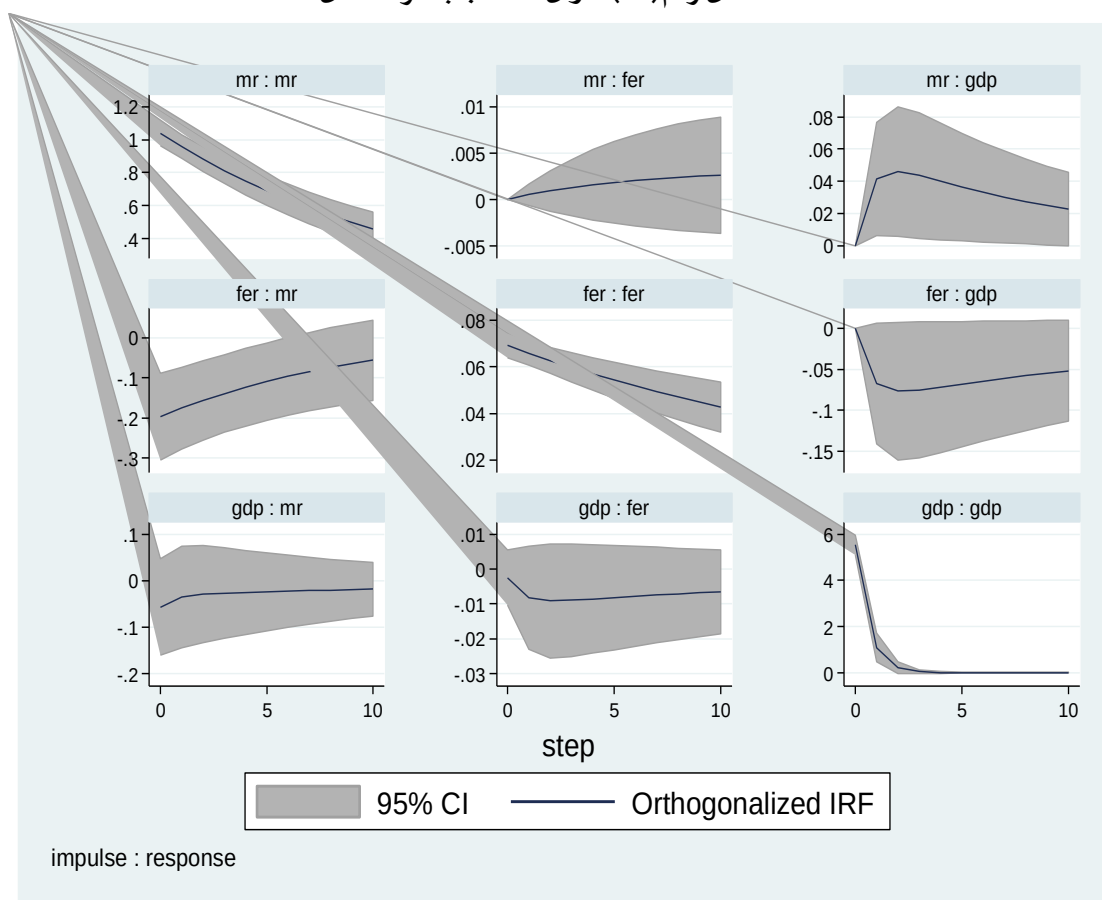
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA 14.

من خلال الجدول رقم (05)، يتضح لنا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من معدل وفيات الأطفال إلى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، كذلك وجود علاقة سببية أخرى أحادية الاتجاه من معدل الخصوبة إلى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 10%.

6- تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل:

في تحليلنا ركزنا أيضاً على دوال الاستجابة Impulse-Response Functions (IRF) التي تصف رد فعل متغير معين في النظام بالصدمات المختلفة في المتغيرات الأخرى، والمدة الزمنية الذي تستغرقه حتى يتلاشى أثرها (خلال بعد زمني يتراوح بين السنة والعشر سنوات)، يتم انشاء IFR من معاملات PVAR المقدرة وأخطائها المعيارية، والشكل التالي يوضح دوال الاستجابة الفورية لنمو إجمالي الناتج المحلي اتجاه المتغيرات المفصلة المستخدمة في الدراسة:

الشكل رقم (03): دوال الاستجابة لرد الفعل



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Stata14.

7- تفسير نتائج الدراسة:

انطلاقاً مما تقدم ومن خلال الشكل رقم (03)، يتضح لنا أن حدوث صدمة غير متوقعة في معدل وفيات الأطفال تؤدي إلى أثر موجب في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، بحيث يكون ذلك الأثر الإيجابي كبيراً في المدى القصير مقارنة بالمدى المتوسط والطويل، وعليه فإن أثر معدل وفيات الأطفال على النمو الاقتصادي حسب نتائج هذه الدراسة هو عكس ما تتوقعه النظرية الاقتصادية غير أنه مطابق لمجموعة من الدراسات السابقة كدراسة (Garcia, 2019)، إذ يمكن تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية كون أن ارتفاع معدلات الوفيات والذي يعكس سوء جودة الخدمات الصحية يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض العدد الإجمالي للسكان، كما وفي ظل ثبات عوامل أخرى للإنتاج، يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي والفرد، وبالتالي يدفع هذا إلى زيادة الاستثمارات خاصة في المجال الصحي في المدى الطويل مما يفسر ذلك تناقص الأثر الموجب لمعدل وفيات الأطفال على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وبداية عودته لوضعه التوازني.

أما فيما يتعلق بأثر صدمة معدل الخصوبة على النمو الاقتصادي، فحدثت صدمة مفاجئة في هذا المتغير بمقدار انحراف معياري واحد يترتب عنها انخفاض فوري ومستمر في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، غير أن هذا الانخفاض يكون هو الآخر كبيراً في المدى القصير مقارنة بالمدى المتوسط والطويل، كما وأن هذا الأثر السلبي يتطابق مع النظرية الاقتصادية على طول فترة الاستجابة وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عكس الدول المتقدمة والتي أثبتت العديد من الدراسات السابقة كدراسة ((Heydari, Mohammadi, & Bahado, 2013)) الأثر الإيجابي بين هذين المتغيرين نظراً لتوقف النمو السكاني في معظم هذه الدول لسنوات عديدة، ولذلك ومع ازدياد معدلات الخصوبة في هذه البلدان يزداد مؤشر ظهور فئة سكانية شابة ومشجعة على الإنتاج، غير أن معدلات الخصوبة المنخفضة تمكن حكومات البلدان النامية بصفة عامة وحكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة من استثمار المزيد من نصيب الفرد من الدخل القومي في التعليم والصحة، وبالتالي خلق الرأس المال البشري من أجل دعم النمو المستدام، كما ومع وجود عدد أقل من الأطفال يمكن الأسر من تحسين احتمالات الهروب من شرك الفقر، وعليه يؤدي اعتلال الخصوبة إلى تعزيز الآفاق الاقتصادية.

خاتمة:

قدم المقال دراسة قياسية بهدف التحقق من طبيعة العلاقة التي تربط بين الصحة والنمو الاقتصادي في عينة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1980-2018 بناءً على تقديرات نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية PVAR. قمنا في الأول بمناقشة أهم القنوات التي تؤثر من خلالها الصحة على النمو الاقتصادي، وقدمنا بعدها المنهجية المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في منهجية نماذج الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية وفقاً لطريقة Abrigo and Love (2015)، ثم حددنا المتغيرات المستخدمة لتقدير نموذج هذه الدراسة بناءً على كل من النظرية الاقتصادية ومجموعة من الدراسات السابقة، وفي نهاية البحث توصلنا للنتائج التالية:

- تعتبر صحة الأفراد من أكثر العناصر فاعلية في أحداث تنمية حقيقية للرأس المال البشري، إذ تعد أحد العناصر الجوهرية للتنمية الاقتصادية وتحسين الرفاهية البشرية.
- تؤثر الصحة على النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من القنوات تتمثل في: إنتاجية العمل، عرض العمل، التعليم، الادخار والاستثمار وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- أظهرت نتائج اختبار سببية Granger وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من معدل وفيات الأطفال إلى النمو الاقتصادي وعلاقة سببية أخرى أحادية الاتجاه من معدلات الخصوبة إلى النمو الاقتصادي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- أوضحت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي أن استجابة النمو الاقتصادي كانت ايجابية بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الرئيسية الموضوعة سابقا، بينما كانت الاستجابة سلبية بالنسبة لمعدلات الخصوبة.
- وعليه وبناءا على النتائج التي تم الحصول عليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات فيما يلي:
- يتوجب على حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا الاستفادة من التجارب العالمية (وبالأخص تجارب الدول المتقدمة) في مجال تنمية القطاع الصحي وهذا من خلال التبادل في البعثات وعمل دورات مشتركة للاستفادة من الخبرات العالمية وتسخير كافة الجهود لنجاح هذه العملية.
- يجب أن تهتم هذه الدول بزيادة الانفاق على الصحة والوقوف على أوجه استغلاله فليس من الضروري أن تكون زيادة هذا الأخير مؤشرا لجودة القطاع الصحي ما لم تستغل بالطرق الملائمة.
- إحداث تغيير شامل في المنظومة الصحية في هذه الدول ومحاولة تحسين أداؤها.

لآئحة المراجع:

1. Abrigo, M. R., & Love, „ I. (2015). Estimation of Panel Vector Autoregression in Stata: a Package of Programs.
2. ALIKA, I. J., & AIBIEYI, S. (2014). Human capital: Definitions, approaches and management dynamics. Journal of Business Administration and Education , 05 (01).
3. Atun, R., & Fitzpatrick, S. (2005). Advancing economic growth: investing in health. Chatham House.
4. Bhargava, A., Jamison, D. T., & Lawrence, J. L. (2001). Modeling the effects of health on economic growth, Journal of Health Economics. 20.
5. Bloom, D. E. (n.d.). Education, health and development. American academy of arts and sciences .
6. Boussalem, F., Boussalem, Z., & Taiba, A. (2014). The Relationship between public spending on health and economic growth in Algeria: Testing for Co-integration and Causality. International Journal of Business and Management , 02 (03).
7. Čeh Časni, A., Dumičić, K., & Tica, J. (2016). The Panel VAR Approach to Modelling the Housing Wealth Effect: Evidence from selected European post-transition economies. ORIGINAL SCIENTIFIC PAPER , 62 (04).
8. ERÇELİK, G. (2018). The Relationship between Health Expenditure and Economic Growth in Turkey from 1980 to 2015. Journal of Politics, Economy and Management (JOPEM) , 01 (01).
9. Fazaeli, A. A., & Fazaeli, A. A. (2012). The Relationship between Health Expenditures and Economic Growth in Middle East & North Africa (MENA) Countries. Int.J.Buss.Mgt.Eco.Res. , Vol 03 (01).
10. Frew Tekabe, L. (2012). Health and Long Run Economic Growth in Selected Low Income Countries of Africa South of the Sahara: Cross country panel data analysis. Södertörns University.
11. Garcia, L. V. (2019). DEMOCRACY AND ECONOMIC GROWTH: A SOCIAL LEVEL MEASUREMENT OF GROWTH. , A capstone project submitted to Johns Hopkins University in

- conformity with the requirements for the degree of Master of Science in Government Analytics .
Baltimore.
12. Heydari, S., Mohammadi, T., & Bahado, S. (2013). Effect of health on economic growth: A panel data study of developed and developing countries. *European Online Journal of Natural and Social Sciences* , 02 (03).
 13. Idowu, D. O. (2014). The Impact of Health on Economic Growth in Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development* , 05 (19).
 14. Kofi Boachie, M. (2015). EFFECT OF HEALTH ON ECONOMIC GROWTH IN GHANA: AN APPLICATION OF ARDL BOUNDS TEST TO COINTEGRATION.
 15. Lacheheb, M., Norashidah, M. N., & Ba, I. (2014). Health Expenditure, education and Economic Growth in MENA Countries.
 16. LAROCHE, M., MÉRETTE, M., & RUGGERI, G. (1999). On the concept and dimensions of human capital in a knowledge-based economy context. *Canadian public policy/Analyse de Politiques* .
 17. Mila Elmi, Z., & Sadeghi, S. (2012). Health Care Expenditures and Economic Growth in Developing Countries: Panel Co-Integration and Causality. *Middle-East Journal of Scientific Research* , 12 (01).
 18. Suhrcke, M., Mckee, M., Santo Arce, R., & Tsoolovo, S. (2005). The contribution of health to the economy in the European Union. *Belgium: European communities*.
 19. Tengiz, V. (2019). Health capital, Primary health care and economic growth. *Eastern journal of medicine* , 24 (01).
 20. Zere Asbu, E., Dimachkie Masri, M., & Amer, K. (2017). Health status and health systems financing in the MENA region: roadmap to universal health coverage. *Global Health Research and Policy* .
 21. زياد محمد صافي،، و خولة عبد الله سبيتان. (2019). أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا: خلال الفترة (2000-2015). *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية* ، 04 (11).

دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني الصيرفة الالكترونية - نموذجاً "دراسة تحليلية"

The role of the digital economy in developing the Palestinian banking system Electronic Banking - "Analytical Study" Form

د. زياد جلال الدماغ : نائب رئيس جامعة غزة للشؤون الأكاديمية

د. محمد اسامة حسنية : محاضر وباحث اقتصادي - فلسطين

الملخص:

Abstract

The digital economy is considered a qualitative leap in the concept of modern economy as it emerged as a result of the acceleration of global changes using technology and modern technologies through the Internet. All countries have rushed to keep pace with technological developments to achieve a quantum leap at global standards levels in the digital economy. The study aimed to know the role of the digital economy in developing the Palestinian banking system. It also aimed to identify the advantages of applying the digital economy in the Palestinian banking sector, through electronic banking as a model. The researcher used the descriptive and analytical approach to describe the data and variables. The study reached several conclusions, the most important of which was Israel still constituting the biggest obstacle to the development of the digital economy in Palestine. There are great challenges preventing the entry of modern technologies into the Palestinian territories in a way that serves the upgrade of the infrastructure for the communications and information technology sector. Palestine is still in a low rank in developing electronic banking in banks. Due to the limitations of modern technology technologies, despite the existence of various crises in Palestine, the banking system, with its flexibility, overcame multiple crises towards digital development .

Key words: Digital Economy, Banking system, Electronic Banking

JEL: E5:E52,M15,E42

يعتبر الاقتصاد الرقمي نقلة نوعية في مفهوم الاقتصاد الحديث، حيث ظهر نتيجة تسارع المتغيرات العالمية باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة من خلال شبكة الانترنت، لقد سارعت كافة الدول لمواكبة التطورات التكنولوجية لتحقيق نقلة نوعية على مستويات المعايير العالمية في الاقتصاد الرقمي، وهدفت الدراسة لمعرفة دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني، كما هدفت التعرف على مزايا تطبيق الاقتصاد الرقمي في القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال الصيرفة الالكترونية نموذجاً، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات والمتغيرات، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها لا تزال اسرائيل تشكل أكبر عائق في تطور الاقتصاد الرقمي في فلسطين، هناك تحديات كبيرة بمنع دخول التقنيات الحديثة للأراضي الفلسطينية بما يخدم ترقية البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لا تزال فلسطين في مرتبة متدنية في تطوير الصيرفة الالكترونية في البنوك الفلسطينية بسبب محدودية تقنيات التكنولوجيا الحديثة، رغم وجود الأزمات المختلفة في فلسطين إلا أن الجهاز المصرفي بمرونته تجاوز أزمات متعدد نحو التطور الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، النظام المصرفي، الصيرفة الالكترونية، فلسطين، التكنولوجيا.

المقدمة:

إن أهمية دراسة وفهم الاقتصاد الرقمي بات ضرورة بسبب تسارع المتغيرات التقنية على المستوى العالمي، حيث التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واختراق مساحات متقدمة في العلم جعل العالم قرية صغيرة، كما أدت تلك التحولات لإحداث تغير من الطبيعة النمطية التقليدية في النشاط الاقتصادي إلى استخدام الوسائط الإلكترونية في الأعمال التجارية، الأمر الذي عزز ظهور مفهوم الاقتصاد الرقمي، فلقد أحدثت الثورة المعرفية المعلوماتية نقلة نوعية على مستوى الاقتصاد العالمي فأصبحت هناك عميلة تشابك بين الاقتصاد بمفهومه الكلي وتطور التقنيات التكنولوجية، إن سرعة التغير والتحول الهائل في مجالات التقنيات وانتشار العولمة وما رافقها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات أوجدت حالة متقدمة بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم خاصة الدول التي تحظى بالتطور التكنولوجي، حيث قفزت تلك التحولات بمستويات القطاعات الاقتصادية المختلفة بدرجات مرتفعة خلال السنوات الماضية وقد ساهمت بإحداث نقلة نوعية في الأساليب والمفاهيم والهياكل القديمة،

مشكله البحث:

إن التطور التكنولوجي أثر على كافة الأنظمة المصرفية في العالم، ولقد مر النظام المصرفي الفلسطيني بمحطات متعددة لأجل مواكبة التطورات المتسارعة إلا أن جهود فلسطين في اللحاق بالمعايير المصرفية العالمية ما زالت تحتاج لجهد خاصة فيما يتعلق الصيرفة الالكترونية، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية وتطوير التشريعات والاجراءات المتعلقة بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما دور تطبيق الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني من خلال الصيرفة الإلكترونية؟

ويتمتع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الاقتصاد الرقمي، والنظام المصرفي الالكتروني؟
- هل يساهم تطبيق الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني؟

فرضيات البحث:

- لا يساهم تطبيق الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.
- لا تساهم تطبيق الصيرفة الالكترونية في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين تطبيق الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية وتطوير النظام المصرفي الفلسطيني تعزى الى بعض السمات التنظيمية والشخصية للمبحوثين.

أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته وخصائصه ومؤشرات قياسه وإثراء الباحثين بالاقتصاد الرقمي.
- التعرف على واقع القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال التطرق لبعض المؤشرات الدالة على استعمال أساليب التكنولوجيا الحديثة.
- معرفة مدى استجابة النظام المصرفي الفلسطيني للتطورات الاقتصادية الرقمي من خلال نموذج الصيرفة الالكترونية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في أن التغيرات المتسارعة في بيئة التكنولوجيا والاتصالات على المستوى العالمي أدت لانعكاسات على المستويات الاقتصادية في القطاعات المختلفة، والذي بدوره عزز مكانة الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المصرفية التي باتت تحظى بسوق تنافسي من كافة النواحي، بالإضافة لتحقيق العوائد المادية نتيجة استثمار عناصر التقنيات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنه تكمن الأهمية إبراز الدور للاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني من خلال نموذج الصيرفة الإلكترونية.

■ حدود الدراسة: كانت حدود الدراسة كالاتي:

- **الحد البشري:** طبقت الدراسة على عينة عشوائية ممثلة من العاملين في البنوك الفلسطينية بقطاع غزة.
- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني الصيرفة الإلكترونية نموذج

■ **الحد الزمني:** طبقت الدراسة خلال العام 2021/2020 م.

■ **الحد المكاني:** اقتصرت الدراسة على البنوك الفلسطينية في قطاع غزة.

مصطلحات البحث:

- **الاقتصاد الرقمي:** يقصد به الترابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، لتحقيق الشفافية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما (النجار، 2007، ص 25).
- **النظام المصرفي:** مجموع المصارف العاملة في بلد ما ويشمل كامل الأعمال التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، و يشمل الجهاز المصرفي البنوك والمنشآت المالية والبنك المركزي (عبدالله، 2008، ص 179).
- **الصيرفة الإلكترونية:** أي إجراء العمليات المصرفية إلكترونياً من خلال استخدام التقنيات التكنولوجية والمعلوماتية بكافة أشكالها من سحب وإيداع ودفع وانتزاع أو تعامل في الأوراق المالية وغير ذلك من أعمال البنوك، وفي ظل ذلك تسهل على العميل القيام بمختلف معاملاته البنكية من أي مكان أو في أي زمان يريد (حسين، 2008، ص 14).

الدراسات السابقة والإطار النظري:

دراسة علي محمد مدلول (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد الرقمي باعتبار المنصة الإنتاجية وهي التي تولد ثروة من فرص النمو الاقتصادي في الأسواق الجديدة وفرص العمل والفرص التجارية بشكل كبير، حيث تم التطرق إلى الإطار النظري والمفاهيم للاقتصاد الرقمي، والقوة المحركة للاقتصاد الرقمي، وواقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية كدراسة حالة، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي من الوسائل الحديثة للتعامل الاقتصادي المحلي والدولي بالشكل الذي يزيل الحواجز التقليدية للنشاط الاقتصادي من الاعتماد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على السرعة والفعالية، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الانفتاح على التقدم العلمي والتقني في مجال الاقتصاد الرقمي بشكل واسع، وضرورة وضع خطة استراتيجية إقليمية واضحة وبرامج عمل مشتركة لتطوير خدمات الانترنت، وخدمات تقنية المعلومات

بجودة عالي وأسعار معقولة في الأماكن الأقل نمو، وتوفير البنية الالكترونية للاقتصاد الرقمي في البلدان العربية مع نشر ثقافة الحاسوب والانترنت من خلال الشبكات ومراكز البحث والتطوير وجعلها في متناول الجميع.

دراسة أمين، موسى محمد الحاج (2013)

تناول الباحث في دراسته الاقتصاد الرقمي وأثره على القطاع المصرفي في السودان دراسة حالة بنك أم درمان الوطني للفترة من 2000-2012م، وهدفت الدراسة ضرورة تبني الدول للأنظمة الرقمية من خلال مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية، كما تطرقت إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الرقمي والتحول من الحقبة التقليدية للحقبة الرقمية، وقد خلصت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: الاقتصاد الرقمي يساهم بدور ايجابي في توسيع منافذ الخدمات ومن ثم زيادة حجم المعاملات والأرباح بالمصارف، ويعتبر مواكبة التطورات التكنولوجية ضرورة من ضروريات العصر من خلال استخدام الاقتصاد الرقمي في البنوك السودانية.

1. المفاهيم الأساسية للاقتصاد الرقمي:

1.1 نشأة الاقتصاد الرقمي:

تعود نشأة الاقتصاد الرقمي لعام 1921 في الولايات المتحدة، عندما قدّم العالم الاقتصادي فرانك نايت دراسة عن اقتصاد المعلومات، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي مارشال دراسته بعنوان نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات، إلا أن العالم مكلوب يصدر بتحليله لاقتصاد نظام براءات الاختراع، التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني، ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958 لتنسّف الهياكل الاقتصادية التقليدية في الفضاء الرقمي cyber space، لتحقيق نبوءة العالم ديريك برايس بأن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله بتأثير التقنية مع الزمن (متولي، 1995، ص50) في عام 1977 أدخل العالم ستيكلر، المعلومات متغيراً متميزاً في الصياغات التحليلية الاقتصادية، وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي كيرج علم المعلومات التنموي، الذي عرفه بأنه (العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية)، وقد ارتكز هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة Value Added عندما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية، مما تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج، ومن ثم يقود ذلك إلى تطور الاقتصاد الكلي، لذا اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات (غندور، 2005، ص121-122)

2.1 تعريف الاقتصاد الرقمي: هو الاقتصاد الذي يقوم على عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي من خلال التحول من الأساليب التقليدية إلى نظم حفظ الكترونية أنتجت مفاهيم جديدة وأنظمة حديثة كانت نتيجة للاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال"، حيث يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه الانتقال للتقنيات التكنولوجية الحديثة بمعالجة البيانات والمعلومات لرقميات باستخدام البرمجيات التي يمكن من خلالها توفير التكلفة لإنجاز الاجراءات للمتعاملين مع النظام الالكتروني وتحقيق العوائد لصالح المؤسسات والدول (جموعي، 2017، ص338)

3.1 أهمية الاقتصاد الرقمي:

1. يعتبر وسيلة متميزة وغير مسبقة للوصول للأسواق العالمية في وقت واحد بأقل التكاليف.
2. وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين العملاء عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر بينهم.
3. يساعد الشركات على إتباع نظم التصنيع التي تتم بواسطة الحاسب الالكتروني (رشيد، 2012، ص11).

4.1 عوامل ظهور الاقتصاد الرقمي:

1. الحاجة لنظام يتسم بسرعه نقل البيانات في الأسواق المالية والاقتصادية العالمية.
2. الحاجة لتقليل نسبة التكاليف وسرعه الانجاز والجودة العالية من خلال استخدام التقنيات.
3. وجود الانترنت ودوره الفعال في التجارة الرقمية (عبيد، 2014، ص 20).

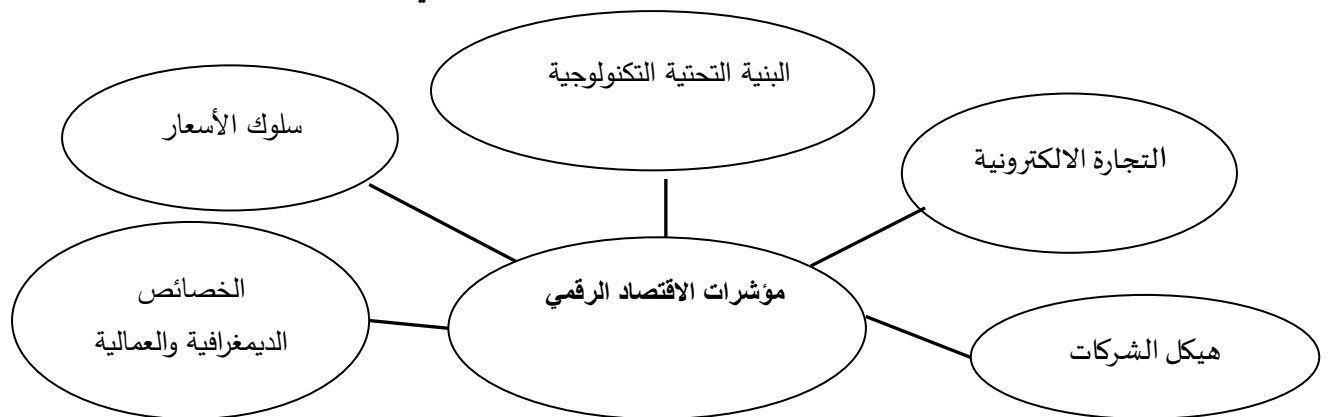
5.1 عناصر الاقتصاد الرقمي:

- المنتجات الرقمية: هي التي تميز الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي، حيث أن المنتجات الرقمية يمكن إنتاجها وفقاً لرغبات العملاء ، وبتكاليف ثابتة مما يفيد في رفع الأرباح بشكل كبير بمجرد رفع المبيعات.
- المستهلكون: حيث كل من يدخل شبكة الانترنت يعد عميلاً محتملاً للمنظمات التي تنشط في السوق الإلكتروني.
- البائعون: هم المنظمات الناشطة في السوق سواءً من خلال عرضها لمنتجاتها منتجات منظمات أخرى.
- المنظمات المسؤولة على الهياكل التعاقدية: هي المنظمات المسؤولة على توفير البرامج والحاسبات الإلكترونية والأجزاء المكونة لشبكات الاتصال من أجل ضمان الأداء الأمثل لنظام الاقتصاد الرقمي.
- الخدمات الداعمة: يشمل الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقمي.
- المطورون للمحتوى: هم تلك المنظمات المسؤولة عن تطوير المواقع الإلكترونية ومحتوياتها (عبيد، 2020، ص 20).

6.1 مؤشرات الاقتصاد الرقمي:

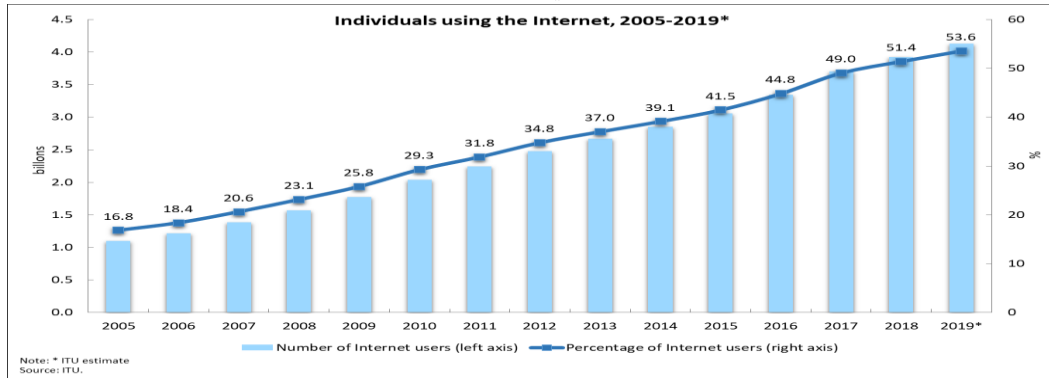
إن الشكل (1) يوضح المؤشرات التي يجب على كل دولة تريد أن تعمل ضمن الاقتصاد الرقمي أن تقوم بتقييم جاهزيتها على الاندماج استناداً للمؤشرات، حيث تم تطوير المؤشرات نظراً للتحويلات التي يمر بها الاقتصاد الرقمي .

الشكل (1): مؤشرات الاقتصاد الرقمي



المصدر: حسين العلي. (2013) دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة، ماجستير تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، ص 6

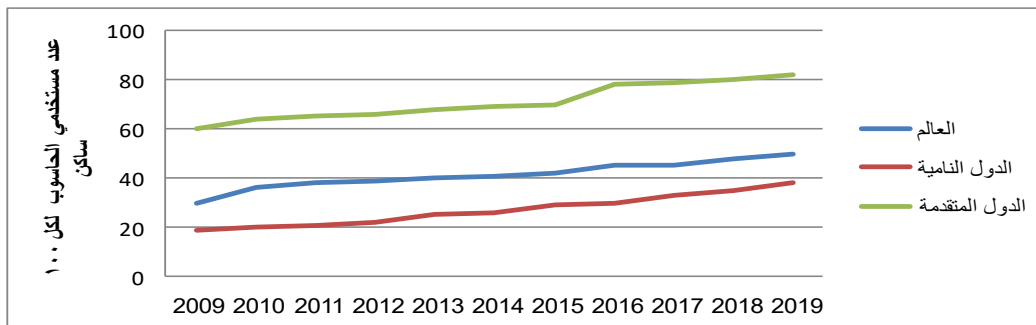
الشكل (2): مستخدمي الإنترنت من سكان العالم



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع: <https://www.itu.int/> بتاريخ 2020/11/6.

يقدر الاتحاد الدولي للاتصالات أنه في نهاية عام 2019، كان 53.6 في المائة من سكان العالم، أو 4.1 مليار نسمة يستخدمون الإنترنت وإن هذا المؤشر يدل على الاندفاع لاستخدام الإنترنت وتأثيره في كافة الدول لاستثمار التكنولوجيا المعلوماتية لإنجاز الإجراءات وتبادل المعلومات بالدول المتقدمة والنامية خاصة بعد زيادة استخدام الهاتف النقال والكمبيوتر المحمول الذين سهلا استخدام الإنترنت.

الشكل (3): مستخدمي الحاسوب في العالم من 2009 إلى 2019



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، على الموقع: <http://www.itu.int/> بتاريخ 2020/11/6.

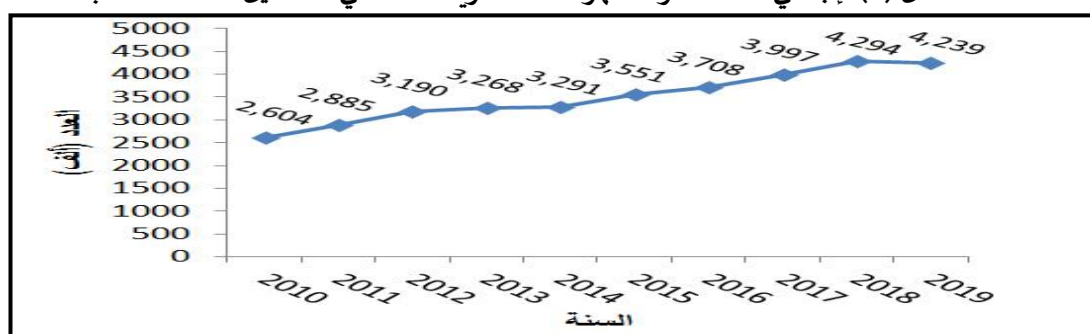
إن الشكل (3) أعلاه يدل على أن نسبة الأسر التي لديها حاسوب في زيادة مستمرة، حيث أن نسبة استخدام الحاسوب في الدول المتقدمة النسبة لكل 100 شخص وفي زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة، مقارنة بباقي الدول الناشئة ودول العالم الأخرى التي كذلك سجلت تزايداً في نسبة استخدام الحاسوب، وهذا يدل على التطور العلمي والتكنولوجي وتغيير نمط حياة الأفراد اجتماعياً واقتصادياً.

2- واقع الاقتصاد الرقمي في فلسطين:

تدار شبكة الإنترنت في فلسطين قبل تسلم السلطة 1994 من قبل إسرائيل التي كانت تسيطر على الأراضي الفلسطينية من خلال البنية التحتية للاتصالات الهاتفية عبر شبكة بيزك، حيث كان الإنترنت عبر المزودين الإسرائيليين أو الاتصال دولياً عبر خدمة dial up وفي عام 1995 أنشئت أول شبكة فلسطينية باسم بال نت ووفرت خدمات الإنترنت، وهي تتبع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الدولة الفلسطينية. ولا تزال ترتبط البنية التحتية بشكل مباشر بالبنية التحتية الإسرائيلية التي تسيطر على الوصول للكابلات البحرية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بسوق تزويد الإنترنت في فلسطين، وتستحوذ مجموعة الاتصالات الفلسطينية الحصة الأكبر من حجم تزويد الإنترنت في فلسطين وتعتبر فلسطين بالترتيب

169 في مستوى سرعة الانترنت، كما تبذل فلسطين جهداً للتحويل الرقمي كباقي الدول المتقدمة التي تسعى لمواكبة التكنولوجيا لتعزيز مكانه فلسطين عالمياً في ظل هيمنة الاحتلال الاسرائيلي الذي يسعى لاقتلاع القضية الفلسطينية من خارطة العالمية على كافة المستويات، حيث تشهد السنوات الأخيرة في فلسطين اهتماماً بالغاً بالتعاليم العالي من التخصصات التكنولوجية للباحثين من درجة الدكتوراه والماجستير، ولوحظ وفقاً للإحصائيات أن هناك ارتفاع بنسب الخريجين من التخصصات ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي وباتت مؤشرات البنية التحتية تظهر مستوى التطور للتحويل الرقمي حيث يقدر عدد مشتركي الاتصالات الخلوية المتنقلة في فلسطين بنهاية 2019 ما يقارب 4.2 مليون مشترك وهو يظهر في معدل انتشار الهاتف النقال لكل 100 من السكان حيث بلغ 85 هاتف لكل 100 من السكان بنهاية عام 2019 إن ذلك يدل على مستوى التحديات التي تسعى فلسطين تجاوزها لأجل تحقيق تقدم بمؤشرات التحويل الرقمي على المستوى العالمي ولعل الشكل رقم (4) يوضح عدد خطوط الهاتف والتي تمثل جزء من بنية التحتية (الموسوعة الحرة ويكيبيديا)

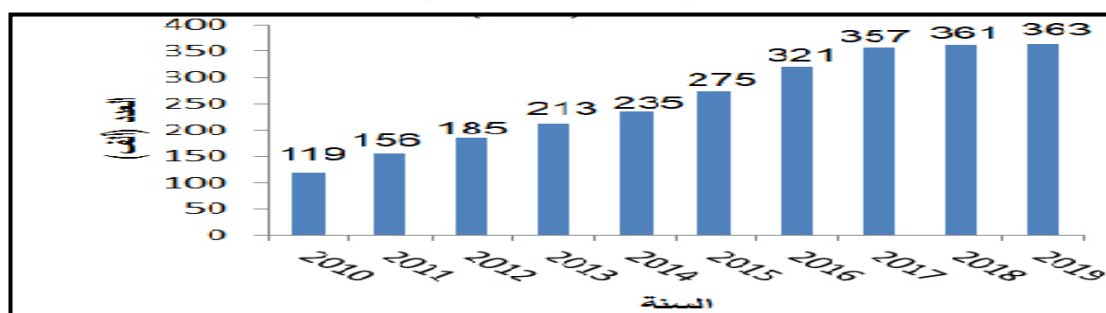
الشكل (4): إجمالي عدد خطوط الهواتف الخلوية الناقلة في فلسطين 2010-2019 بالآلاف



المصدر: الجهاز الاحصائي الفلسطيني إطلاع 2020/11/10 <http://www.pcbs.gov.ps>

يلاحظ بأنه ارتفع عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة في فلسطين ADSL في نهاية 2019 إلى حوالي 363 ألف مشترك مقارنة بعام 2010 بزيادة بلغت 205% علماً أن البيانات لا تشمل القدس وهو يشير لمستويات التطور والامتداد.

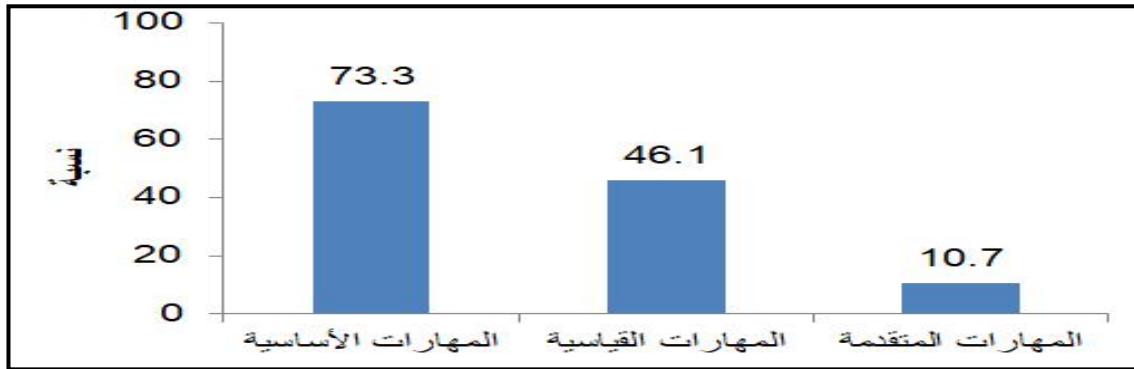
الشكل (5): عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة في فلسطين 2010-2019 بالآلاف.



المصدر: الجهاز الاحصائي الفلسطيني إطلاع 2020/11/10 <http://www.pcbs.gov.ps>

تقدر نسبة الأسر التي لديها إمكانية النفاذ إلى خدمة الانترنت خلال 2019 في البيت ما يقارب 79.6 % كما أن نسبة الأفراد أكثر من 18 سنة يستخدمون الانترنت بلغت في عام 2019 (72.3%) إن مستوى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب بالمعرفة والتطوير التكنولوجي تشير من خلال بيانات المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2019 أن حوالي 73% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في فلسطين من الذين يستخدمون الحاسوب يمتلكون المهارات الأساسية و46% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) لديهم مهارات قياسية مثل تثبيت البرمجيات أو تشكيلها أو استخدام الصيغ الحسابية على جدول البيانات.

الشكل (6) نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين تتوفر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات في فلسطين 2019



المصدر: المرجع السابق

تشير البيانات بأن حوالي ثلث الأسر الفلسطينية لديها جهاز حاسوب فوفق البيانات لعام 2019 بأن 324.101 أسرة وهو ما نسبته 33% من الأسر الفلسطينية لديها جهاز محمول بواقع 36% في الضفة الغربية و29% في قطاع غزة.

إن الاقتصاد الرقمي له علاقة بين مختلف العناصر ذات الصلة بالابتكار والتي لها تأثير أو يمكنها أن تدعم التحول الرقمي للاقتصاد الفلسطيني ولخلق تراكم فعال بين عناصر نظام الابتكار ومنظمات تمكين الرقمته وصانعي السياسات لا بد هنا من التركيز بشكل أساسي على أن هناك تعاون بين خمسة مرتكزات وهي الحكومة ونظام التعليم ومصادر التمويل المحلية والدولية والقطاع الخاص، حيث يلعب كل طرف دوراً في خلق نظام بيئي يحفز ويسهل رقمته الاقتصاد الرقمي في فلسطين وهو ما تشهده التغيرات المستمرة في هيكلية المؤسسات في القطاعين العام والخاص، لعل العدد الكبير من المطورين والمستثمرين في الاقتصاد الرقمي في فلسطين ينظرون للبيئة القانونية كعائق رئيس أمام الابتكار والتطوير حيث أن هناك حاجة لعملية تجديد القوانين والأنظمة من صناع القرار، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستثمار بالاقتصاد الرقمي لعدم التجديد وتطوير التشريعات، إضافة لذلك التحديات التي يتعرض لها القطاع الرقمي بفعل الاحتلال بعدم ادخال الاحتياجات اللوجستية اللازمة لعملية التحول للاقتصاد الرقمي لا شك بأن فلسطين واکبت عملية التغيرات في النظم الاقتصادية استجابة لثورة التكنولوجيا وحقت قفزات نحو التحول الرقمي، لكن لا بد من التأكيد أن فرص هذا القطاع مرهونة بالاقتصاد الإسرائيلي وتسلمه على الاقتصاد الفلسطيني (الخالدي، مراد، 2019، ص8).

3. المفاهيم الأساسية للنظام المصرفي:

1.3 تعريف النظام المصرفي: وهو مجموع المصارف العاملة في بلد ما ويشمل النشاطات التي تتم بها العمليات المصرفية، ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة (عبدالله، 2008، ص179)

2.3 أهمية النظام المصرفي :

1. يمثل النظام المصرفي الواجهة الأساسية للاقتصاد بالدول حيث يمثل تطوره ومواكبته للتطورات العالمية مؤشراً للتميز لتحقيق العوائد وجذب الاستثمارات والمنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة لتحقيق التوازن الاقتصادي على كافة المستويات الداخلية والخارجية.

2. إن النظام المستخدم للتقنيات التكنولوجية والبرمجيات المتطورة يمتلك قدرة عالية بالتأثير على الأسواق التنافسية من خلال جذب عنصر المال من المستثمرين والمدخرين وهو الذي يساعد على الاستقرار الاقتصادي ونموه من استثمار الأعمال التجارية لأغراض التنمية.

3. المصرف يؤدي دور الوسيط بين طالبي الأموال وعارضي الأموال، وبالتالي تساهم في توفير مصادر التمويل للمؤسسات والمستثمرين، لهذا أصبح النظام المصرفي اليوم بمثابة الدورة الدموية لأي اقتصاد في العالم.

4. إن وساطة المصارف تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً، مما يقلل الطلب على النقود؛ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وبعوائد وشروط مختلفة للمستثمرين.

5. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة (الصيرفي، 2006، ص 19)

3.3 خصائص النظام المصرفي:

إن خصائص النظام المصرفي لا يمكن حصرها وهي تختلف وفقاً لطبيعة الدول، حيث تعتبر أهم الخصائص المتعلقة بالنظام المصرفي الهيكلية الخاصة بالمصارف وحجم وعدد وتوزيع الفروع المصرفية بالإضافة لملكية المصارف؛

1. تعد المصارف مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز؛
2. تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالمصرف المركزي.
3. تستثمر البنوك جزءاً كبيراً من الودائع، إما في الإقراض أو في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائداً من كونها وسيط بين من يقدم المال، ومن يحتاج إليه (جبر، 2008، ص 13)

4. النظام المصرفي الفلسطيني:

رغم التحديات التي تعصف بالاقتصاد الفلسطيني والمعوقات المختلفة التي ما زالت مستمرة بفعل تداعيات الاحتلال الاسرائيلي إلا أن القطاع المصرفي يتسم بميزة خاصة كونه يمثل العمود الفقري للنظام المالي فلقد واصل تطوره وتجاوزه للأحداث، فالخدمات المصرفية تمثل عامل نجاح للاقتصاد فكلماً زاد تطور هذا النظام كلما تمكن من أداء دور أكبر بالعملية التنموية، لا زال الجهاز المصرفي حديث النشأة مقارنة بالأنظمة المصرفية لدول الجوار والدول العالمية فلقد تعرض هذا القطاع لصدمات ما قبل توقيع اتفاق أوسلو بفعل الأحداث السياسية عبر المحطات التاريخية في فلسطين، حيث تشكل القطاع المصرفي بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية لعام 1994 وبين دوله الاحتلال إسرائيل، حيث تأسست سلطة النقد الفلسطينية لتقوم بدور البنك المركزي الفلسطيني، كما فتحت العديد من البنوك التجارية والاسلامية ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافة، حيث تقوم سلطة النقد الفلسطينية في عملية إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني والمؤسسات المالية من حيث الاشراف والرقابة.

1.4 صفات النظام المصرفي الفلسطيني:

1. الجهاز المصرفي الفلسطيني لا زال حديث النشأة الأمر الذي يصعب مقارنة بالأجهزة المصرفية العالمية.
2. يتصف القطاع المصرفي الفلسطيني بالضعف لعدم وجود عملة وطنية واستخدامه لعدة عملات أجنبية.
3. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية انعكس سلباً على مستوى الاستثمار في بيئة متقلبه (محمد، 2012، ص 290)

4. رغم ضعف البنية للجهاز المصرفي إلا أنه لعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية باعتباره قطاعاً مسانداً.

2.4 مراحل تطور النظام المصرفي الفلسطيني:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي للضفة وغزة عام 1967 إذ كانت الضفة تتبع للأردن وكان يعمل فيها سبعة بنوك وقد بلغ عدد فروعهم في حينها 38 فرعاً، بينما غزة تبعت لمصر وكان بها ستة فروع فقط.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي قامت فيها اسرائيل باحتلال كل من الضفة وغزة وبناء على ذلك حدث الانفصال عن الاردن ومصر وأخضعت هذه المناطق إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي، وقد أغلقت جميع المصارف العاملة في الضفة وغزة، حيث استمر هذا الوضع لأواخر الثمانينات، إلا أن وافق الاحتلال على فتح بعض الفروع من القرن التابعة لبعض المصارف العربية والمحلية في كل من الضفة وغزة إلى أن تم توقيع الاتفاقية بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي.

المرحلة الثالثة: وهي التي بدأت منذ عام 1994 وحتى تاريخه حين جري توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 التي اختصت بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاق على انشاء سلطة النقد الفلسطينية لتقوم بمهام البنك المركزي باستثناء عملية إصدار النقد الفلسطيني الذي ما زال الاقتصاد محروماً منه حتى الآن، لقد تميزت هذه الفترة بتطورات وقفزات بالقطاع المصرفي ولا زال يعاني القطاع المصرفي من معوقات من عدم وجود عمله فلسطينية للتداول، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني كل ذلك بسبب الاحتلال وهيمنته وهو أمر يعيق تطوره وتقدمه (عيدة، 2017، ص153).

3.4 عدد المصارف وفروعها في فلسطين:

تبين الاحصائيات تطور عدد المصارف في فلسطين، حيث يشير الجدول أدناه أن هناك تطور في عدد المصارف والفروع وهو أمر يعكس مستوي تقدمها مقارنة بالدول النامية، إن ارتفاع مستوي الكثافة المصرفية له أثر على الهيكلية وتركيب عرض النقد، فكلما كانت الكثافة المصرفية عالية كلما زادت حجم الودائع وشبه النقد فيه والعكس صحيح.

جدول (1): عدد المصارف وفروعها في فلسطين حسب جنسيتها

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة ومنها	9	8	8	7	7
المصارف الأردنية	7	7	7	6	6
المصارف المصرية	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	0	0	0	0
الإجمالي	16	15	15	14	14
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	155	187	209	227	239
المصارف الوافدة ومنها	119	122	128	124	131
المصارف الأردنية	112	116	121	117	124
المصارف المصرية	6	6	7	7	7

0	0	0	0	1	المصارف الأجنبية
370	351	337	309	274	الإجمالي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2019، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، ص 106

إن المصارف الفلسطينية تحاول الارتقاء لتطبيق نموذج الأعمال الجديد بالمصارف الافتراضية لكنها تواجه مجموعة من التحديات التي توسع حجم فجوة التباين التقني الرقمي لمدي غير معلوم مقارنة بالمصارف الأجنبية في ظل وجود الاحتلال، لكن هناك جهوداً لمواكبة التكنولوجيا للتحويل الرقمي للاستفادة من المميزات للارتقاء بمستوى الاداء وتقديم مستوى متقدم من الخدمات المصرفية الالكترونية .

1.5 المفاهيم الأساسية للصيرفة الإلكترونية:

يرجح بأن الصيرفة الالكترونية ظهرت في القرن العشرين عندما عرضت البنوك خدماتها عبر الهاتف، فأصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للاطلاع على أرصده وتحويل الأموال وتسديد الفواتير، وفي الثمانينيات من القرن نفسه أصبحت تلفزة الكابل والحاسوب الشخصي وسائل جديدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالبيت وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يخص الكتابة والصورة، وبعد التطور الذي عرفته تكنولوجيا الانترنت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات وجدت فيها البنوك الوسيلة لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات والعمليات المالية دون تحرك للسيولة النقدية وفي عام 1995 عندما أنجزت Netscape أول برنامج يسمح بالدخول لمواقع الويب، أصبحت الصيرفة عبر الخطوط ممكنة، ويعتبر FIRST NATIONAL BANKS أول بنك عبر الخط (منصف، 2002، ص 7) .

1.5 تعريف الصيرفة الالكترونية:

وهي كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من قبل المصارف والمؤسسات المالية بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف، والحاسب، والصراف الآلي، والانترنت، والتلفزيون الرقمي وغيرها إلى جانب العمليات التي يقوم بها مصدرو البطاقات الإلكترونية وكافة المؤسسات التي تتعامل بالتحويلات النقدية الكترونياً (صادق، 2006، ص 67)

2.5 مزايا الصيرفة الإلكترونية:

1. الوصول لأكبر عددية من العملاء طالبي الخدمات المصرفية بأي زمان ومكان وتقديم خدمات نوعية وحديثة.
2. خفض نسبة تكاليف التشغيل على كافة المستويات وتقليل تكلفة العنصر البشري.
3. تقديم إنجاز ملموس على المستوى المحلي والدولي بالمعاملات للعملاء.
4. زيادة مستوى الفعالية والكفاءة لأداء المصارف من خلال استثمار التقنيات الحديثة من التكنولوجيا والاتصالات.

3.5 سلبات الصيرفة الالكترونية:

- مخاطر التشغيل: وهي التي تحدث نتيجة عدم كفاءة العمليات الداخلية، أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية.
- المخاطر القانونية: وهي الثغرات في التشريعات القانونية التي يمكن انتهاكها من قبل السلطات بالوصول لمعاملات العملاء وحساباتهم وبذلك تتعرض خصوصيتهم لإخفاقات في السرية والأمان.
- مخاطر الأمان: وهي مخاطر فشل إيجاد شبكة آمنة وموثوقة لتقديم خدمات الكترونياً أو تقديم خدمة بغير الكفاءة المعلن عنها.

- المخاطر الائتمانية: يعد هذا النوع من أبرز المخاطر التي تتعرض لها الأعمال المصرفية، حيث بنيت أوزان المخاطر على قدر المخاطر الائتمانية، وتعرف بأنها الخسائر المالية الناتجة عن عدم استطاعة العميل على الوفاء بالتزاماته.
- مخاطر السوق: وهي مخاطر دورية نتيجة تغيرات الفائدة وتقلبات الأسعار العملات (الهندي، 1993، ص 25-83) أنظمة الصيرفة الالكترونية الحديثة:
- الصراف الآلي: هو جهاز يعمل أوتوماتيكياً لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفاً تلبي العديد من الحاجات المصرفية على مدار 24/24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناء على طلبه وتحمل هذه البطاقة بالإضافة إلى معلومات عن العميل وحسابه رقم سري يعرفه ويحدده حاملها فقط.
- نظام خدمة E-switch: هو عبارة عن خدمة تتمثل في الربط بين فروع المصرف الواحد بحيث يتمكن العميل من السحب أو الإيداع في حسابه لدى أي فرع من دون وجوب حضوره إلى الفرع الذي فتح فيه حسابه وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشيكات، كما تتمثل هذه الخدمة في الربط بين البنك والبنوك الأخرى للتحويل منه واليه وتبادل الرسائل المالية إلكترونياً عبر نظام مستقر وعلى درجة عالية من الإتقان.
- نظام خدمة الزبائن (العملاء) عبر الانترنت E-Banking: (شبكة المعلومات العالمية) يستطيع العملاء من خلال موقع البنك على الانترنت الاستعلام عن حساباتهم من خلال أجهزتهم الخاصة بأي مكان بواسطة نظام خاص، حيث يتم تحديث البيانات للمستخدم باستمرار بدقة متناهية وبنظام آمن لا يتم الدخول للنظام الا من قبل العميل بواسطة كلمة سر خاصة به ويمكن تغييرها لاستخدام المصرف.
- البنوك الالكترونية: وهو العمل المصرفي الذي يشكل به الانترنت وسيلة الاتصال بين المصرف والعميل، وبمساعدة نظم (systems) أخرى يصبح عميل المصرف قادراً على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال حاسوبه الشخصي من أي مكان يريده.
- نظام سويفت swift: لتسهيل عملية الاتصال مع البنوك العالمية عمدت معظم البنوك للاشتراك في شبكة سويفت والتي هي عبارة عن شبكة اتصالات متطورة جداً تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة اتصالات منظمة ومحكمة توفر للاتصال السهولة والسرعة والأمان وهي اختصار: the society for worldwide international bank financial telecommunication حيث يعتبر هذا كبديل للتلكس ويغطي المراسلات المتعلقة بالتعاملات المالية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية وهو نظام آمن وسريع.
- نظام خدمة الهاتف المصرفي Phone Banking: وهي آلية اتصال بواسطة الهاتف يصل العميل لمعلوماته التي يوفرها البرنامج كخدمة الرصيد وأسعار العملات حيث يرد آلياً بعد اتصال العميل برقم محدد، لكنه لا يستطيع الوصول لبياناته إلا من خلال رقم سري يستطيع من خلاله الدخول لحسابه الشخص والتعامل مع البرنامج لإجراء معاملته الخاصة.
- نظام خدمة البطاقة الذكية: تتشابه مع الصراف الآلي لكن ما يميزها بأن يتم تحديد قيمة مبالغ محددة على اعتبار أن حفظ المبالغ النقدية هو حفظ غير نقدي إذ يمكن استخدام المبالغ المحفوظة بالبطاقة من سداد الالتزامات عند نقاط البيع التي تتعامل بواسطتها (ربوح، غردة، 2008)

5.5 متطلبات الصيرفة الإلكترونية:

1. وجود بيئة مستقرة سياسياً واقتصادياً تساهم في جذب الاستثمار المالي فالأمن أساس للتنمية بكافة مفاهيمه.
2. نظام قضائي متخصص قادر على الفصل بالدعاوي الاقتصادية والمصرفية والعلمية بدقه.
3. نظام متطور في مجالات الاجراءات والمعاملات الضريبية والمالية لتسهيل كافة المعاملات بشفافية عالية.
4. إيجاد الحوافز التي تعزز الافراد والشركات لإجراء معاملاتهم المصرفية إلكترونياً (يغمور، 2020)

6. الصيرفة الإلكترونية وتطور النظام المصرفي الفلسطيني:

تحاول البنوك الفلسطينية بشتي الوسائل تقديم خدمات بنكية إلكترونية تواكب من خلالها التطور والثورة المعلوماتية العالمية توفر عليها نفقات عبر الأتمته وتسهل كافة الإجراءات الخاصة بالعملاء من خلال قيامه بمختلف احتياجاته المصرفية من منزله أو من مكان عمله، أو من أي مكان تتوفر به الخدمات المصرفية الإلكترونية، ليس مستحيل بأن تصبح الصيرفة الإلكترونية بمفهومها الواسع واقعاً في السوق الفلسطينية كغيرها من القطاعات الحياتية خاصة الاقتصادية إلا أن هناك عيوباً للصيرفة الإلكترونية إلى جانب المميزات خاصة في ظل وجود سيطرة من قبل الاحتلال على خدمات المعلومات والاتصالات لا شك بأن البنوك الفلسطينية تخشي المخاطرة في بيئة قانونية وسياسية واقتصادية غير واضحة بشكلها الشمولي، لكن ذلك لم يمنع البنوك الفلسطينية من المضي في طريق الصيرفة الإلكترونية والاهتمام بها عبر إجراءات تطويرية لكن هناك حاجة لعملية توعية للمواطنين لأهمية الصيرفة الإلكترونية وطرق استخدامها ومعرفة المحاذير لزيادة التشجيع و الاقبال عليها من قبل العملاء في فلسطين.

لعل عدم وضوح التشريعات القانونية في التعامل مع الصيرفة الإلكترونية فيما يخص المقاضاة البنكية الإلكترونية يجعل النسب في التعاملات الخاصة بالصيرفة الإلكترونية متدنية مقارنة بالتطور العالمي وذلك يرجع لأسباب متعددة، إن كافة الاجتهادات الخاصة لتثبيت أركان الصيرفة الإلكترونية تأتي في إطار التشريع للنظام القائم، إن الصيرفة الإلكترونية الفلسطينية تتيح للعملاء والمستخدمين إجراء معاملاتهم في كافة الأوقات خاصة في ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها الأراضي الفلسطينية بين الفينة والأخرى تمكثهم من إنجاز معاملتهم وفق مبادئ السرية والشفافية، ولا شك أن هناك تخوف من بعض الفئات من رفع نسب البطالة نتيجة إحلال التكنولوجيا مكان الإنسان حيث يبلغ عدد موظفي القطاع المصرفي ما يقارب 7209 موظفاً لعام 2018 لكن توجهه العالم اتجاه نحو الاقتصاد الرقمي وأتمته المكاتب يحتم على فلسطين ذلك.

لقد تطورات البيئة المصرفية في فلسطين من حيث الانتشار والكثافة المالية فلقد بلغ ازدادت عدد أجهزة الصراف الآلي في فلسطين عام 2018 إلى (715) صراف مقارنة بالعام السابق حيث ارتفعت نسبة الأعداد بأجهزة الصرافة الإلكترونية عن العام السابق بما يقارب 25% وهو مؤشر يدل على تطور وانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يشير ذلك للجهود التي تبذل لأجل تطوير البنية المصرفية للتحويل للاقتصاد الرقمي، ويمثل جدول رقم (2) أدناه المستويات المتقدمة في الخدمات الإلكترونية للارتقاء بمستوي النظام المصرفي لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية (النقد، 2017، ص20)

إن جهود سلطة النقد الفلسطينية متواصلة بهذا الاتجاه، فلقد عملت على مبدأ بأن قوة النظام المصرفي يمثل قوة للاقتصاد ومن هذا المنطلق عملت بشكل متواصل على تطوير البنية التحتية من ازدياد أعداد مشركي خدمات الانترنت، كما تم استحداث وتطوير العديد من الانظمة المصرفية والرقابية، مثل نظام المعلومات الائتمانية ونظام الشيكات المعادة الآلي ونظام تصنيف المقرضين ونظام المدفوعات الوطني (براق) ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) وقد أسهمت هذه

الأنظمة بشكل ملحوظ في تطوير الجهاز المصرفي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني والنظام المصرفي خاصة، إن التجهيزات والمتطلبات التقنية وتعزيز مستويات الوعي لتقديم مثل هذا النوع من الخدمات الالكترونية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المحلي بأسعار منافسة وخدمات متطورة يأتي ضمن استراتيجية تعزيز استخدام التقنيات المالية لأهمية دورها في تعزيز الشمول المالي ولتحفيز استخدام الانترنت العمليات المالية، كما إن ادخال المزيد من الخدمات المصرفية الالكترونية يسهم بتطوير النظام المصرفي ومواكبته للمعايير الدولية في استخدام التكنولوجيا فلا زالت الجهود المكثفة مستمرة لتعزيز وسائل الدفع الالكتروني للحد من النقد بما في ذلك انجاز المعاملات المالية المحلية للقطاعين العام والخاص، إن عملية الأتمته هي حتمية لا يمكن الهروب منها لكن معوقات الاحتلال تسبب في تأخرها إضافة للانقسام الفلسطيني الذي يعزز من الضعف في استكمال تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية :

جدول (2): مؤشرات تطوير النظام المصرفي الالكتروني

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد أجهزة الصراف الآلي	592	622	644	690	715
عدد نقاط البيع	5.987	6253	5.579	5.660	6.780
عدد بطاقات (Credit cards)	82.830	118.019	98.041	103.057	105.216
عدد بطاقات (Debit cards)	466.789	547.019	695.120	816.329	866.812
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	189.414	165.763	132.772	114.966	128.095

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. (2019) التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، تموز 2019، ص 107

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوي الازدياد في التعامل الالكتروني والتوجه للاقتصاد الرقمي عبر استثمار التكنولوجيا فلقد ازدادت مستويات الأعداد خلال السنوات الحديثة في تطبيق آليات الاقتصاد الرقمي وبات النظام المصرفي متطوراً مقارنة بالاقصاديات الناشئة بالدول النامية، إن دلالات ذلك تؤكد بأن تطبيق الاقتصاد الرقمي يساهم بتطوير الجهاز المصرفي من خلال خفض التكلفة وانجاز المعاملات المصرفية بالسرعة المطلوبة للعملاء ومواكبه التكنولوجيا الرقمية للصيرفة؛

1.6 تأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الفلسطيني:

إن استخدام الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الفلسطيني يمكن النظام من التطور والتحول للاقتصاد الرقمي الذي بات أمراً حتمياً في دول العالم، ومن هذا المنطلق فإن هناك انعكاسات ايجابية نتيجة استخدام الصيرفة الالكترونية يمكن ايجازها على النحو التالي:

1. تقليل الاعتماد على العناصر البشرية الفلسطينية والتوجه نحو الأتمته لمواكبه التطور العالمي.
2. خفض مستوى التكلفة التي تكون على عاتق المصارف الفلسطينية في أداء الخدمات والاجراءات.
3. تعزيز الكثافة المصرفية من خلال انتشار المصارف الالكترونية.
4. تجاوز معوقات الاحتلال من إغلاق الطرق المؤدية للمدن الفلسطينية الواقعة ضمن التصنيفات.
5. تحسين مستويات التصنيف الدولي للنظام المصرفي الفلسطيني مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2.6 التحديات التي تواجهه تطبيق الصيرفة الالكترونية في كافة أرجاء فلسطين:

1. إن أبرز القيود والمعوقات لتطوير القطاع التكنولوجي وقطاع الاتصال الاحتلال الإسرائيلي.
2. تقييد الطيف الكهرومغناطيسي وعدم منح ترددات الأجيال الحديثة للأراضي الفلسطينية.
3. إعاقة دخول الأجهزة المتخصصة في التطوير التكنولوجي الفلسطيني تحت ذرائع أمنية.
4. الهيمنة على الفضاء التكنولوجي الفلسطيني.

3.6 مؤشرات مساهمة الصيرفة الالكترونية بالقطاع المصرفي الفلسطيني:

لا تزال فلسطين تبذل جهوداً متواصلة من خلال المحاولات المستمرة مع إسرائيل كطرف في الاتفاقيات الاقتصادية لإدخال المعدات، حيث يلاحظ تطور في انتشار أجهزة الصيرفة الالكترونية في المناطق الفلسطينية ولعل دخول التكنولوجيا في القطاع المصرفي الفلسطيني وفي المعاملات المالية من خلال الصيرفة الالكترونية يشير لإسهاماتها في تطور القطاع المصرفي وتوسيع أفاق النظام المصرفي حيث أن الخدمات والمنتجات الالكترونية، مثل خدمات الائتمان والإيداع، وخدمات المدفوعات والتسوية، وإدارة الاستثمار، والاستفسارات الهاتفية تساهم بتوسيع الافاق نحو مواكبة المعايير العالمية إضافة إلى أن الجهود لا زالت تبذل لتفعيل التطبيقات البنكية عبر الهواتف والرسائل الالكترونية في سبيل توسيع الكثافة المصرفية على مستوى فلسطين رغم كافة المعوقات، كما إن الصيرفة الالكترونية من خلال خدماتها وأجهزتها وتقنياتها تفتح الأبواب المغلقة للنظام المصرفي الفلسطيني خاصة في ظل تعقد البيئة المالية والمصرفية في ظل هيمنة الاحتلال على الفضاء الالكتروني وتأكيد على الحقوق المالية والتقنية والتكنولوجية للنظام المصرفي الفلسطيني.

4.6 أفاق الصيرفة الالكترونية في فلسطين:

إن القطاع المصرفي بات بحاجة لتقديم نوعية في الخدمات المصرفية نتيجة للتغيرات الدولية على المستوى التكنولوجي والثورة المعلوماتية، وذلك كون تلك الخدمات تمثل القدرات والمواصفات التي تمتلكها البنوك الفلسطينية مقارنة بالمعايير العالمية، حيث أصبح هناك متطلبات للبنوك الفلسطينية القيام بشكل مركز بها لتحقيق نهضة على مستوى الصيرفة الالكترونية على النحو التالي :

1. تنوع الخدمات المصرفية بما تحقق نمو حقيقياً للقطاع المصرفي في فلسطين.
2. مواكبة التطور التكنولوجي في المصارف العالمية ونقل تجربتها للقطاع المصرفي الفلسطيني.
3. انتشار الثقافة في المجتمع الفلسطيني في استخدامات المنتجات المصرفية وانعكاساتها الايجابية اتجاه الاقتصاد (النقد، 2019، ص 106)

7. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

انطلاقاً من أهداف الدراسة حيث أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي لكونه منهجاً مساعداً على التحليل الشامل للمشكلة قيد الدراسة، ولكونه المنهج الذي يمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة.

1.7 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع عينة الدراسة في الموظفين العاملين في البنوك المصرفية في قطاع غزة والمتمثلة في بنك فلسطين، بنك القدس، البنك الاسلامي العربي، البنك الاسلامي الفلسطيني والبالغ عددهم 2100 موظف تقريباً، وقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم استرداد 40 استبانة صالحة للتحليل، وتقوم الدراسة على عدد من المتغيرات

الديمغرافية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لمجتمع الدراسة وعينته والمتمثلة في (الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي واسم البنك) ويتضح فيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة

جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات العامة (ن=40)

النسبة المئوية %	العدد	البيانات العامة	
72.5	29	ذكر	الجنس
27.5	11	أنثى	
20.0	8	أقل من 30 سنة	العمر
47.5	19	30 سنة إلى أقل من 40 سنة	
22.5	9	40 سنة إلى أقل من 50 سنة	
10.0	4	50 سنة فأكثر	
17.5	7	1 إلى أقل من 5 سنوات	سنوات الخدمة بالبنك
42.5	17	5 سنوات- أقل من 10 سنوات	
17.5	7	10 سنوات- أقل من 15 سنة	
22.5	9	15 سنة فأكثر	
-	-	دبلوم	المؤهل العلمي
80.0	32	بكالوريوس	
20.0	8	دراسات عليا	
-	-	أخرى	
32.5	13	بنك فلسطين	اسم البنك
22.5	9	بنك القدس	
20.0	8	البنك الاسلامي العربي	
25.0	10	البنك الاسلامي الفلسطيني	

2.7 أداة الدراسة:

تم تطوير الاستبانة اعتماداً على الأدب النظري والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحكيمها من قبل خبراء ذات اختصاص، وتكونت الاستبانة من (30) فقرة موزعة على مجالين هما: الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان.

3.7 صدق الاستبانة: يوجد العديد من الاختبار التي تقيس صدق الاستبانة أهمها:

1- الصدق الظاهري "صدق المحكمين":

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على ثلاثة محكمين ذات الاختصاص، وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين من حيث الحذف والتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2- صدق الاتساق الداخلي Internal Validity

تم عمل الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتهي إليه الفقرة، كما في جدول (4).

جدول (4): معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتهي إليه

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
الاقتصاد الرقمي			
1.	يساعد تطبيق الاقتصاد الرقمي في تقليل عبء العمل المصرفي.	.491*	0.001
2.	يسهم التحول الرقمي في تحليل بيانات النظام المصرفي بشكل فعال.	.580*	0.000
3.	يؤدي التحول الرقمي لحماية البيانات والمعلومات المصرفية.	.563*	0.000
4.	يؤدي تطبيق الاقتصاد الرقمي إلى ترابط البيانات المصرفية مع بيانات عملائه.	.639*	0.000
5.	يؤدي تطبيق الاقتصاد الرقمي إلى إحكام الرقابة على النظام المصرفي.	.544*	0.000
6.	يسهم تطبيق الاقتصاد الرقمي في مواكبة التطورات التكنولوجية للمصارف.	*.286	0.037
7.	يساعد التحول الرقمي في سرعة وانجاز كافة المعاملات المصرفية.	.480*	0.001
8.	يوفر الاقتصاد الرقمي التكلفة بالوقت والجهد والعناصر البشرية.	.670*	0.000
9.	يساعد تطبيق الاقتصاد الرقمي على تجاوز النظام المصرفي الفلسطيني المعوقات الإسرائيلية.	.597*	0.000
10.	يسهم تطبيق التحول للاقتصاد الرقمي في تحسين مكانة النظام المصرفي الفلسطيني عالمياً.	.505*	0.000
11.	يسهم وجود الكفاءات المتخصصة في الاقتصاد الرقمي بتطور النظام المصرفي الفلسطيني.	.634*	0.000
12.	تساعد التشريعات القانونية الحالية في التحول للاقتصاد الرقمي.	.616*	0.000
13.	يعزز وجود البنية التحتية للاقتصاد الرقمي من تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.	.698*	0.000
14.	يعالج تطبيق الاقتصاد الرقمي ضعف الموارد البشرية في رقابة عمليات غسيل الأموال.	.588*	0.000
15.	تساعد الظروف السياسية الحالية في تطبيق الخدمات المصرفية إلكترونياً.	.627*	0.000
الصيرفة الإلكترونية			
16.	يوفر البنك الأجهزة والتقنيات الحديثة لمواكبة التطور المصرفي.	.632*	0.000
17.	يقدم البنك دورات تدريبية وملتقيات لتفعيل الصيرفة الإلكترونية.	.524*	0.000
18.	يساهم البنك في تحفيز العملاء لاستخدام الصيرفة الإلكترونية.	.552*	0.000

19.	تعد تكاليف الاتصال والانترنت مناسبة لاستخدام الصيرفة الالكترونية.	.375*	0.009
20.	يوفر البنك أنظمة حماية متطورة لاستخدامات الصيرفة الالكترونية.	.477*	0.001
21.	يقدم البنك خدمات مصرفية إلكترونية تواكب التطورات العالمية.	.754*	0.000
22.	يتوفر لدى البنك قاعدة بيانات لمستخدمي الخدمات المصرفية.	.750*	0.000
23.	يقدم البنك تطبيقات ذكية للصيرفة الالكترونية لمعظم خدمات البنك.	.647*	0.000
24.	تسهم تحويل العمليات التقليدية إلى الكترونية في تطوير النظام المصرفي.	.582*	0.000
25.	تسهم الصيرفة الالكترونية في تقديم خدمات مصرفية سريعة.	.543*	0.000
26.	يقدم البنك بطاقات ذكية الكترونية تواكب التعامل بالصيرفة الالكترونية.	.397*	0.006
27.	يعمل البنك على تحديث الموقع الالكتروني والخدمات المصرفية بما يتلاءم واحتياجات عملائه.	.422*	0.003
28.	يقدم البنك حوافز لاستخدام البطاقات الذكية لتعزيز الصيرفة الإلكترونية والتحول الرقمي.	.587*	0.000
29.	يقدم البنك فيديوهات ارشادية لمختلف الخدمات المصرفية.	.619*	0.000
30.	يؤدي تطبيق الصيرفة الإلكترونية إلى قلة استخدام الأوراق المصرفية يدوياً.	.502*	0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية $0.05 \leq$ وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

3- الصدق البنائي Structure Validity

للتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وفق جدول (5).

جدول (5): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
الاقتصاد الرقمي.	.887*	0.000
الصيرفة الالكترونية.	.866*	0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

إن معاملات الارتباط دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

4.7 ثبات الاستبانة Reliability

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، حيث بلغت قيمته للاستبيان (0.892)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، يستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات أن الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (0.833) والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.491) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعملية لتحليل البيانات واختبار فرضيات.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يساهم تطبيق الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.
لاختبار الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال الاقتصاد الرقمي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	يساعد تطبيق الاقتصاد الرقمي في تقليل عبء العمل المصرفي.	4.38	0.59	87.50	2
2.	يسهم التحول الرقمي في تحليل بيانات النظام المصرفي بشكل فعال.	4.23	0.58	84.50	5
3.	يؤدي التحول الرقمي لحماية البيانات والمعلومات المصرفية.	3.77	0.71	75.38	14
4.	يؤدي تطبيق الاقتصاد الرقمي إلى ترابط البيانات المصرفية مع بيانات عملائه.	3.93	0.62	78.50	11
5.	يؤدي تطبيق الاقتصاد الرقمي إلى إحكام الرقابة على النظام المصرفي.	4.20	0.61	84.00	6
6.	يسهم تطبيق الاقتصاد الرقمي في مواكبة التطورات التكنولوجية للمصارف.	4.18	0.55	83.50	7
7.	يساعد التحول الرقمي في سرعة وانجاز كافة المعاملات المصرفية.	4.28	0.64	85.50	3
8.	يوفر الاقتصاد الرقمي التكلفة بالوقت والجهد والعناصر البشرية.	4.48	0.68	89.50	1
9.	يساعد تطبيق الاقتصاد الرقمي على تجاوز النظام المصرفي الفلسطيني المعوقات الإسرائيلية.	3.83	0.81	76.50	12

10.	يسهم تطبيق التحول للاقتصاد الرقمي في تحسين مكانة النظام المصرفي الفلسطيني عالمياً.	4.10	0.63	82.00	8
11.	يسهم وجود الكفاءات المتخصصة في الاقتصاد الرقمي بتطور النظام المصرفي الفلسطيني.	4.28	0.51	85.50	3
12.	تساعد التشريعات القانونية الحالية في التحول للاقتصاد الرقمي.	3.73	0.91	74.50	15
13.	يعزز وجود البنية التحتية للاقتصاد الرقمي من تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.	3.98	0.77	79.50	10
14.	يعالج تطبيق الاقتصاد الرقمي ضعف الموارد البشرية في رقابة عمليات غسيل الأموال.	4.00	0.60	80.00	9
15.	تساعد الظروف السياسية الحالية في تطبيق الخدمات المصرفية إلكترونياً.	3.78	0.83	75.50	13
16.	فقرات المجال بشكل عام	4.07	0.38	81.47	

يبين جدول (6) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال الاقتصاد الرقمي يساوي 4.07 وبذلك فإن الوزن النسبي 81.47%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 81.47%، وقد حصلت الفقرة " يوفر الاقتصاد الرقمي التكلفة بالوقت والجهد والعناصر البشرية " على أعلى درجة موافقة بنسبة 89.50%، وهذا يؤكد على مدى أهمية الاقتصاد الرقمي في توفير التكلفة والوقت والجهد والعناصر البشرية، الأمر الذي يساعد في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني، بينما حصلت الفقرة " تساعد التشريعات القانونية الحالية في التحول للاقتصاد الرقمي " على أقل درجة موافقة بنسبة 74.50%، الأمر الذي يؤكد على أهمية التشريعات القانونية الحالية في التحول للاقتصاد الرقمي على الرغم من أنها أقل نسبة إلا أنها أتت بدرجة مهمة، كما يجب هذا المحور على السؤال الأول الذي ينص على ما الاقتصاد الرقمي، والنظام المصرفي الإلكتروني؟ وهذا بدوره انسجم مع آراء الباحثين في الدراسات السابقة:، والذين أكدوا على دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، ويستنتج من نتائج التحليل هذا المحور على ضرورة الاهتمام في تهيئة المشهد العام للأنشطة الاقتصادية الرقمية لما إيجابية على تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني من ناحية ومن ناحية أخرى مواكبة الاقتصاديات العالمية الرقمية.

الفرضية الثانية: لا تساهم تطبيق الصيرفة الالكترونية في فلسطين في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.
لاختبار الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال الصيرفة الالكترونية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	يوفر البنك الأجهزة والتقنيات الحديثة لمواكبة التطور المصرفي.	4.40	0.59	88.00	1
2.	يقدم البنك دورات تدريبية وملتقيات لتفعيل الصيرفة الالكترونية.	4.15	0.59	83.08	12
3.	يساهم البنك في تحفيز العملاء لاستخدام الصيرفة الالكترونية.	4.20	0.65	84.00	8
4.	تعد تكاليف الاتصال والانترنت مناسبة لاستخدام الصيرفة الالكترونية.	3.98	0.66	79.50	15
5.	يوفر البنك أنظمة حماية متطورة لاستخدامات الصيرفة الالكترونية.	4.18	0.50	83.50	10
6.	يقدم البنك خدمات مصرفية إلكترونية تواكب التطورات العالمية.	4.30	0.61	86.00	5
7.	يتوفر لدى البنك قاعدة بيانات لمستخدمي الخدمات المصرفية.	4.33	0.62	86.50	4
8.	يقدم البنك تطبيقات ذكية للصيرفة الالكترونية لمعظم خدمات البنك.	4.35	0.62	87.00	3
9.	تسهم تحويل العمليات التقليدية إلى الكترونية في تطوير النظام المصرفي.	4.03	0.77	80.50	13
10.	تسهم الصيرفة الالكترونية في تقديم خدمات مصرفية سريعة.	4.18	0.59	83.50	10
11.	يقدم البنك بطاقات ذكية الكترونية تواكب التعامل بالصيرفة الالكترونية.	4.30	0.69	86.00	5
12.	يعمل البنك على تحديث الموقع الالكتروني والخدمات المصرفية بما يتلاءم واحتياجات عملائه.	4.38	0.54	87.50	2
13.	يقدم البنك حوافز لاستخدام البطاقات الذكية لتعزيز الصيرفة الإلكترونية والتحول الرقمي.	4.03	0.73	80.50	13
14.	يقدم البنك فيديوهات ارشادية لمختلف الخدمات المصرفية.	4.20	0.69	84.00	8
15.	يؤدي تطبيق الصيرفة الإلكترونية إلى قلة استخدام الأوراق المصرفية يدوياً.	4.30	0.69	86.00	5
16.	فقرات المجال بشكل عام	4.22	0.35	84.39	

يبين جدول (7) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال الصيرفة الالكترونية يساوي 4.22 وبذلك فإن الوزن النسبي 84.39%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 84.39%، وقد حصلت الفقرة "يوفر البنك الأجهزة والتقنيات الحديثة لمواكبة التطور المصرفي" على أعلى درجة موافقة بنسبة 88.00%، وهذا يؤكد على مدى دور

الاقتصاد الرقمي من خلال المصرفية الالكترونية في المجال المصرفي الفلسطيني خاصة في توفير التكلفة والوقت والجهد والعناصر البشرية، الأمر الذي يساهم في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني، بينما حصلت الفقرة "تعد تكاليف الاتصال والانترنت مناسبة لاستخدام الصيرفة الالكترونية" على أقل درجة موافقة بنسبة 79.50%، الأمر الذي يؤكد على أهمية تكاليف الاتصال والانترنت للصيرفة الالكترونية على الرغم من أهمية أن أقل درجة إلا أن نسبتها كبيرة في التحول للاقتصاد الرقمي، كما يجب هذا المحور على السؤال الثاني الذي ينص على هل يساهم تطبيق الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني؟ وهذا بدوره انسجم مع آراء الباحثين في الدراسات السابقة: دراسة (أمين، 2013)، والذين أكد على دور الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية تطوير النظام المصرفي الفلسطيني، ويستنتج من نتائج التحليل هذا المحور على ضرورة الاهتمام بالاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.

النتائج:

لقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

لا يزال هناك تحديات بمنع التقنيات الحديثة من الدخول للأراضي الفلسطينية بما في ذلك يخدم تهيئة البنية التحتية للنطاق العريض المتنقل رغم وجود الاتفاقيات الاقتصادية في تحدي للحقوق الفلسطينية من قبل الاحتلال. لا تزال إسرائيل تسيطر على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهو يشكل عائقاً في التطور للاقتصاد الرقمي في فلسطين.

1. مازالت فلسطين في مرتبة متدنية في الصيرفة الالكترونية في البنوك الفلسطينية بسبب محدودية التكنولوجيا.
2. رغم وجود الأزمات المختلفة في فلسطين إلا أن الجهاز المصرفي الفلسطيني بمرونته يحاول تجاوزها.
3. رغم المتغيرات الاقتصادية وتعقدها أوجد النظام المصرفي قاعدة مصرفية وكثافة على مستوى فلسطين.
4. ضعف الامكانيات التقنية والتشريعات القانونية يبطئ من عملية التطوير والتحول الرقمي في فلسطين.
5. ضعف الاستقرار في البيئة الاقتصادية والأمنية في فلسطين يعيق عملية التحول الرقمي للمصارف.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية بشكل يضمن مواكبة التطورات التكنولوجية.
2. العمل على التخلص من الاتفاقيات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي.
3. الضغط على الاحتلال لتنفيذ الاتفاقيات الدولية لإدخال المستلزمات التقنية.
4. تعزيز توجهات القطاع المصرفي بالتحول للاقتصاد الرقمي.
5. يجب تفعيل دور منظمات حقوق الإنسان في المحافل الدولية لوقف تمادي الاحتلال في سلب الحقوق الرقمية.
6. وضع تحفيزات لاستعمال طريقة الدفع الالكتروني من قبل التجار بدلاً من الدفع النقدي.

لائحة المراجع:

1. النجار، فريد. (2007). الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، مصر، ص 25.
2. عبد الله، خبابة. (2008). الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط 1، ص 1.179.
3. حسين، رحيم. (2008). الاقتصاد المصرفي والمالي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 14.
4. مدلول، علي محمد. (2020). الاقتصاد الرقمي، رؤى وآفاق - البلدان العربية - دراسة حالة، مجلة جامعة بابل العدد 28، مجلد 2.
5. الحاج، أمين موسي محمد. (2013). الاقتصاد الرقمي وأثره على القطاع المصرفي في السودان دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني للفترة (2000-2012) رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
6. يغمور، آيات. (2020). فلسطين والصيرفة الإلكترونية الشاملة متى تتحقق، موقع الاقتصادي تاريخ نشر 2016/11/30 تم اطلاق 2020/11/14 <https://www.aliqtisadi.ps/article/31900>
7. متولي، نريمان إسماعيل. (1995). اقتصاديات المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط 1، ص 46 - 50.
8. غندور، محمد جلال. (2005). الاستراتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدولية، مجلة الشؤون العربية، الإدارة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع 124، ص 121-122.
9. جموعي، فاطمة الزهراء. (2017). واقع الفجوة الرقمية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة: 2009-2014، مجلة دراسات اقتصادية، ج 1، ع 4، ص 338.
10. محمد، يدو، رشيد، بوعافية. (2012). انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي، ورقة مشاركة في الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي خميس مليانة، خلال الفترة 14/13 مارس، الجزائر، ص 11.
11. عبيد، خديجة. (2014). دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة - دراسة حالة دول جنوب آسيا"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 20.
12. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تم الاطلاع بتاريخ 2020/11/14 <https://ar.wikipedia.org/wiki>
13. الفلسطيني، الجهاز الاحصائي، تم إطلاع بتاريخ 2020/11/10 <http://www.pcbs.gov.ps>
14. الخالدي، رجا، مراد رباح (2019). الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين التحديات والفرص، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ص 8.

15. عبد الله، خبابة. (2008). الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط1، ص179
16. الصيرفي، محمد عبد الفتاح. (2006). إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص19
17. جبر، هشام. (2008). إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، ص13.
18. محمد رسلان أحمد. (2012). الأزمة المالية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، ج 14، ع 2، ص290
19. أبو عيدة، عمر محمود. (2017). أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي 1994-2014م، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات والاقتصادية، ج2، ع7، كانون الثاني، ص153.
20. منصف، تطار محمد. (2002). النظام المصرفي والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع2، ص 07.
21. صادق مدحت. (2001). أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، ص67.
22. الهندي، عدنان وآخرون. (1993). الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص25-83.
23. ربوح، عبد الغني، غردة، نور الدين. (2008). تطبيق أنظمة الصرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق، اطلاق النظام المصرفي، 12، 11/مارس، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، موقع الكتروني <https://manifest.univ-ouargla.dz>
24. الفلسطينية، سلطة النقد. (2017) تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي (2008-2015)، دائرة الأبحاث والسياسة ص20.
25. سلطة النقد الفلسطينية. (2019). التقرير السنوي، دائرة الابحاث والسياسة النقدية، ص106

البعد السياسي للازمة الاقتصادية في لبنان

The political dimension of the economic crisis in Lebanon

د. منجد الخشالي

استشاري اقتصادي - قطر

Abstract

The Lebanese economy is facing an unprecedented economic crisis that directly reflected on the standard of living of all citizens, and by following up on the most important economic indicators, we noticed that the decline in these indicators appeared recently and specifically in 2019 and this decline was rapid and sharp after these indicators showed a positive performance in the ten years The latter, and this gave the impression that the economic crisis in Lebanon involves a political dimension related to the nature of the political system and the level of consensus in this system as a result of the regional and international tensions in this country. Therefore, the study came with the aim of following up the movement of economic indicators in recent years and showing the impact of the political dimension in this crisis

Keywords: The Lebanese economy, economic crisis, the political dimension, indicators.

الملخص:

يواجه الاقتصاد اللبناني ازمة اقتصادية غير مسبوقة انعكست بشكل مباشر على المستوى المعيشي لعموم المواطنين , ومن خلال متابعة اهم المؤشرات الاقتصادية لاحظنا ان التراجع في هذه المؤشرات بدا مؤخرا وفي التحديد في عام 2019 وكان هذا التراجع سريع وحاد بعد ان اظهرت هذه المؤشرات اداء ايجابيا في السنوات العشر الاخيرة , وهذا اعطى انطباعا ان الازمة الاقتصادية في لبنان تنطوي على بعد سياسي متعلق بطبيعة النظام السياسي ومستوى التوافق في هذا النظام نتيجة التجاذبات الاقليمية والدولية في هذا البلد , لذا جاءت الدراسة بهدف متابعة حركة المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات الاخيرة وبيان تأثير البعد السياسي في هذه الازمة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد اللبناني، الازمة الاقتصادية، البعد السياسي، المؤشرات.

المقدمة

يواجه الاقتصاد اللبناني أزمة اقتصادية حادة تجسدت في تراجع قيمة العملة الى مستويات غير مسبوقة ونقص شديد في السيولة المحلية ومستويات عالية من التضخم مما ينذر بانتهاء اقتصادي شامل يكون من الصعب السيطرة عليه او تداركه.

عادة ما تتداخل عدة عوامل في الأزمة الاقتصادية وقد يكون العامل السياسي من ابرز هذه العوامل وعلى الأرجح تلعب اخفاقات وتباطؤ اداء المتغيرات الاقتصادية في خلق الأزمة السياسية , ولكن في تقديرنا ان فيما يتعلق في الأزمة الاقتصادية الاخيرة في لبنان هناك جنوح عن هذه القاعدة , فقد لعبت المتغيرات السياسية دورا في تعظيم الأزمة الاقتصادية والانهيار السريع في المؤشرات الاقتصادية الذي لا يتوافق مع مسار النمو الاقتصادي المتحقق في العقدين الاخيرين وليس العكس اي ان العامل السياسي هو سبب والاقتصادي كان نتيجة , وهذا ما حفزنا في البحث عن طبيعة جذور هذه الأزمة حيث لا يمكن تقديم علاج ناجح دون التشخيص الدقيق للمسببات , وهذا ما سوف نحاول بحثه في هذه الدراسة من خلال متابعة مسار المؤشرات الاقتصادية في لبنان في السنوات الاخيرة وماهي الاسباب الحقيقية لتراجع هذه المؤشرات بما اظهر الأزمة الاقتصادية على النحو غير المسبوق .

وتهدف الدراسة الى متابعة حركة المؤشرات الاقتصادية في لبنان في السنوات الاخيرة والتي اظهرت ان اداء هذه المؤشرات قد حقق تقدما واضحا عقب التوافق السياسي الذي تحقق عقب الاتفاق السياسي في عام 1989 والذي عرف باتفاق الطائف , الا ان هذه المؤشرات شهدت تراجعا حادا وغير مسبوق بداية من عام 2019 اي قبل الجائحة الصحية 2020 والتي عمقت من ثقل هذه الأزمة , لذا في تقديرنا ان هذا التراجع لا يتوافق مع المتابعة التاريخية للمؤشرات الاقتصادية والاداء الاقتصادي بل ان هذا مرتبط ببعد سياسي اقليمي ودولي اوجد حالة من عدم التوافق افرزت هذه الأزمة , وبالتالي فان الخروج من هذه الأزمة لا يتم وفق اجراءات اقتصادية بحثه بل يتطلب توافق سياسي جديد يستوعب المتغيرات الاقليمية والدولية الراهنة.

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من الفرضية التالية (العامل السياسي هو السبب الرئيس في الأزمة الاقتصادية في لبنان).

ومن اجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته فقد تم تقسيم البحث الى محورين رئيسين:

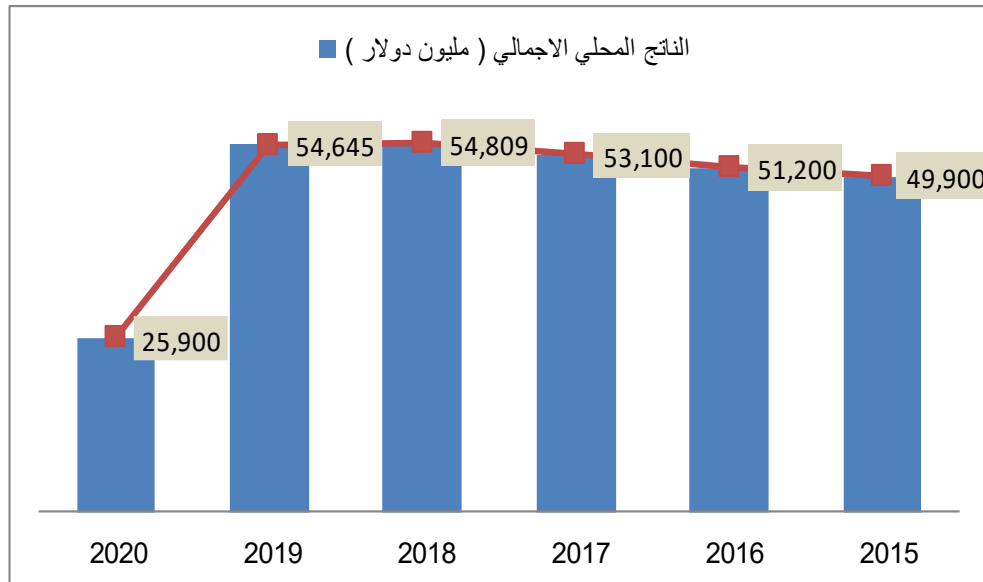
الاول تناول مسار المؤشرات لاققتصادية في لبنان قبل الأزمة وصولا الى حالة الانهيار الذي حدث في عامي 2019-2020 والذي شمل عرضا لاهم المؤشرا الاقتصادية في لبنان وتحليل مسارها.

والمحور الثاني تناول تأثير التجاذبات السياسية في تعظيم مظاهر هذه الأزمة والمتمثل بالتدخلات الاقليمية والدولية وعدم قدرة الحكومة في اتخاذ قرار حاسم في الشأن الاقتصادي.

وقد توصل البحث الى نتائج وتوصيات رئيسة نعتقد انها قد تسهم في تخفيف اثار هذه الأزمة.

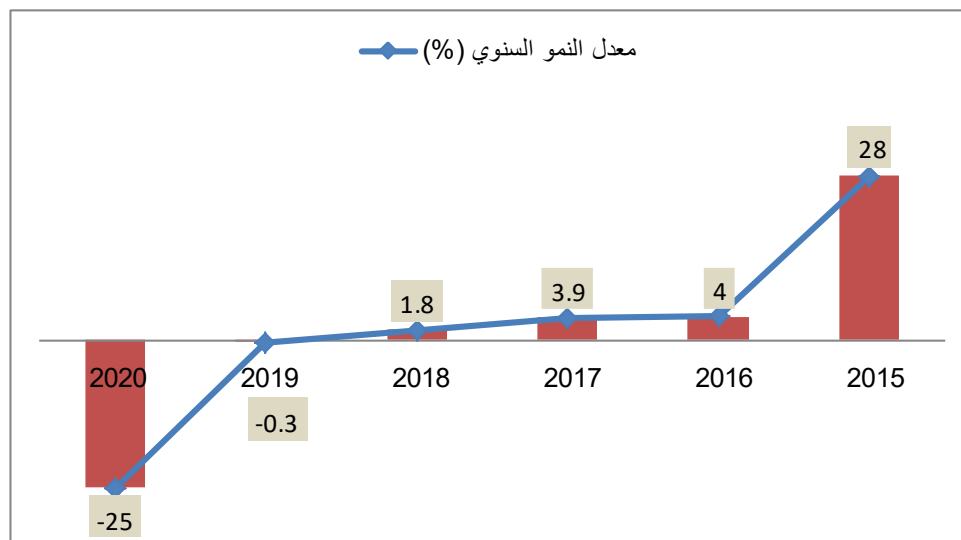
اولا / مسارات المؤشرات الاقتصادية قبل الازمة

تعكس بيانات الناتج المحلي الاجمالي لدولة لبنان ان هذا الناتج يسير بخطى مستقرة خلال السنوات الاخيرة وانه يحقق معدلات نمو موجبة , ولاشي يشير الى ضغوطات هامة بالنسبة لمعدل النمو في الناتج , وان شهد هذا النمو تباطؤا بداية من عام 2017 الا انه بقي محافظا على استقراره وكان الاداء الاقتصادي يتصاعد بشكل ملحوظ خصوصا بعد انتهاء الحرب الاهلية وتحقيق اتفاق الطائف الذي اوجد عقدا اجتماعيا توافقيا انعكس ايجابا على البيئة الاقتصادية محققا نموا مرتفعا بلغ ذروته في عام 2015 , الا ان النمو السالب في هذا الناتج بدا يبرز لأول مرة في العام 2019 وهي السنة التي يمكن ان توصف بانها بداية ظهور الازمة الاقتصادية على السطح , اعقبها التدهور الكبير في عام 2020 نتيجة تداعيات الازمة العالمية لكوفيد 19 , اي ان الضغوط الاقتصادية بدأت تظهر خلال العام 2019 ثم تعمقت بشكل كبير في العام 2020⁽²⁾.



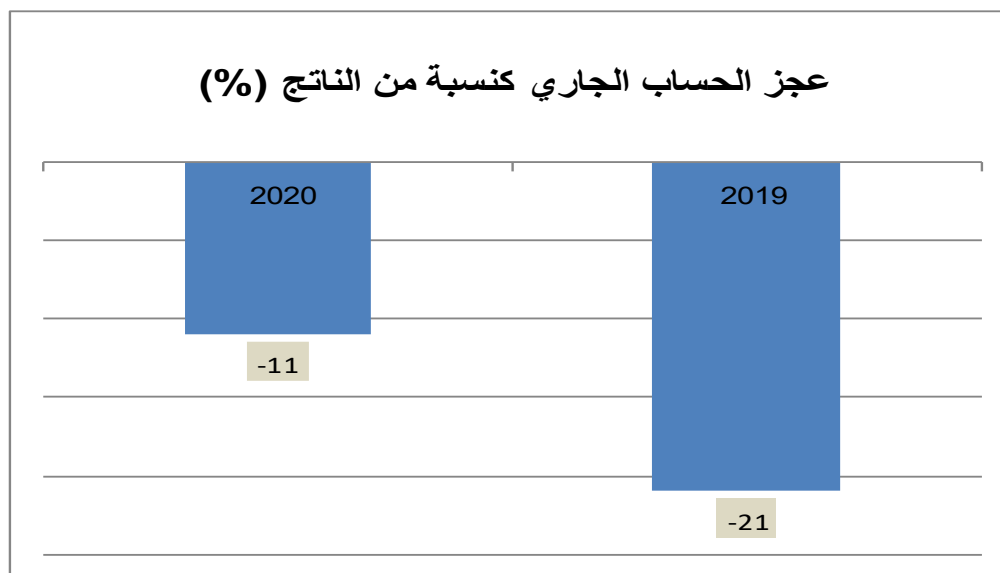
² - البنك الدولي مؤشرات اقتصادية www.worldbank.org

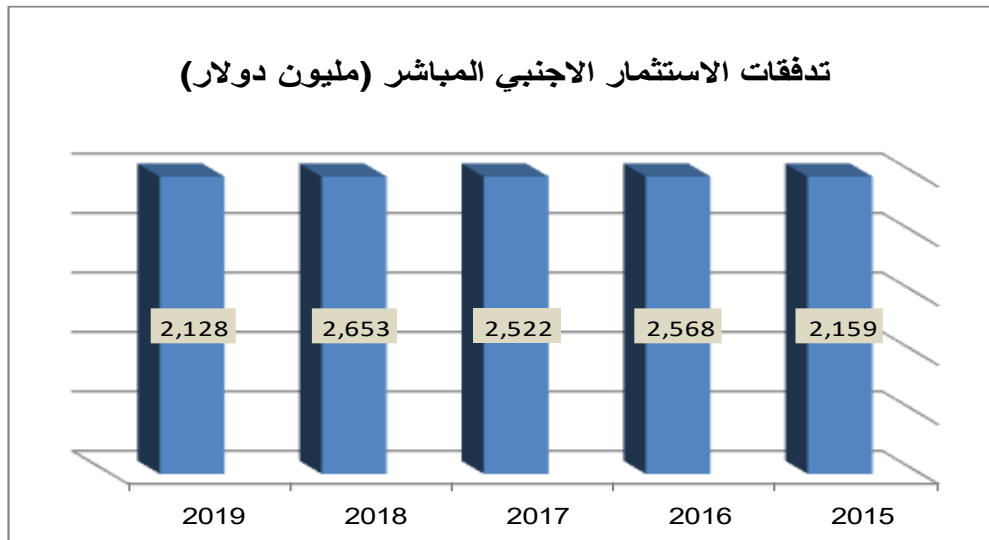
انظر كذلك , اقتصاد لبنان خلال 20 عاما , من نمو الى انكماش مقال منشور على الموقع www.alaraby.co.uk



www.albankaldawli.org

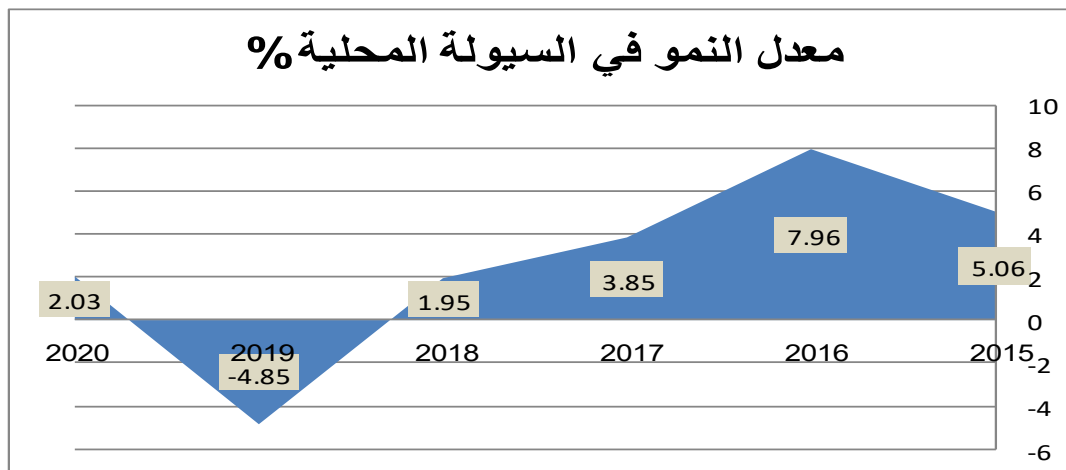
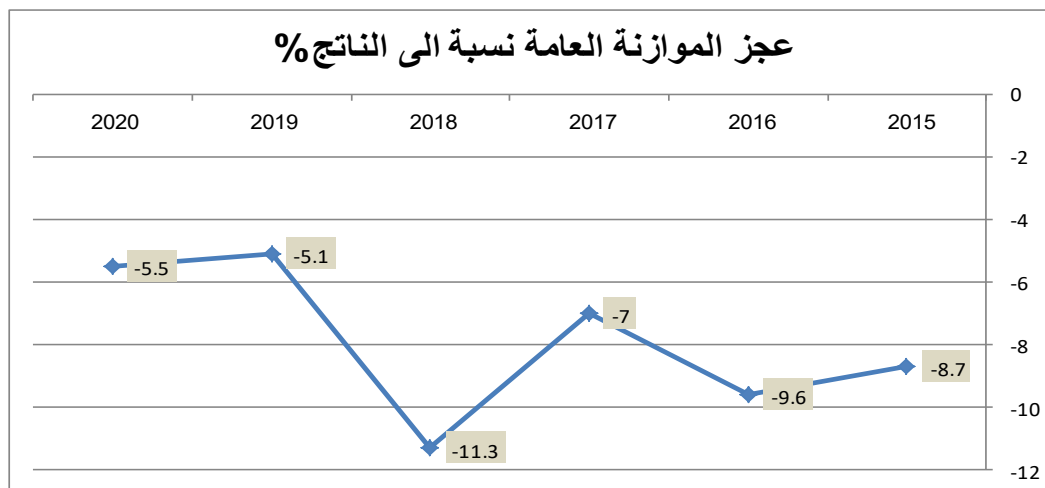
ويلاحظ ان التراجع في النمو الاقتصادي تزامن في الوقت نفسه مع تراجع في مؤشرات اقتصادية مهمة بدأت ملامحها تتضح بشكل واضح منذ العام 2019 , فقد تم تسجيل عجز كبير في الحساب الجاري وتراجع في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل ملحوظ في عام 2019 بعد ان سجلت مستويات جيدة ومستقرة في السنوات السابقة ويتوقع ان يستمر التراجع في تدفقات هذا النوع من الاستثمار في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.





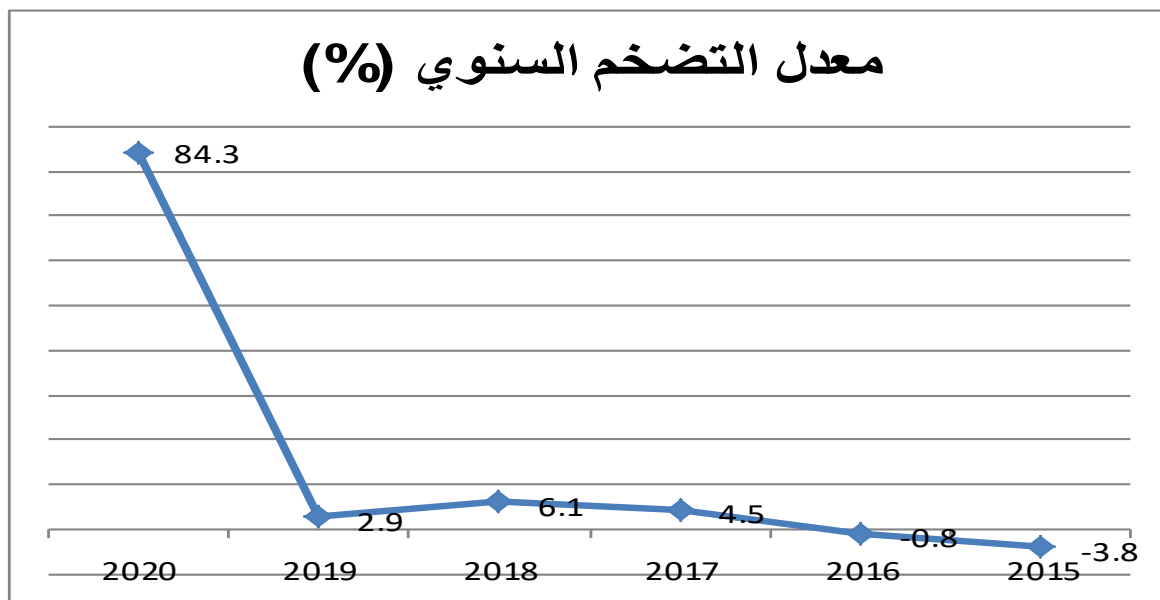
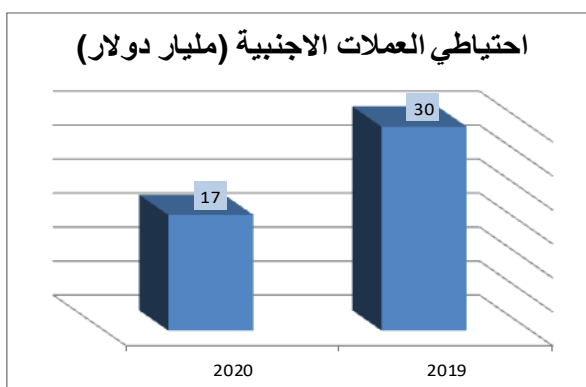
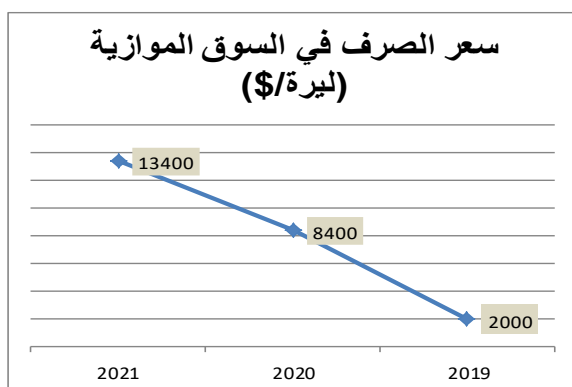
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي 2020 www.amf.org.ae

الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد اللبناني على المستوى الدولي أدت الى تراجع ملحوظ في السيولة المحلية مع استمرار تفاقم نسبة عجز الموازنة العامة.



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي 2020 www.amf.org.ae

وكان من الطبيعي ان تضغط هذه العجوزات على رصيد البلد من الاحتياطات الاجنبية الذي تراجع بشكل حاد واصبح غير قادر على تغطية العملة المحلية فتراجعت قيمة العملة الى مستويات غير مسبوقة مخلفة في الوقت نفسه معدلات تضخم مرتفعة اضررت بالمستوى المعاشي للمواطنين . وتراجع حجم الاستهلاك الخاص المتراجع اصلا منذ عام 2019 بنسبة 7.3% ليزداد تراجعته بنسبة 23% في عام 2020⁽³⁾ . ولم تفلح كل الاجراءات الحكومية المتمثلة بالإعلان عن التوقف عن سداد الديون الخارجية واغلاق البنوك امام العملاء وتشديد القيود على سحب العملات الاجنبية من ايقاف زخم التدهور الاقتصادي بل العكس اتت بنتائج عكسية عمقت من خطورة هذه الازمة وخضع النشاط الاقتصادي الى مثلث محكم ومتربط يبدأ بتراجع الاحتياطات الدولية وتراجع سعر الصرف ومن ثم معدلات غير مسبوقة من التضخم بما يضع ذوي الدخل المحدود وهم الاغلبية من المواطنين الى ضغط اقتصادي يمس بشكل خطير المستوى المعاشي لشرائح واسعة من المجتمع بما يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي .



Central administrstion of statics 2020, www.cas.gov.lb

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير 2019, www.arab-ency.com

انظر كذلك: الازمة الاقتصادية في لبنان - خطة عمل من عشر نقاط لتفادي عقد ضائع، مركز مالكوم كير-كارنيغي

www.carnegine-mec.org

ان التراجع السريع خلال السنتين 2019 - 2020 واستمراره في عام 2021 يعكس ان الوضع الاقتصادي يواجه حالة حرجة من التدهور السريع , وفي الوقت نفسه تعطي لنا اشارة الى ان هذا التراجع لا يرتبط فقد بالأداء الاقتصادي بل تتداخل فيه عدة عوامل سوف نحاول عرضها فيما يلي .

ثانيا / تأثير التجاذب السياسي في تعظيم الازمة الاقتصادية

سبقت الاشارة الى ان التدهور السريع والحاد في المؤشرات الاقتصادية يعطي ابعاد اخرى متداخلة مع الجانب الاقتصادي ومن خلال متابعة التحليلات المتعلقة بالاقتصاد اللبناني يمكن حصر الاسباب المتداخلة في الازمة الاقتصادية اللبنانية .

1- الاضطراب السياسي والتجاذب الاقليمي على الساحة اللبنانية :تعرض الساحة السياسية اللبنانية الى تجاذبات اقليمية ودولية شديدة وقد اضرت هذه التجاذبات في ديمومة الدعم والتمويل الخارجي , وكما هو معروف ان السياسة الاقتصادية في لبنان فشلت لحد الان من تنويع مصادر الدخل القومي وبقي الاقتصاد ريعي يعتمد على قطاع الخدمات والدعم الخارجي⁽⁴⁾ , وقطاع الخدمات والتمويل الخارجي من اكثر القطاعات تضررا جراء عدم الاستقرار السياسي . وما زاد من عمق هذه الازمة طبيعة النظام السياسي الذي يستند الى المحاصصة الطائفية مما اضعف من شفافية وحوكمة المؤسسات مما اضر بالقدرة التنفيذية للحكومة في تنفيذ السياسات المالية او النقدية

2- ركز صندوق النقد الدولي في معرض تقرير المادة الرابعة لعام 2019 على الجانب الاقتصادي في تشخيص الازمة الاقتصادية في لبنان واعتبر ان تفاقم عجز الموازن المالية والدين العام الكبير وتراجع النمو الاقتصادي هما اساس الازمة الاقتصادية واعتبر ان خطوات الضبط المالي والاصلاح الهيكلي وتحسين بيئة الاعمال هي شروط اساسية للدعم الدولي لخروج لبنان من ازمته⁽⁵⁾ , الا ان الخبراء يرون ان تطبيق هذه الاجراءات صعبة جدا في ظل عدم توافق سياسي طال امدده في تشكيل حكومة تحظى بتوافق وطني واقليمي , حيث ان التوصيات التي يقدمها الصندوق يحتاج الى قرار تنفيذي قوي وسلطة نقدية بعيدة عن الضغوطات السياسية

3- الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الازمة اتت بنتائج عكسية فقد اضر اعلان الحكومة التوقف عن سداد الديون وتقييد السحب من المصارف الى اهتزاز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي فتراجعت تحويلات العاملين في الخارج واصبح الاقبال شديد على سحب الودائع مما دفع موديز الى تخفيض التصنيف الائتماني للبنان خلال عام 2020 الى caa1 مع نظرة مستقبلية سالبة⁽⁶⁾ وهذا يضعف من موقف الحكومة من الاستفادة من طرح السندات الدولية .

4 - central Administration of statistics 2020 , www.cas.gov.lb

انظر كذلك , ليلى نقولا , مقالة منشورة على الموقع www.dw.com

5 - صندوق النقد الدولي , تقرير الخبراء المادة الرابعة لبنان 2019 www.imf.org

انظر كذلك , الاقتصاد اللبناني في العواصف السياسية للازمة , مركز الجزيرة للدراسات , www.aljazeera.net

6 - وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية www.moodys.com

4- السبب الاخر في تقديرنا هو في غياب استراتيجية واضحة لسعر صرف الليرة اللبنانية , فالحكومة تتبع نظام الربط بالدولار وفي نفس الوقت تسمح بتراجع العملة لتخفيف عبء التمويل الحكومي للأنفاق التنموي⁷. وبسبب الضغوطات السياسية على الحكومة فقد فشلت في جني ثمار التخفيض وواجهت مخاطره من خلال رد فعل شعبي عنيف زاد من عمق الازمة الاقتصادية.

النتائج الرئيسة

- في تقديرنا ان التفاقم السريع لازمة الاقتصادية في لبنان مرتبط بالمتغيرات السياسية على المستوى الاقليمي والمحلي مما اضعف القرار في تنفيذ السياسة الاقتصادية المناسبة وبهذا يكون البعد السياسي هو السبب في تعظيم الازمة الاقتصادية وليس العكس .
- تأكيداً لما سبق استطاع الاقتصاد اللبناني ان يحقق اداء جيداً بعد الاتفاق السياسي الذي اعقب الحرب الاهلية الا ان هذا الوضع انعكس بشكل مفاجئ عام 2019 بسبب الصراع الاقليمي على الساحة اللبنانية , والمؤشرات الاقتصادية لا تعكس وجود خلل اقتصادي هيكلي يتناسب مع هذا التدهور في العملة او الاقتصاد
- توصيات الاصلاح التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل الضبط المالي او حوكمة المؤسسات يصعب تطبيقها في ظل وجود حكومة تصريف اعمال لفترة طويلة وغياب ارادة حكومية قوية .

التوصيات

- يتعين لاستيعاب واحتواء الازمة الاقتصادية في لبنان هو في الاتجاه نحو توافق على عقد سياسي واجتماعي جديد يستوعب المتغيرات الجديدة محلياً واقليمياً .
- استثمار نتائج التوافق السياسي في افراز حكومة قوية قادرة على تنفيذ سياسية اقتصادية تستطيع تعظيم الموارد الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها لبنان والتي سوف تكون كافية في تجاوز هذه الازمة بشكل سريع .

⁷ - انظر البر داغر , سياسة سعر صرف العملة , التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسية www.labarmy.gov.lb

انظر كذلك , جنى الرهبي , هل يستمر لبنان في الغرق , تحذيرات البنك الدولي , www.aljazeera.net

لآئحة المراجع

- (1) البنك الدولي مؤشرات اقتصادية , www.worldbank.org
- انظر كذلك , اقتصاد لبنان خلال 20 عاما , من نمو الى انكماش مقال منشور على الموقع www.alaraby.co.uk
- (2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير 2019 , www.arab-ency.com
- انظر كذلك , ليلى نقولا , مقالة منشورة على الموقع www.dw.com
- (3) صندوق النقد الدولي , تقرير الخبراء المادة الرابعة لبنان 2019 www.imf.org
- انظر كذلك , البنك الدولي , لبنان في واحدة من اسوأ الازمات الاقتصادية علميا منذ القرن 16 www.worldbank.org
- (4) وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية www.moodys.com
- (5) البر داغر , سياسة سعر صرف العملة , التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسية www.labarmy.gov.lb
- (6) جنى الرهبي , هل يستمر لبنان في الغرق , تحذيرات البنك الدولي , مركز الجزيرة للدراسات www.aljazeera.net
- (7) مركز ملكوم كير - كارينغي , الازمة الاقتصادية في لبنان , خطة عمل لتفادي عقد ضائع , www.carnegie-mec.org
- (8) تقرير الحقوق العالمي لحقوق الانسان 2021 , لبنان اخذات 2020 , www.hrw.org
- (9) central Administration of statistics 2020 , www.cas.gov.lb

الاستثمارات السياحية وتوجهاتها في العقدين الأخيرين جنوب المغرب بواحات درعة الوسطى

Tourism Investments and their Trends in the Last two Decades In the Middle Draa Oases Southern Morocco

سعيد ايت عبد الواحد

جامعة القاضي عياض مراكش - المغرب

Abstract

Agriculture is Considered the Main Pillar of the Oasis economy throughout History; and the Oasis Man has Been Closely Linked to the Land as it Constitutes his Main Source of Income, along with Some other Crafts of Course. He also Relied on Diversifying Agricultural Products with Raising Livestock in a Region, which is Characterized by Drought, which Makes the Process of Exploitation Difficult Given the Limited hydro-resources. The Oasis Man Has Dealt with Limited hydro-resources with Great Expertise through the Optimal Management of water Resources. In this way, he Devised Effective Methods that Contributed to the Continuity of Oasis areas Economic Performance, in which Agriculture is the main Pillar, while Opening up on Some other Economic Activities such as Tourism, which has Imposed itself Recently, to Compete with Agriculture for hydro-resources, which are Characterized by their Scarcity, and Which are Subject to Increasing Pressure, especially with the Expansion of Oasis Suburbs.

Through this Research Paper, we will Discuss Some Forms of Intervention for the Development of the Tourism Sector in the Oases of Middle Draa, and the Attitude of the Local Population, Highlighting Some of its Effects on the Field.

Keywords: Investments, Development, Tourism Effect, Middle Draa, Oases Sustainability

JEL Classification Codes: R Urban, Rural, Regional, Real Estate, and Transportation Economics

المخلص:

تعد الفلاحة الركيزة الأساسية لاقتصاد الواحات عبر التاريخ، فالإنسان الواحي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرض على اعتبار أنها تشكل مصدر دخله الأساسي مع بعض الحرف الأخرى بطبيعة الحال، واعتمد على تنوع المنتوجات الزراعية مع تربية الماشية في مجال يتميز بالجفاف، ما يجعل عملية الاستغلال صعبة في ظل الموارد المائية المحدودة والتي تعامل معها انسان الواحة بحنكة كبيرة من خلال تدبير أمثل للموارد المائية. فابتكر بذلك أساليب ناجعة ساهمت في استمرار الأداء الاقتصادي للمجالات الواحية، والتي تعتبر الفلاحة عمادها الرئيسي، مع الانفتاح على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالسياحة التي فرضت نفسها في الآونة الأخيرة، لتنافس الفلاحة على الموارد المائية التي تتميز بندرتها، هذه الأخيرة التي تتعرض لضغط متزايد، خصوصاً مع التوسع الذي تعرفه هوامش الواحات.

سنناقش من خلال هذه الورقة البحثية بعض أشكال التدخل لتطوير القطاع السياحي في واحات درعة الوسطى، وموقف الساكنة المحلية منها، مع إبراز تأثيرها على المجال المخصص لممارسة الأنشطة الزراعية.

الكلمات المفتاحية: استثمارات، تنمية، تأثير السياحة، درعة الوسطى، استدامة الواحات.

مقدمة:

شكلت الواحات أهم مجالات الاستقرار في المناطق الجافة والصحراوية، وارتبطت الحياة فيها بمنايع المياه (عيون، أودية، خطارات...) التي أعطت الحياة لهذه المجالات القاحلة، مما ساهم في تشكيل حضارات عريقة، شكلت الفلاحة مع التجارة أساس اقتصادها. استمر هذا الوضع الى حدود موت التجارة الصحراوية وبداية تدهور الواحات بسبب فترات الجفاف الطويلة التي أثرت في النشاط الفلاحي. ومن أجل إعطاء نفس جديد للواحات ومحاولة انقاذها، تم تبني خيار السياحة كرافعة للتنمية، ارتكازاً على المؤهلات التي تتوفر عليها هذه الواحات، والمتمثلة في التراث المادي واللامادي، بالإضافة الى المؤهلات الطبيعية التي تميزها وتنفرد بها داخل التراب الوطني.

ويهدف التوجه نحو خيار السياحة الى محاولة تنويع الاقتصاد الواحي خصوصاً بعد الترويج لعجز الفلاحة عن توفير الشروط الأساسية للعيش في هذه المناطق الحدودية، بسبب فترات الجفاف المتكررة والتي أثرت على الموارد المائية التي تشكل أساس الحياة في هذه المجالات الجافة. وهذا ما أعطى المبرر لاعتماد السياحة كقادرة على تعويض الفلاحة التي كانت تشكل أساس اقتصاد الواحة بالمغرب لتحقيق التنمية المنشودة بالمنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون قطاع السياحة يمثل واحداً من الركائز الأساسية في اقتصاد بعض الدول، نظراً لما تحققه من مداخيل مهمة في خزينة هذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى، المساهمة في تسويق المنتجات المحلية خاصة التقليدية التي تتركز أكثر في المجالات الريفية. يعتبر المغرب من الدول التي تبنت السياحة كخيار استراتيجي نظراً لما يزر به البلد من مآثر تاريخية وطبيعية تضع المغرب ضمن أهم البلدان السياحية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وتحظى السياحة الريفية بما فيها سياحة الواحات بأهمية كبيرة بحيث تشكل المجالات الأكثر احتضاناً للمآثر التاريخية كالقصور والقصبات وغيرها. بالإضافة الى المؤهلات الطبيعية كالسياحة الجبلية والصحراوية. أمام هذا الحضور المهم للسياحة في الواحات، تظهر في الآونة الأخيرة بعض التدخلات غير الرشيدة والتي تهدد استدامة هذه الواحات وهنا تكمن الأهمية الكبرى لهذا البحث الذي يهدف الى تسليط الضوء على هذه التدخلات للتعرف على مدى ملاءمتها مع الخصوصيات المحلية الهشة، وقدرتها على تحقيق التنمية.

مشكلة الدراسة:

تعرف الواحات المغربية في العقود الأخيرة تدخلات في مجالات مختلفة تفوق في بعض الأحيان قدرتها على التحمل، الأمر الذي ينذر بإمكانية حدوث كارثة بيئية يمكن أن تنسف المجهودات التي بذلت من طرف الساكنة المحلية، التي ناضلت بكل قواها لقيادة هذه المجالات الى بر الأمان، بالرغم من الإمكانات المحدودة، موظفين في ذلك الخبرة الموروثة عن الأجداد. وهذه التدخلات قد تؤدي الى تدهور هذه الواحات وتقضي بذلك على واحدة من الركائز الأساسية في حفظ التوازنات البيئية بالمغرب، على اعتبار أن الواحات تشكل حازناً خضراً أمام الصحراء، وتدهورها سيساهم لا محال في تقدم جبهة الصحراء نحو الشمال. فما هي التوجهات الحالية للاستثمارات السياحية بواحات درعة الوسطى؟ ما موقف الساكنة المحلية منها؟ وما آثارها على المجال الواحي؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن واحات درعة الوسطى تستقبل في العقود الأخيرة استثمارات ضخمة، بدأت مع السياحة التي ينظر لها أنها قادرة على تعويض الفلاحة التي تأزمت بسبب فترات الجفاف الطويلة والمتكررة. هذا القطاع بالرغم من أهميته وحيويته، إلا أنه اتخذ عدة ابعاد يمكن أن تفتك مع عوامل أخرى بهذه المجالات الهشة. ويمكن تجزيء هذه الفرضية كالتالي:

- الاستثمارات السياحية الحالية لا تحمل مؤشرات التنمية بواحات درعة الوسطى، لغياب بعد الاستدامة في أشكال التدخل.
- الساكنة المحلية قد تقبل هذه الاستثمارات بعد تأزم قطاع الفلاحة، أملين في ذلك تنوع العرض الاقتصادي للتغلب على الحرمان الاجتماعي لذا فئة كبيرة من ساكنة هذه الواحات.
- تزايد عدد الاستثمارات السياحية قد يساهم في تدهور الواحات، خصوصاً وأن هذه المجالات تستقبل استثمارات أخرى في المجال الفلاحي، وهي استثمارات ضخمة في هوامش الواحات تنافس السياحة على الموارد الطبيعية.

خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول خصصناه لدراسة الأهمية التاريخية لقطاع السياحة الريفية بالمغرب مركزين على واحات درعة الوسطى، نحاول من خلاله دراسة تزايد أهمية السياحة الريفية ومدى الاهتمام الذي توليه الدولة لها. مع تبين بعض آثار هذا التوجه بإعادة الاعتبار للآثار المعماري بواحات درعة الوسطى.
- المبحث الثاني خصصناه لدراسة تأثير أشكال التدخل الجديدة لقطاع السياحة بواحات درعة الوسطى، ومدى ملاءمتها مع الإمكانيات المحدودة لهذه المجالات، مبرزين موقف الساكنة المحلية من هذه الاستثمارات السياحية.

1_ السياحة الريفية: أهمية تاريخية وتزايد الحضور بواحات درعة الوسطى

ظهر مصطلح السياحة خلال الربع الأول من القرن 19، لكن حركية الانسان وتنقلاته بهدف الاستجمام والراحة كانت سابقة لهذا التاريخ بكثير وهي مرتبطة بظهور الانسان العاقل. وعرفت السياحة انتشاراً متزايداً كانت نتيجة لعدة عوامل تدور كلها في فلك التحولات التي شهدتها أوروبا في القرن 19 وأوائل القرن 20 اقتصادياً وديموغرافياً وسياسياً، كتحسن دخل الساكنة الأوروبية في الفترة الممتدة ما بين 1830 و 1930، وانعكاس ذلك إيجاباً على قدرتها الشرائية، بالإضافة الى تراجع ساعات العمل، والعمل بالعدل المؤدى عنها. (الدكاري 2008، ص 7) هذه المكتسبات وغيرها سمحت للسائح الأوربي بهامش من الوقت، يستثمر جزءاً منه في السياحة.

تتميز السياحة بأهمية كبيرة كونها من القطاعات التي تساهم بمداخل مهمة تضاهي القطاعات الصناعية الحيوية المهمة، وكذلك لمساهمتها الكبيرة في الناتج الوطني الإجمالي للدول. واتسع الحديث عن قضايا السياحة في العقود الأخيرة وفي الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية للدول، وهو السبب الذي ساهم في ظهور دراسات وابحث في القطاع السياحي. ومع ذلك تعتبر السياحة من القطاعات المثيرة للجدل عند الحديث عن الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية من خلال وجود مؤيدين للقطاع السياحي ومعارضين له. (الدكاري 2008، ص 7):

- مؤيد: يعتبرها أداة يمكن اعتمادها لتطوير الاقتصاد وتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع، والرفع من العائدات المالية وبصفة عامة، خلق تنمية متوازنة لها القدرة على الرقي بأحوال البلد الذي يعتمد عليها.
- معارض: يرى أنها مجرد وهم تراهن عليه الدول العاجزة عن وضع تصورات لمشاريع تنمية متكاملة ومركزة على أسس عقلانية، أو تلك التي ليست لها أية رؤية ممنهجة وواضحة لخلق تنمية ممكنة خارج ما يوفره مجالها من مناظر، وما تزخر به ثقافتنا من فلكلور.

لا تنفصل السياحة الريفية (الخضراء) التي تندرج ضمنها الواحات في جوهرها عن السياحة العامة في كل ابعادها وتفصيلها الثقافية والبيئية والترفيهية، وتعتبر من الأشكال المزدهرة حديثاً، حيث أصبح روادها يبحثون عن منتج يركز على المعطى الثقافي، أي منتج يقدم الشخصية الحقيقية للمجال السياحي ويغلب البعد الحضاري والتاريخي للمجتمع. وبالتالي فالصورة الثقافية والمؤهلات الايكولوجية للمنطقة تصبح أهم منتج يمكن أن يقدم للسائح (الدكاري 2008، ص1).

1_1_ تزايد أهمية السياحة الريفية في المغرب واهتمام الدولة بها:

- استطاعت السياحة الريفية أن تفرض نفسها بقوة في المشهد السياحي العالمي لما تقدمه من فوائد وخدمات مهمة، وقدرتها على تلبية الحاجيات وتوجه الطلب السياحي بمختلف أشكاله: البحث عن الخصوصية الفردية، الهدوء، الأصالة، المغامرة. وأصبحت تمارس على نطاق واسع بغض النظر عن الانتماء الجغرافي أو الفئوي للسائح. وترجع أسباب تزايد اهتمام السائح على هذا النوع من السياحة الى:
- توفير فضاء يعبر عن الشخصية الحقيقية للمجال؛
- الاحتفاظ بموروثات ثقافية قديمة من عادات وتقاليد تلاشى العديد منها في المدن؛
- التميز بالهدوء وامتداد الفضاء الأخضر ذي الصبغة الطبيعية الذي يعكس نوع المنظومة البيئية السائدة.

في مقابل ذلك فإن هذه المجالات تستفيد من هذا النشاط السياحي اما مادياً أو عن طريق استحداث بنايات تحتية وتجهيزات تساهم في تنمية المنطقة، باعتبارها عاملاً مكملاً ومدعماً للأنشطة المتواجدة، ويمكن أن تساهم في خلق أنشطة أخرى تساهم في الأخير في تنوع المنتوجات الاقتصادية للمجالات الريفية بما فيها مجال الواحات.

ان تنمية هذه المجالات هي التي دفعت بالدولة الى ادراج السياحة القروية ضمن الاستراتيجية الوطنية التي تهدف الى تنوع المنتج السياحي المغربي وتخفيف الضغط الممارس على المناطق السياحية التقليدية سواء الشاطئية أو الداخلية. وكذلك محاولة فك العزلة وحل إشكالات الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والهجرة القروية المكثفة وضعف البنية التحتية (حليم 2010، ص11). وتعتبر الواحات من بين هذه المجالات التي عرفت وبحدة هذه المشاكل، وفي نفس الوقت فهي مؤهلة أكثر لاحتضان هذا النشاط السياحي لأنها أولاً تعاني من هذه المشاكل الاجتماعية كالعزلة والفقر وحدة الهجرة، ومن جهة ثانية لأنها تمتلك من المؤهلات والإرث الحضاري ما يجعلها قادرة على إنجاح توجه الدولة ان تم توظيفها بالشكل المطلوب.

ان نوع النشاط السياحي الممارس يرتبط بالوسط الجغرافي الذي يمارس فيه، ومعظم هذه الأنواع يمكن ان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجالات الواحية، مما يجعلها مجال ممارسة هذه الأنواع بامتياز. ونجد على سبيل المثال السياحة الجبلية (Tourisme de montagne)، فواحات وادي درعة تنتهي الى منطقة جبلية هي الأطلس الصغير. والسياحة الصحراوية (Tourisme de désert) من خلال استغلال الكثبان الرملية خصوصاً في واحة امحاميد الغزلان. وسياحة الواحات (Tourisme de des oasis) ترتبط في غالب الأحيان باندماج السياح الأجانب مع الساكنة المحلية والتعرف على العادات

والتقاليد والثقافة المحلية باستقبال الأجانب من قبل بعض العائلات أو داخل دور الضيافة وغيرها. والسياحة الرياضية Tourisme de sport من خلال بعض الملتقيات الوطنية والدولية التي تنظم في الواحات كمرطون الرمال في إقليم زاكورة. وسياحة القنص والصيد (Tourisme de chasse et pêche) والتي تقوم به فئات معينة مرتبطة بشكل أساسي بالسياح الخليجيين. والسياحة الصحية (Tourisme de santé) على غرار ما يقام في منطقة مرزوقة المتخصصة في السياحة العلاجية والتي تنتشر في مجموعة من المناطق كواحة لمحاميد الغزلان. فالسياحة الريفية وضمنها الواحية تتوفر على عدة مقومات تجعلها حاضرة بقوة في المشهد السياحي الوطني. ولكن هذه السياحة لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من المعايير حددها (Grolleau 1994) فيما يلي (الدكاري 2008، ص 10):

- يجب أن تكون بمبادرة من المحليين، بمعنى أن تكون نابعة من رغبة وإرادة الساكنة الريفية؛
- أن تكون الاختيارات التنموية التي يرمي هذا النشاط تحقيقها ذات طابع محلي وغير مفروضة من الخارج؛
- ضرورة إبراز المقومات المحلية من بيئة وعادات وتقاليد ومصنوعات، وذلك بإيلاء الأهمية أولاً وأخيراً للمنتج المحلي؛
- أن يكون التسيير وتدبير المجال السياحي في مجمله من اختصاص المحليين وليس من أطر قادمة من خارجه؛
- أن يستفيد المحليون ومن خلالهم المجال الريفي المحلي من كل العائدات المالية.

وهنا يمكن التساؤل ان كانت هذه المعايير حاضرة في المجالات الريفية المغربية وفي الواحات، هل السياحة في هذه المناطق تكون من مبادرة المحليين فقط أم أن مستثمرين من مناطق أخرى أو حتى خارج الوطن هم من يمسك بزمام الأمور؟ هل يسير ويدبر المحلي المجال السياحي؟ وهل يستفيد المحليون والواحات من عائدات السياحة أم تجد لنفسها طريقاً نحو مدن مغربية أخرى أو حتى خارج الوطن.

2_1_ البناء السياحي: إعادة الاعتبار للإرث المعماري بواحات درعة الوسطى:

من المؤكد ان واحات وادي درعة تميزت بتاريخ مجيد خلفته الحضارات القديمة التي تعاقبت على هذا المجال، مخلفة ارثاً حضارياً متنوعاً اعتبر بمثابة الأرضية التي استند عليه القطاع السياحي بواحات وادي درعة. هذا الإرث الحضاري يمتلئ التراث المادي وغير المادي المرتبط بعادات وتقاليد وأنماط عيش الساكنة التي استقرت بهذا المجال. ويتمثل هذا التراث في تعدد مواقع النقوش الصخرية (Senones , du Puigaudau , 1941) التي تعرفنا حالياً عن بعض جوانب الحياة المعيشية لهذه الساكنة المستوطنة لهذه المناطق قديماً، وكذلك الإرث المعماري الفريد من نوعه والذي ميز مجال الواحات بصفة عامة دون مناطق أخرى، ويتكون من القصور والقصبات التي أعطت للمنطقة مكانة معمارية كبيرة بفضل البراعة والاتقان اللذين يميزان هذا النمط المعماري مستعملين في ذلك مواد محلية تنسجم انسجماً كبيراً مع طبيعة وخصوصيات المشهد الطبيعي العام. بالإضافة الى التراث الشفهي والفلكلور المتنوع والذي يجيبنا هو الآخر عن بعض جوانب الحياة وتصور ساكن الواحات قديماً لمجاله الجغرافي وتمثلاته له. تم التنوع الكبير للحلي الذي يؤثث فضاءات البازارات في المنطقة والذي يعكس في نفس الوقت مدى التقدم الكبير الذي كانت تتميز به الصناعة التقليدية المحلية قديماً رغم التراجع الكبير لهذه الصناعة التقليدية حالياً...

تعددت التصورات والمواقف التي تثبت الجوانب الإيجابية للنشاط السياحي وتدخله في خدمة الثقافة المحلية، فبعيداً عن الاستعمالات السابقة التي تجعلها منتوجاً تجارياً يخضع فقط للعرض والطلب دونما الأخذ بعين الاعتبار مسألة الاستدامة، فقد ساهمت السياحة في إثارة انتباه المحليين الى تراثهم في جميع اصنافه، بل وعملت في مستويات عدة على إعادة احياء جزء مهم منها كما هو الشأن بالنسبة للهندسة المعمارية التقليدية التي نجدها حاضرة وبقوة (الدكاري 2008، ص 311).

الصور 1: نماذج من المعمار المحلي الأصيل المعتمد في تشييد المنشآت السياحية بواحات درعة الوسطى

فندق قصبة أزالاي بالمحاميد
الغزلان مشيد على طراز القصبات



قصبة تمنوكالت بواحة مزكيطة

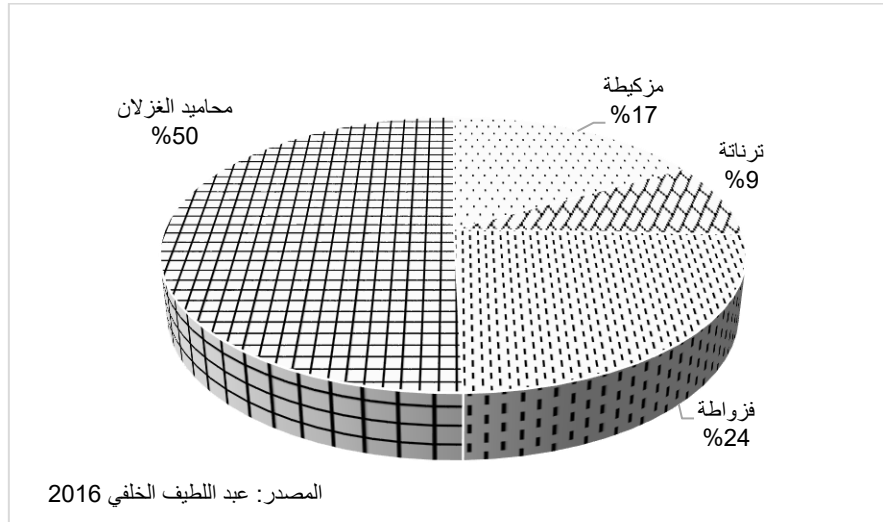


هذا الإرث التاريخي والحضاري هو الذي تسوقه الواحات اليوم في القطاع السياحي. فالمعمار المحلي مازال حاضراً ويجسد بشكل كبير في المنشآت السياحية في المنطقة. ليس طبعاً بنفس مواد البناء القديم التي كانت تعتمد فقط على كل ما هو محلي (الطين، التبن، القصب، جدوع النخيل، سعف النخيل...)، ولكنه احتفظ بالشكل العام للمعمار المحلي، مع المزج بين الحديد والاسمنت وباقي المواد المحلية السابق ذكرها. وبشكل هذا التوجه في نظرنا نوعاً من الوعي بأهمية توظيف ما هو محلي في القطاع السياحي والذي تم استلهاه من القصور والقصبات المنتشرة على طول وادي درعة في تناسق مهم بين المجال والهندسة المعمارية. وفي نفس الوقت تسويق نموذج معماري وحي يمكن أن يعيد الاعتبار للخصوصية المتفردة لهذه المجالات، بالاحتفاظ بالخصوصية المعمارية للمنطقة خصوصاً أمام زحف الاسمنت في المدن الواحية وحتى في بعض الدواوير والتي تغير من طبيعة المعمار المحلي باستيراد نماذج دخيلة وغريبة الى مناطق الواحات. وبالتالي يمكن ان نقول بأن القطاع السياحي أعاد الاعتبار لبعض خصوصيات الواحات التي لم يستطع سكانها الاحتفاظ عليها في تشييد منازلهم امام استسلامهم للمؤثرات والنماذج المعمارية الخارجية في قطيعة تامة مع النموذج المعماري المحلي.

2_ التوجهات السياحية الحالية وتهديد استدامة الواحات بواحات درعة الوسطى:

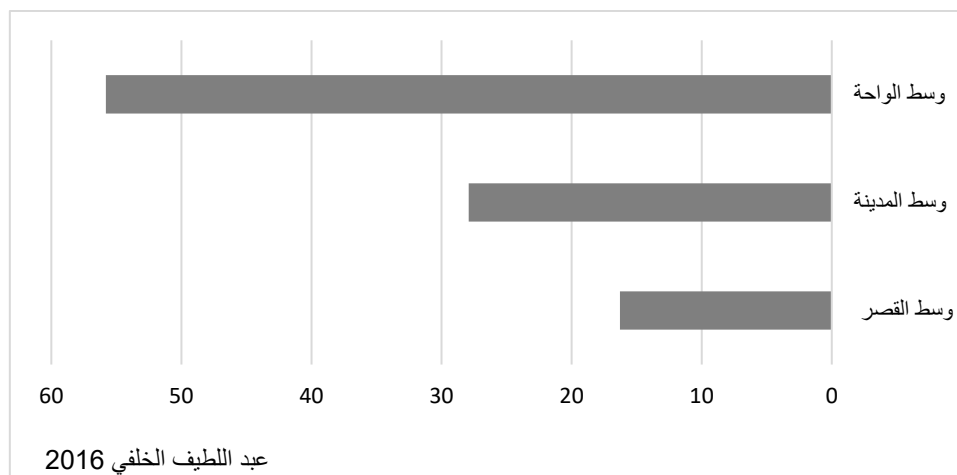
استقبلت واحات درعة الوسطى مجموعة من الاستثمارات السياحية ارتبطت ببناء الفنادق والقصبات ودور الضيافة بالإضافة الى الانفتاح على الصحراء لاستغلال الكثبان الرملية، والتي شكلت مجتمعة أساس البنية التحتية للسياحة المحلية التي يتم تسويقها. ولم تتوقف هذه الواحات في الاعتماد على نفس النمط في تزايد وتدعيم بنياته السياحية. وبالإضافة الى هذه الأنشطة السياحية التقليدية المنتشرة في واحات وادي درعة، يظهر نوع جديد من الاستثمارات السياحية، ولكن بخصوصية جديدة تتمثل في تشييد هذه المنشآت خصوصاً دور الضيافة داخل الشريط المخصص للزراعة داخل الواحات. وهو الأمر الذي يهدد استدامة واستمرارية هذه الواحات في ظل الضغط المتزايد عليها، وما يمكن أن يشكله ذلك من تهديدات إضافية قد تسرع من وقع التدهور. وهذه الدينامية والتوجه السياحي الحالي هو ما سنحاول التطرق اليه وإبراز أهم التهديدات والتأثيرات التي يمكن أن يلحقها بهذه المجالات الهشة.

شكل رقم 1: المساحة الزراعية المستهلكة من قبل الأنشطة السياحية بواحات درعة الوسطى



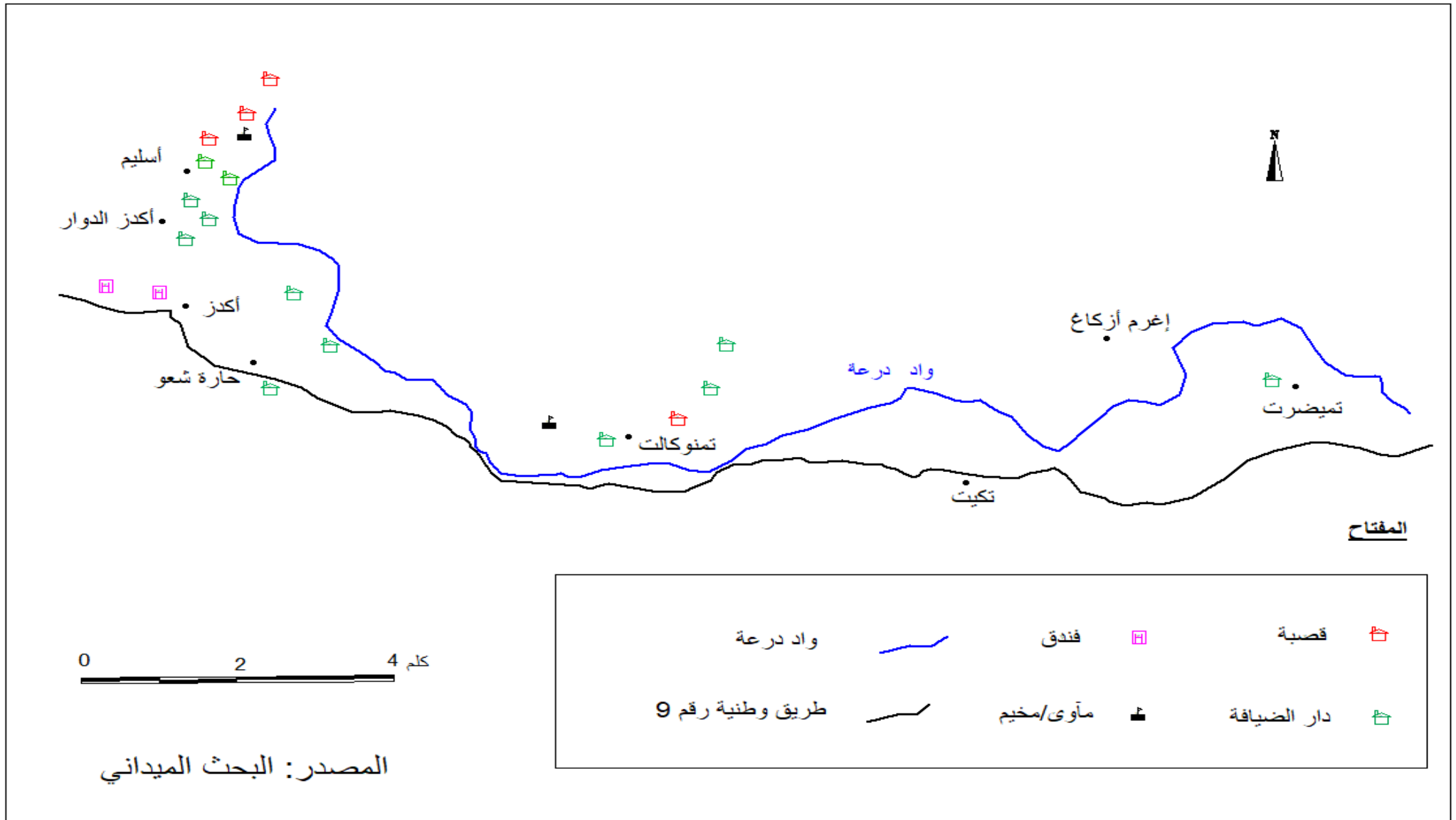
هذه المساحة الزراعية المستهلكة من قبل الأنشطة السياحية المستحدثة بواحات درعة الوسطى مرشحة للارتفاع من خلال تزايد الاهتمام بالنشاط السياحي خصوصاً صنف دور الضيافة التي أصبحت تشكل التوجه الغالب وسط بساتين واحات درعة الوسطى، وهو أمر يمكن أن يساهم في تقليص المساحة الزراعية في هذه الواحات التقليدية. ويبين الشكل اسفله توزيع الوحدات السياحية في واحات درعة الوسطى:

شكل رقم 2: توزيع المنشآت السياحية بإقليم زاكورة (%)



تبين نتائج الجدول أن وسط الواحة يشكل المجال الأكثر استقبالية للمنشآت السياحية بإقليم زاكورة بنسبة 55.81% مقابل 27.91% وسط المدينة و 16.28% وسط القصور. الأمر الذي ساهم في المنافسة الكبيرة التي تشكلها هذه المنشآت على الأراضي الفلاحية المخصصة بالإضافة إلى النخيل إلى غرس الخضر والفواكه أيضا (Labasse, 1957, P 314) ان فقدان الواحات لمزيد من الأراضي يساهم في تقليص المساحة المخصصة للزراعة، وهو ما يساهم في تأزيم هذه الواحات خصوصاً مع تظافر عدة تحديات كأزمة الماء وتزايد الضغط عليه بتزايد الاستغلال، بالإضافة إلى المنافسة القوية من قبل هوامش الواحات...

خريطة رقم 1: توزيع الوحدات السياحية بواحة مزكيطة بدرعة الوسطى



تبين الخريطة أعلاه تركيز معظم الوحدات السياحية بالقرب من مدينة أكدز وبشكل كبير بين دواير أسليم شمالاً وتمنوكالت جنوباً. وتهمين دور الضيافة على هذه الوحدات السياحية متبوعة بالقصبات، ثم الفنادق والمأوي/المخيمات. تتخذ هذه المنشآت في غالب الأحيان الطابع التقليدي في معمارها استحضاراً للتناسق بين المنشآت السياحية والمحيط الطبيعي. ولكن في العمق نجد مجموعة من المنشآت التي تتخذ أنماطاً بعيدة كل البعد عن هذا التناسق خصوصاً عندما يتعلق الأمر باستعمال الماء حيث انتشار المسابح بنفس أحجام المسابح في مدن أخرى، بالإضافة الى استهلاك مجال كان الى وقت قريب مجالاً لممارسة الأنشطة الزراعية...

1_2_ موقف الساكنة المحلية من التوجه الجديد للاستثمارات السياحية بواحة مزكيطة

إن المتعارف عليه في توطين المنشآت السياحية هو اختيار وسط المدينة لتشييد الفنادق (مدينة زاكورة بالخصوص) أو داخل القصور لتشييد القصبات ودور الضيافة أو على الأقل في المناطق المشرفة على الواحات، ولكنه في السنوات الأخيرة، ظهر بعض المستثمرين الأجانب أو من الجالية المقيمة بالخارج، والتي أصبحت تستثمر داخل الشريط الأخضر للواحات غير المهين بالمخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها هذه المنشآت وما يرافقها من تجهيزات. يحدث كل هذا بالرغم من الإجراءات القانونية المتخذة من خلال مشروع وطني يهدف الى الحفاظ على الواحة كتراث خاص بالمناطق الشبه الصحراوية باعتبارها مؤهلاً فريداً، وهي نفس الفلسفة التي يعبر عنها مشروع "بلد الاستقبال السياحي في الصحراء" PATD الذي يراهن عليه كآلية منبثقة من التشخيص المفصل للمجالات الشبه الصحراوية (حليم 2010، 209).

صور(2): نماذج من الاستثمارات داخل واحة مزكيطة بدرعة الوسطى





يبقى موقف الساكنة المحلية مقسما بين من يقبل بهذه الاستثمارات لعدة اعتبارات من بينها إمكانية تحقيقها للتنمية، ومن يرفضها باستحضار البعد البيئي والإمكانات المحدودة لهذه الواحات. ويبرز الجدول أسفله موقف الساكنة المحلية من هذا التوجه.

جدل رقم 1: موقف الساكنة من المشاريع السياحية داخل الشريط الزراعي بواحة مزكيطة بدرعة الوسطى:

القبول بالمشاريع دخل الواحات	%
نعم	43.5
لا	56.5
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

يبرز الجدول أهمية تعاطف الساكنة المحلية مع هذه الاستثمارات، ف 43.5% منهم لا ترى مانعاً من تواجد هذه الاستثمارات داخل المجال الزراعي للواحات. ويستندون في توجههم على الأزمة الحقيقية التي تعيشها الواحات وإمكانية تجاوزها من خلال هذه المشاريع التي يمكن أن تساهم في تنمية الواحات بتوفير فرص شغل للمحليين سواء في مرحلة البناء وما يتطلبه من يد عاملة، أو حتى في مرحلة الاستغلال. وبالتالي فهذه الفئة الداعمة لهذا التوجه ترى بأن تزايد مثل هذه الاستثمارات من شأنه أن يساهم في تنوع مصادر دخل الساكنة المحلية، بالإضافة إلى فتح المنتجات المحلية في وجه السياح الوافدين على هذه المنشآت خصوصاً الصناعة التقليدية التي تحتضر في المنطقة، والاستفادة من البنية التحتية كتعبيد بعض الطرق أو تبليطها.

أما الفئة الراضية فتتمثل 56.5% متفوقة على الفئة الداعمة، وتستند هذه الفئة في رفضها لهذه الاستثمارات على مجموعة من العوامل منها:

- أن المجال مخصص للزراعة فقط ولا يسمح بممارسة أي نشاط آخر؛

- أن هذه الاستثمارات ستزيد الضغط على الموارد الطبيعية (الماء والتربة)؛
- ضيق المجال وعدم قدرته على استيعاب أنشطة أخرى؛
- إمكانية تحول المجال من ممارسة الأنشطة الزراعية إلى اعتماد الأنشطة السياحية؛
- معظم هؤلاء المستثمرين أجانب وبالتالي لن تستفيد المنطقة أي شيء.
- في حالة السماح بمثل هذه البنايات داخل الشريط الأخضر للواحة، فإن ذلك قد يشجع حتى الساكنة المحلية ببناء منازل ولو ثانوية في هذا المجال.

وأما كان الأمر فهذه الاستثمارات تتزايد خصوصاً في المناطق القريبة من المدن كما هو الأمر بالنسبة لواجهة مكيطة، حيث تنتشر في بعض الدواوير القريبة من مدينة أكندز كدوار حارة شعو ودوار أسليم ودوار تمنوكالت.

تشيد هذه البنايات السياحية في المشارات الفلاحية التي يشتريها المستثمرون لهذا الغرض بعد الاغراء المادي الذي يجعل صاحب المشاركة لا يتردد في غالب الأحيان في بيع مشاركته. وهناك مجموعة من القبائل التي تجرم بيع الأراضي الفلاحية للأغراض السياحية، وبالتالي فحتى إذا كان أحد الساكنة في مثل هذه الدواوير يرغب في بيع مشاركته، فإن القبيلة تقف له بالمرصاد لأن قوانين وأعراف القبيلة ترفض وتمنع ذلك. وفي هذا الصدد أدرجنا سؤالاً حول إمكانية الفلاح التخلي عن أرضه في حالة حصوله على ثمن مغري من قبل أحد المستثمرين لتشيد مشروع سياحي وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 2: إمكانية التخلي عن الأرض لتشيد مشروع سياحي داخل المجال المستغل فلاحياً

إمكانية التخلي	%
نعم	24.7
لا	75.3
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

بالرغم من دعم بعض الساكنة المحلية لهذه الاستثمارات، فإن التنازل عن الأرض لممارسة مثل هذه الأنشطة السياحية يبدو خطأ أحمر بالرغم من بعض الاغراءات المادية (وان كان التنازل عن الأرض في الأصل صعباً لعدة اعتبارات ذكرناها سابقاً)، ف 12.7% فقط من الساكنة مستعدة للتخلي عن أرضها إذا حصلت على ثمن مغري من قبل أحد المستثمرين. مقابل 75.3% ترفض ذلك لعدة أسباب مرتبطة بالثقافة المحلية التي لا تشجع كثيراً على ذلك، أو بسبب تعدد الورثة أو لرفض الأجانب في المنطقة.

ومن أجل إثارة البعد البيئي وبعض المخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها وتلحقها هذه الاستثمارات على الواحات، استفسرنا الساكنة المحلية ان كانت هذه المشاريع لا تؤثر ولا تشوه المشهد العام للواحات وكانت النتائج على الشكل التالي:

جدول رقم 3: تشويه هذه الاستثمارات للمشهد الطبيعي داخل الواحات

تشويه السياحة للمشهد الطبيعي	%
تؤثر بشكل كبير	41.2
تؤثر بشكل أقل	11.8
لا تؤثر	47
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

تزايد وعي الساكنة المحلية بخطورة التهديدات التي تلحقها أو قد تلحقها بعض التدخلات غير المستديمة داخل الواحات إيماناً منهم وإدراكهم الكبير والمتجذر بأن مجالهم هش ولا يتحمل الاستثمارات الضخمة التي تفوق قدرته على الاستيعاب، فحتى الساكنة التي توافق وتقبل بهذه الاستثمارات مرد ذلك، الأزمة الحقيقية والتطلع الى كل ما من شأنه أن يساهم في تنمية هذه الواحات بعد تأزم الأنشطة الفلاحية المزاولة في المنطقة. فنسبة 53% من الساكنة ترى بأن هذه الاستثمارات تشوه المشهد العام لهذه الواحات، 41.2% منهم يرون بأن هذا التدخل سيؤثر بشكل كبير وقد يكون بمثابة الضربة القاضية لهذه المجالات، من خلال محاولة فرض السياحة بقوة في المنطقة وما يمكن أن تحدثه من تأثير ثقافي على المجتمع. فاستمرار استيطان مثل هذه الاستثمارات قد يرفع من عدد الأجانب في المنطقة، خصوصاً وأن ثقافتهم تخلف كلياً عن ثقافة المحلي الذي سيدخل المنطقة في صراعات بين الثقافات المختلفة، على اعتبار تعدد أصول وعرقيات المستثمرين الذين لا يعيرون في كثير من الأحيان أي اعتبار للثقافة المحلية كمسألة اللباس التي تثير استياء المحليين. و11.8% منهم يرون بأن تأثيرها سيكون محدوداً، بحيث سيقصر على المنافسة على الموارد المائية (وإن كان هذا من بين أكبر التأثيرات التي يمكن أن يلحقها على المجال مع استنزاف الوعاء العقاري لهذه الواحات). أما الفئة المتبقية وتمثل نسبة مهمة 47% فتري بأن هذه الاستثمارات لا تشوه الواحات وتواجدها لن يؤثر بل يمكن أن تساهم في رواج المنطقة وتنويع الأنشطة الاقتصادية في مجال يعاني من تراجع وركود اقتصادي. أكثر من ذلك فالسياحة يمكن أن تفتح التاريخ المحلي في إطار عالمي يجعل منه موروثاً يتعرف عليه المحلي أولاً والأجنبي ثانياً في صورة بناء معماري وطقوس وعادات وتقاليده وصناعة تقليدية وذاكرة جماعية.

عموماً اختلفت آراء الساكنة المحلية حول جدوى وأهمية السياحة بشكل عام في المنطقة بين مؤيد يرى إمكانية إخراج المنطقة من الأزمة بتنويع العرض الاقتصادي والتطلع الى تنمية حقيقية يساهم فيها الرواج الاقتصادي والتجاري الذي تخلفه الاستثمارات السياحية (فرص الشغل وتسويق المنتوجات المحلية وإخراج الواحات من التهميش والانغلاق التي تعاني منه...) وبين من يعارض السياحة باعتبارها غير فعالة وتساهم بشكل محدود جداً في تنمية المنطقة، لأن المستثمرين ومهنيي القطاع يستفيدون من عائداتها دون الفئات الاجتماعية الأخرى.

جدول رقم 4: قدرة السياحة على تحقيق التنمية في واحات درعة الوسطى

قدرة السياحة على تحقيق التنمية	%
نعم قادرة على ذلك	60
لا	40
المجموع	100

المصدر: البحث الميداني

يرى 60% من الساكنة المحلية أن السياحة قادرة على تحقيق التنمية بالوحدات ان وظفت على الوجه المطلوب لإعادة الاعتبار وإعطاء قيمة إضافية للمنتوجات المحلية وتثمينها كالصناعة التقليدية التي يمكن ان تنتعش بعد انقراض الكثير منها بسبب منافسة المنتوجات الصناعية الأخرى. كما أنها توفر بعض فرص الشغل التي يمكن أن تخفض من حدة الهجرة القروية واحياء بعض الجوانب الثقافية في المنطقة بالترويج للثقافة المحلية وتسويقها (الحلي التقليدي، اللباس، الفلكلور...). وقد تعمل على فتح ساكنة المنطقة على تاريخهم ودوائهم بتمكينهم من اكتشاف الاختلاف الذي يميزهم عن المجموعات البشرية الأجنبية، وبالتالي الوعي بالتعدد الذي يسكنهم والمترجم عبر تداخل أزمنة متعددة في الواقع الذي يعيشونه لتصبح السياحة بذلك من العوامل التي تحت على إعادة اكتشاف بلدهم. وهناك من يقول (حليم 2010، ص 208) بأن السياحة تتكامل مع الفلاحة من خلال بحث السياح عن الأطباق البيولوجية وبالتالي تستفيد الفلاحة من الأموال الخارجية أي من السياح الوافدين الى المنطقة مقابل تقديم الفلاحة لهذا العرض الفلاحي البيولوجي.

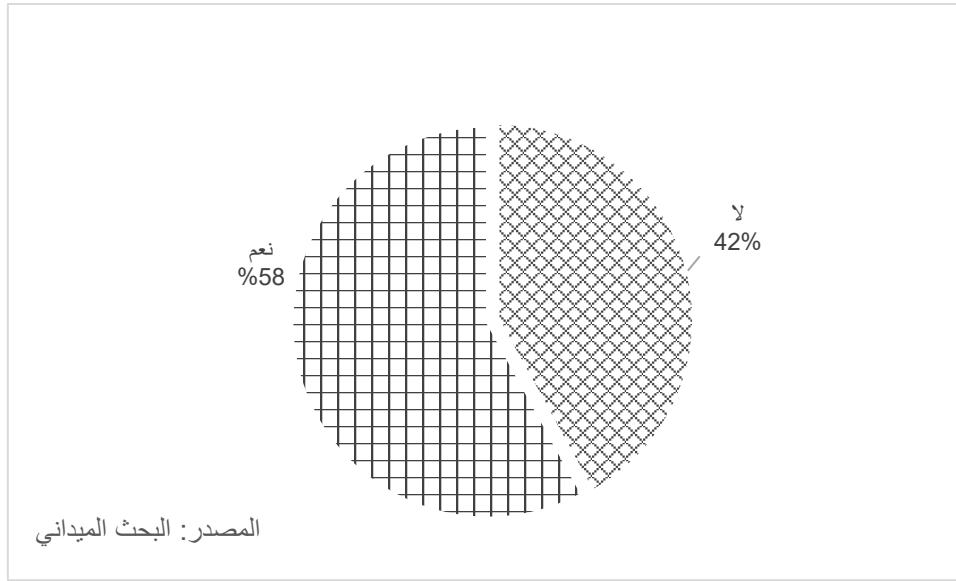
فيما 40% منهم متشبثون برفض مطلق للسياحة، لمحدودية مساهمتها في تحسين الحياة المعيشية لساكنة الوحدات، والدليل على ذلك أن المنطقة انخرطت مبكراً في النشاط السياحي ولكن تأثيرها الايجابي جد محدود، بل تزايدت حدة أزمة الوحدات وتزايدت الهجرة ... وهو الأمر الذي دفع بالساكنة الى البحث عن بدائل أخرى كان آخرها التوسع في الهوامش وممارسة أنشطة زراعية تسويقية.

ان قطاع السياحة كما أشار الى ذلك مجموعة من الباحثين (الدكاري 2008، ص 18) لا يمكن فهمه دائماً على أنه قطاع إيجابي يساهم في تحسين المستوى الاجتماعي للساكنة المستقبلية أو المحافظة وتنمية المجال المستقبل، بل غالباً ما تكون له نتائج سلبية. فحسب "Popp H" فبالرغم من اسهام هذا القطاع في تحريك بعض الأنشطة الاقتصادية الموازية، يبقى المستفيد الأكبر من هذه العملية هم وكالات الأسفار والمرشدون السياحيون، وأقر في الشق الاجتماعي بوجود صراع قائم بين المحليين والأجانب واعتبر ذلك صراعاً حول القيم والسلوكيات، لاختلاف الثقافات وصعوبة فهم أحدهما الآخر. أما "Monkachi H" فبالرغم من تأكيده على ان السياحة تؤدي دوراً كبيراً في ضخ عائدات مالية بالمجال، وتساهم في تحريك أنشطة اقتصادية مختلفة وبالتحديد الزراعة والرعي لكن جميع هذه الإيجابيات حسب الباحث تصب في اتجاه اغناء الأغنياء وافقار الفقراء، وبالتالي تكون الثروة التي خلقتها السياحة من نصيب الأغنياء. أما "Ait Hamza M" فركز على تأثير السياحة على المستوى الثقافي، اذ جعل من الملجأ والوادي والدوار أهم حلقات الصراع بين ريفي يطمح الى امتحان السياحة لكسب قوت يومه، وبين السائح الذي يدفع مالا ويريد في المقابل تحقيق كل نزواته ورغباته وممارسة سلوكيات قد تخدش حياء القروي وتسبب لقيمه وثقافته. كل هذه التدخلات تضع إمكانية السياحة في تحقيق التنمية في قفص الاتهام، فالنشاط الذي لا تستفيد منه الا الطبقات الميسورة على حساب الساكنة الفقيرة وعلى حساب المجال الذي تستنزف ثرواته، لا يمكن بأي شكل من الأشكال ان يساهم في المشروع التنموي لأي منطقة.

2_2_ تأثير الاستثمارات السياحية الجديدة على وحدات درعة الوسطى

انه من المبكر جداً أن نتحدث عن تأثير هذا التوجه الجديد للاستثمارات السياحية في واحة مزكيطة نظراً لحداتها وانتشارها المحدود داخلها بالرغم من وجود بعض انعكاساتها حالياً، حيث تنافس الفلاحة على مستوى اليد العاملة وحول المجال الذي توسعت فيه وحدات الايواء السياحية على حساب المجال الزراعي، وتنافسها كذلك على مستوى الموارد المائية. ولكن التزايد الذي تعرفه هو الذي ينذر بإمكانية وقوع كوارث كبيرة نظراً لحجم الضرر الذي يمكن أن تحدثه في هذه المجالات الحساسة. يكفي أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر الخدمات التي تقدمها هذه الوحدات السياحية والتي لا تختلف كثيراً عن المنشآت السياحية في مناطق آخر كما هو الشأن بالنسبة للمسابح التي تتوفر عليها معظم هذه الوحدات.

شكل رقم 3: توفر المساح في الوحدات السياحية في واحة مزكيطة بدرعة الوسطى



تتوفر معظم الوحدات السياحية في مزكيطة على مساحٍ بنسبة 58% وهو توجه يتناقض مع الواقع المحلي حيث الموارد المائية نادرة جداً. تعتمد هذه الوحدات على المياه الجوفية لتحقيق حاجياتها من الماء، وهو توجه من شأنه استنزاف المياه الجوفية التي تتنافس عليه كل القطاعات وهو الأمر الذي قد ينهي حياة هذه الواحات في ظل الاهتمام المتزايد للمستثمرين على تشييد هذه الوحدات في المجال المخصص للزراعة.

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تحفز المستثمرين على تزايد طلب هذه الأراضي منها:

- انخفاض ثمن الأراضي الفلاحية؛
- المشاهد الجميلة للبلساتين والتي تغري كثيراً على الاستقرار؛
- تأزم الفلاحة وتراجع مداخيل هذه الأراضي مما يدفع بالسكان إلى البحث دائماً عن البدائل؛
- الفقر والاستسلام أمام الأموال المغرية المقدمة من قبل المستثمرين خاصة الأجانب؛
- إمكانية التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء والهاتف...

كلها عوامل قادرة أن تغير وظيفة هذه الأراضي من الزراعة إلى المنشآت السياحية خصوصاً دور الضيافة والاقامات الثانوية للسكان المحلية وبشكل أكبر للمهاجرين، علماً أن الوضعية الطبوغرافية تعطي إمكانيات محدودة لاستغلال مكثف ومتنوع للمجال. (Ahmed Taoufik Z, 2009 P11).

ان انتشار هذه المنشآت السياحية من شأنه أن يحفز حتى السكان على البناء في هذه المناطق، خصوصاً وأن أموال المهاجرين تترصد مثل هذه الفرص، لأن الاستثمار الوحيد الذي يخطر فيه مهاجري المنطقة يرتبط ببناء المنازل وإغلاقها ويتم هذا البناء بمواصفات تتناقض مع المجال باعتماد وسائل وأشكال وأدوات غير محلية مستوردة من المدن أو حتى من الخارج. وهذا الوضع سيؤثر طبعاً على أي محاولة لتهيئة المجال لأنه سيكون من الصعب التحكم في هذا الاكتساح المعماري الذي تشهده الواحات بصفة عامة. فالمقاربة البيئية تعتبر الركيزة الأساسية لأي تدخل أو إعداد، والواحة أريد لها استراتيجياً أن تكون محيط للتنوع الحيواني (وهذا ما تقوضه هذه التدخلات غير المحسوبة لبعض الفاعلين في المجال)، من

موقع الاستدامة الذي يستحضر الموروث المعماري في وظيفته واحتياطه حتى يتكامل داخل الواحة مع الأنشطة الفلاحية والصناعة التقليدية. وبالتالي فالأمر يستدعي اعتماد سياحة بديلة تتحقق من موقع تضامني أكثر منه استثماري تنخرط في الدولة والمجتمع المدني والمهاجرين المقيمين بأروبا، في إطار نسق تضامني ينظم المجال والمجتمع وعلاقات الإنتاج بشكل معقلن (بن عتو 2014، ص 90).

إذا كانت إشكالية الواحات هي عدم القدرة على التجدد وعلى تطوير المنظومة الإنتاجية التي ظلت مرتبطة بالفلاحة ولم تستطع إنشاء نظام اقتصادي مندمج يمكن من رفع مستوى الدخل للسكان المحلية، فإن ذلك لا يعني الانخراط في أنشطة يمكن أن تأتي على ما تبقى من المجال الواحي بإدخاله في متاهات قد يصعب الخروج منها كالأنشطة السياحية داخل الشريط الزراعي والتوسع في الهوامش واعتماد زراعة غير مستدامة... بل يجب الانخراط في تنمية المجال والمجتمع معا حسب مؤهلاته وتوازناته البيئية والاقتصادية والاجتماعية من موقع متضامن يستند على التشخيص الترابي وتجديد الفاعلين حول المشروع السياحي ببعد انساني ترابي، قاطعين الطريق على التدخلات الفردية بطموحات استثمارية ربحية لا تخدم المصلحة العامة للواحات، مستحضرين طبعاً المجتمع المحلي بخصوصياته وهويته كمكون أساسي ضمن المنظومة السياحية.

إن توظيف السياحة لهذه الأشكال الاستثمارية الجديدة مرده الفشل الكبير للسياحة التقليدية التي انخرطت فيها المنطقة مبكراً، لغياب التأسيس لنموذج سياحي وحي منسجم مع الخصوصيات المجالية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمنطقة، وهو الأمر الذي يفسر فشل القطاع السياحي في تحقيق التنمية في المنطقة بعد أن تأزمت الفلاحة. فالمفروض في الأنشطة السياحية احترام المجال الفلاحي والسعي نحو التكامل معه بالبحث عن مخرج للقطاعين معاً، لا الدخول في منافسته ومحاولة اقصائه⁸، حيث ترتب عن هذا الأمر الاسهام في الاخلال بالتوازنات البيئية بتزايد الضغط على الموارد الطبيعية باستنزاف الموارد المائية والترايبية للمجال. (كانت الفرشات الباطنية بعمق قليل، (بن الطالب، 2005 ص 110) ليتزايد عمقها بشكل كبير جداً في العقدين الأخيرين). فالواحات كما أسلفنا الذكر مبنية على التكامل الذي سينتهي بتحقيق تنمية فعالة يساهم فيها كل قطاع حسب امكانياته وقدراته، مستندين بطبيعة الحال على كل تجديد يحمل طابع الاستدامة والقادر على مواكبة المشروع التنموي لهذه المناطق. بعيداً عن كل المحاولات الانفرادية النفعية والتي تؤجل في غالب الأحيان المشروع التنموي للمنطقة.

ليس هذا فقط، فالعوامل التي ساهمت في فشل المشروع السياحي لتحقيق التنمية مرده كذلك عدم تحقيق التكامل في توظيف الإمكانيات والموارد المحلية، فالقطاع السياحي لا يسوق دائماً المنتوجات التقليدية المحلية نظراً للمنافسة الكبيرة للمنتوجات الخارجية، وهو ما يفسر التراجع الكبير للصناعة التقليدية في المنطقة وانقراض منتوجات كثيرة كانت هذه الواحات إلى وقت قريب مصدرها. وما يثبت هذا الطرح هو أن معظم المنتوجات المسوقة في بازارات المنطقة ليست محلية فنجد على سبيل المثال زراي تنزاخت وحلي تنزيت وفخار آسفي... وبالتالي يكون القطاع السياحي في إقليم زاكورة وجهة لتصريف وتسويق منتوجات غير محلية. كما أن المنطقة لم تنخرط في الصناعة السينمائية التي استحوذت عليها استديوهات ورزازات مع بعض القصبات المحدودة في المنطقة كقصبه ورزازات وقصبه ايت بن حدو. وبالتالي فالتسويق للمشروع السياحي عبر الصناعة السينمائية لم يتبلور بعد، وهو ما فوت على المنطقة فرصة الانفتاح على العالم عن طريق

⁸ هناك من يسوق للموت النهائي للقطاع الفلاحي داخل الواحات لإعطاء نوع من المصادقية للتدخلات المتعددة في قطاعات متعددة⁸ كم هو الشأن لهذه التجديدات السياحية أو أولئك الذي يتوسعون في هوامش الواحات لممارسة أنشطة فلاحية تسويقية غير مستدامة.

الانتاجات السينمائية لمختلف أقطار العالم. خصوصاً وأن واحات وادي درعة تتوفر على إمكانيات مهمة (قصور، قصبات، كتيبان رملية، جبال...)، يمكن توظيفها سينمائياً.

وفي نفس الاتجاه يبقى استغلال الإمكانيات المتنوعة للمجال محدوداً، فالتراث الحضاري للمنطقة كثير ومتنوع ونستحضر هنا على سبيل المثال لا الحصر، مواقع النقوش الصخرية التي لم توظف ولم تستغل على الوجه المطلوب في تنويع العرض المحلي، وتبقى هذه المواقع عرضة للنهب من قبل بعض السماسرة المحلية التي يمكن أن تتلف سلسلة طويلة من الأحداث تجيبنا عن بعض حيثيات الحياة المعيشية للسكان القديمة من أجل الحصول على قطعة وبيعها للأجانب دون أية رقابة من أية جهة مسؤولة (ايت عبد الواحد 2020، ص 219). والتلف الذي تتعرض لها هذه المواقع بفعل الظروف المناخية الصعبة للمنطقة. ان تتمين هذا العرض والموروث المحلي كان من المفروض أن يشكل مجال اهتمام المستثمرين بإعداد وتهيئة هذه المواقع، لأن لها قدرة كبيرة على تنشيط وتنويع العرض السياحي في المنطقة عوض التوجه الى بعض الاستثمارات الهدامة التي يمكن أن تزيد من تآزيم الواحات.

ومن بين أكثر العوامل المؤثرة في القطاع السياحي نجد تعدد الفاعلين والصراع الكبير بينهم، وهو الاكراه الذي يعيق النشاط السياحي على المستوى المحلي. فبين اهداف القطاع الوصي والجماعات المحلية والمجتمع المدني والمستثمرين المحليين والأجانب ومصاح الساكنة وبين الرغبة في تحقيق الربح وأولوية صيانة المكونات التراثية في جدولة النشيطين في السياحة، تظهر العديد من الصراعات التي تجعل من أولوية الأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية للسياحة القروية أهافا هامشية بعيدة التحقق، حيث يؤدي غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين الى جعل النشاط السياحي ورقة رهان تتجاوزها المصالح الخاصة التي تنتفي معها الأهداف الحقيقية لجعل السياحة القروية عاملاً من عوامل التنمية المحلية (حليم 2010، 250).

خاتمة:

ان بلورة مشروع سياحي تنموي حقيقي، يستدعي وعي كل الفاعلين والمتدخلين بخصوصيات المجال. فحساسية الواحات بصفة عامة هي التي تشكل عائقاً أمام نجاح أي مشروع تنموي يستبعد إمكانيات المجال وقدرته على الاستيعاب، وغياب هذا البعد لدى الكثير من المتدخلين يجعل المجال في أزمة أكثر منه في طريق التنمية. ان الدينامية التي تعرفها بعض واحات وادي درعة كواحة مزكيطة، تندر بكوارث مستقبلية قد تتسبب فيها هذه التوجهات الجديدة، فتحويل مجال مخصص للزراعة لتشديد مشاريع سياحية يشكل في نظرنا عبثاً ويطرح تساؤلات عن الجهات التي ترخص لمثل هذه المشاريع ان كانت واعية بواقع هذه المجالات وتستحضر هشاشتها وقدرتها المحدودة على التحمل. وفي نظرنا يبقى استثمار الموروث والإمكانيات المحلية بشكل متكامل ومندمج، الوسيلة الأنجع لتحقيق تنمية سياحية حقيقية يساهم فيها كل قطاع حسب إمكانياته، لأن القطاع السياحي لا يمكن أن ينجح بدون تتمين وإعادة الاعتبار للصناعة التقليدية مثلاً، ومن هنا فقط يمكن خلق فرص شغل حقيقية من جهة وإعادة الاعتبار للموروث المحلي من جهة أخرى وبالتالي التأسيس لمشروع تنموي حقيقي تستفيد منه كل الساكنة المحلية. فالسياحة تعتمد على الإمكانيات والمؤهلات المتوفرة وبالتالي فهناك ترابط بينهما، وهذا الارتباط يتحكم في مستقبل قطاع السياحة نفسه، والذي يستدعي الاهتمام والاحتفاظ بهذه الثروات واستدامتها من أجل استمرار قطاع سياحي يحفظ توازنات المنطقة باستغلال الموارد بشكل معقلن.

لائحة المراجع:

المراجع العربية:

- 1- عائشة حليم، 2010: السياحة القروية والتنمية المحلية بإقليم زاكورة، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع القروي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص 423.
- 2- عبد الرحمان الدكاري، 2008: السياحة الريفية: مظاهر اعداد المجلات السياحية بأرياف أسيف ملول وعرق الشبيبي ومساهمتهما في التنمية البشرية، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص 275.
- 3- عبد اللطيف الخلفي، 2016: الدينامية السياحية بواحات درعة الوسطى بين رهان التنمية المحلية وتحديات المحافظة على الموارد الطبيعية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص 341.
- 4- عزيز بن الطالب، 2005: تدهور النظام البيئي بالجنوب المغربي: أي آفاق للتهيئة والتنمية؟ الأطلس الصغير الشرقي نموذجاً، البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجاً، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سلسلة الندوات والمناظرات رقم 9 الرباط. ص ص 105-123.
- 5- محمد بن عتو، 2014: النموذج الحضري الواحي والاستراتيجية السياحية المغربية: أية علاقة؟ حالة الواحات الجنوبية والحدودية، ضمن الواحات رهانات التنمية المستدامة بالمغرب الصحراوي، مركز الدراسات الصحراوية، ص ص 65-100.
- 6- سعيد ايت عبد الواحد، 2020: دينامية الأنظمة الواحية بين المقاومة والأزمة، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص 330.

المراجع الأجنبية:

- 1- Labasse J, 1957: L'économie des oasis, ses difficultés et ses chances. In : Revue de géographie de Lyon, vol. 32, N°4, pp, 307-320.
- 2- Ahmed Taoufik Z, 2009: les ressources naturelles de la vallée du dra Moyen (Province de zagora): Limites et pressions, in: L'environnement oasien face aux mutations économiques et sociales: le cas de Figuig, Publications de l'Institut Royal de la culture Amazighe ; Colloques et Séminaires N° 16 ; Imprimerie El Maarif Al Jadida ; rabat ; pp 7-21.
- 3- Senones M, du Puigaudeau O, 1941. Gravures rupestres de la vallée moyenne du Draa (sud marocain). In : Journal de la Société des Africanistes, tome 11. pp. 157-168.

نفاذ سعر الصرف إلى التضخم في الجزائر: دور عدم التماثل واللاخطية باستخدام نماذج الانتقال السلس

Exchange Rate Pass-Through Into Inflation in Algeria: The Role of Asymmetry And Nonlinearity Using Smooth Transition Regression Models

د. بلهاشم مريم

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

Abstract

The aim of this research is to examine empirically the Exchange Rate Pass-Through in Algeria, in other words to examine the reaction of consumer price indexes to a change in the exchange rate. through an empirical analysis using a Smooth Transition Regression Models, upon annually data for 1974 to 2016. empirical findings show the strong evidence that pass-through respond non-linearly to inflation level, that is the transmittion of exchange rate is higher when inflation rate surpass some threshold. On the other hand, the results report strong evidence that Exchange Rate Pass-Through responds asymmetrically to the size of exchange rate changes. As for using the parallel exchange rate, there is strong evidence against linear specification, as Exchange Rate Pass-Through was only found to respond linearly to the size of parallel exchange rate.

Keywords:Algeria, Asymmetry, Exchange Rate, Exchange Rate Pass-Through, Parallel Exchange Rate, Smooth Transition Regression Models.

Jel Classification Codes :E26, E31, C51,F31.

الملخص:

الهدف من هذا البحث هو الدراسة التجريبية لنفاذ سعر الصرف إلى التضخم في الجزائر، بمعنى آخر لفحص ردة فعل مؤشر أسعار المستهلك للتغير في سعر الصرف من خلال تحليل تجريبي باستخدام نماذج الانحدار للانتقال السلس، على أساس بيانات سنوية من 1970 إلى 2016. تظهر النتائج التجريبية أدلة قوية على الاستجابة اللاخطية لنفاذ سعر الصرف إلى التضخم. أي أن نفاذ سعر الصرف يكون أعلى عندما يتجاوز معدل التضخم العتبة. من ناحية أخرى، تشير النتائج إلى أدلة قوية على أن نفاذ سعر الصرف إلى التضخم يستجيب بشكل غير متماثل لحجم تغيرات أسعار الصرف. أما باستخدام سعر الصرف الموازي هناك أدلة قوية ضد المواصفات الخطية، كما تم العثور على نفاذ سعر الصرف إلى التضخم فقط للاستجابة الخطية للتغيرات في سعر الصرف الموازي.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، سعر الصرف، سعر الصرف الموازي، عدم التماثل، نفاذ سعر الصرف، نماذج الانحدار للانتقال السلس.

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا حيث يعتمد في مجمل صادراته على المحروقات بنسبة تجاوزت 98%، وبالنسبة لسعر الصرف الجزائري، فقد تبنت الجزائر سعر صرف عائم مدار بعد تجربة طويلة في نظام سعر الصرف الثابت ونظام الربط إلى سلة من العملات، والتي بنيت على أساس تركيز قوي للدولار الأمريكي. لكن سياسات الصرف المعتمدة هذه والموصي بها من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد فشلت في تحقيق أهدافها. بعد نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، سجلت حوالي 40 % من المعاملات التجارية المنفذة عبر السوق الموازي في القطاع غير الرسمي عندما تجاوزت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل اليورو في السوق الموازي 40 %. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري منذ برنامج التعديل خلال التسعينيات يخبرنا اليوم أن له تأثير مباشر على السعر المحلي (تصبح السلع الجاهزة والمداخلات المستوردة أكثر تكلفة بالعملة المحلية). (SiMohammed, 2015). إن درجة انتقال التغيرات في سعر الصرف إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك (IPC) (Pass-Through) تكون دالة على معدل التحويل إلى أسعار السلع المستوردة للحصة التي تشغلها الواردات في سلة السلع الاستهلاكية وردة فعل المنتجات المحلية على تحركات سعر الصرف. وطرح تايلور (Taylor, 2000) الفرضية القائلة بأن استجابة الأسعار لتقلبات أسعار الصرف تعتمد بشكل إيجابي على التضخم. وتميل بيئة التضخم المرتفعة إلى زيادة مدى النفاذ. وبالتالي، فإننا نهدف إلى استكشاف إمكانية الاعتماد المتبادل لـ (ERPT9) على بيئة التضخم بطريقة غير خطية. ولقد تم تحليل هذه العلاقة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك (IPC) في دراسات تجريبية عديدة إلا أنه تم في كثير من الأحيان اعتبار نفاذ سعر الصرف إلى الـ (IPC) علاقة خطية متماثلة، لذلك سوف نقوم في هذا البحث باختبار وتحليل وجود علاقة لا خطية (NONLINEARITIES) واحتمال وجود عدم التماثل (ASYMMETRIES) في هذه العلاقة. من أجل ذلك نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى أثر نفاذ سعر الصرف إلى التضخم واحتمال وجود لاختية وعدم تماثل بين المتغيرين في الجزائر؟

فرضيات البحث

1. أثر نفاذ سعر الصرف إلى التضخم يشكل علاقة لا خطية بين المتغيرين.
2. هناك استجابة متماثلة (Asymmetric) في التضخم للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف.

أهداف البحث

يهدف بحثنا إلى:

- معرفة وتحليل أثر نفاذ سعر الصرف إلى التضخم في الجزائر.
- اختبار ما إذا كانت العلاقة بين سعر الصرف والتضخم علاقة لا خطية عكس ما جاء في الدراسات السابقة الخاصة بالجزائر، لأن كل الدراسات على حالة الجزائر اعتبرت العلاقة فيما بين هذين المتغيرين علاقة خطية والأثر خطي لذلك استخدمنا نماذج غير خطية لم يسبق استخدامها في هذه الحالات.
- اختبار مدى فعالية سعر الصرف الموازي بدلا من سعر الصرف الاسمي والمقارنة بينهما.

⁹ ERPT: Exchange Rate Pass-Through (نفاذ سعر الصرف إلى التضخم).

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج التحليلي الوصفي من أجل وصف المتغيرات الخاصة بالدراسة في الجزائر. واعتمدت في الجانب التطبيقي على الأسلوب القياسي والإحصائي من أجل اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة. وذلك من خلال استخدام نماذج قياسية حديثة وهي نماذج الانحدار للانتقال السلس (Smooth Transition Regression Models) لعينة من البيانات السنوية.

الدراسات السابقة

1. دراسة (Reginaldo P. Nogueira Júnior and al. (2007) بعنوان: «Exchange rate Pass-Through Into

Inflation :The Role of Asymmetries and Nonlinearities »

اعتمدت هذه الدراسة على مؤشر أسعار المستهلك في بعض الدول المتقدمة والناشئة، من أجل دراسة أثر نفاذ سعر الصرف إلى التضخم، ومن أجل ذلك تم استخدام نماذج الانتقال السلس (Smooth transition Regression Models). دلت النتائج على مدى أهمية اللاخطية بين التضخم وسعر الصرف في بعض الدول، وقد تم اكتشاف لاخطية العلاقة بين المتغيرين في أربع دول، وعدم تماثل في استجابة التضخم للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف في اثنين من الدول.

2. دراسة (Nidhaleddine Ben Cheikh (2012) بعنوان: «Asymmetric Exchange Rate Pass-Through in the

Euro Area: New Evidence from Smooth Transition Models»

تبحث هذه الدراسة في وجود سلوك غير متماثل في نفاذ أسعار الصرف (ERPT) إلى التضخم (IPC) في 12 دولة في منطقة اليورو، باستخدام نماذج الانتقال السلس غير الخطية، يختبر الباحث عدم التناسق فيما يتعلق بالاتجاه وحجم تغيرات سعر الصرف. فمن ناحية، وجد أن 5 دول فقط من أصل 12 دولة تظهر نفاذاً غير متماثل فيما يتعلق بارتفاع أسعار الصرف وانخفاض قيمتها. النتائج مختلطة إلى حد ما مع عدم وجود دليل واضح حول اتجاه عدم التماثل. من ناحية أخرى، يشير الباحث إلى أدلة قوية على أن (ERPT) يستجيب بشكل غير متماثل لحجم تغيرات أسعار الصرف. تم العثور على درجة (ERPT) لتكون أعلى للتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف من تلك الصغيرة في 9 من أصل 12 دولة.

3. دراسة (Ali BendobKamel Si Mohammed (2015) بعنوان: «Exchange Rate Pass - Through in Algeria»

استخدمت الدراسة نماذج ال VAR من أجل دراسة وتحليل سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2002-2011، وباستخدام مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج، تم تحليل نفاذ أسعار الصرف مقابل الدينار الجزائري والمتمثلة في الدولار واليورو، خلصت الدراسة إلى أن النفاذ إلى أسعار المستهلك تم بشكل كامل باستخدام سعر صرف اليورو عكس الدولار. أما نفاذ سعر الصرف إلى أسعار المنتج كان ضعيفاً. بالنسبة لإحداث صدمات في العرض (سعر النفط) أدى إلى تقلبات هامة في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 30% وضئيلة في مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 5% فقط.

4. دراسة (Ait YAHIA Samir (2017 و RAIS FOUDIL بعنوان: «Exchange Rate Pass-Through to Consumer

Prices: Case of Algeria»

تبحث هذه الدراسة في درجة تقلبات أسعار الصرف في أسعار المستهلك (CPI) في الجزائر بين الربع الأول من 1995 والربع الرابع 2015 بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام تحليل التباين. وجدت الدراسة أن نفاذ سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة كبير وهام وكان أكثر أهمية في تفسير ظاهرة التضخم المتزايد في الجزائر من

المتغيرات الأخرى، على الرغم من أن السلطات منذ سنة 1995 سعت إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) مقابل سلة عملات مرجحة على أساس أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر.

5. دراسة (2018) Lynda MIZI ALLAOUA & Mohammed ACHOUCHE بعنوان «Fear of Floating And Exchange Rate Pass Through To Ipcation in Algeria»

تطرق هذه الدراسة إلى هدف مزدوج: (1) تحديد نظرية "الخوف من التعويم" للجزائر، باستخدام المؤشرات المحددة في الأعمال التجريبية لـ Calvo et Reinhart (2002) و Hausmann et al (2000) (2) تقييم أحد تفسيرات هذه النظرية، الانتقال القوي من تخفيض قيمة العملة إلى التضخم. نتائج الدراسة أثبتت أن احتمالات التغيرات في سعر الصرف $DZ/\$$ واحتياطيات النقد الأجنبي، بناءً على البيانات الشهرية للفترة 1990-2015، تصنيف الجزائر بين الدول التي تخشى التعويم. تم تطبيق نموذج VAR واستناداً إلى (2007) Mc Carty، على أساس البيانات ربع السنوية للفترة 2000-2016، يظهر أن مستويات التضخم الثلاثة، مؤشرات أسعار الاستيراد ومؤشرات أسعار المنتج والرقم القياسي لأسعار المستهلك تستجيب لسعر الصرف $DZ/\$$ وليس سعر الصرف DZ/EU .

6. دراسة (2019) TOUBINE ALI & al بعنوان « Pass-Through Du Taux De Change Et Ipcation En Algerie »

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر، أي دراسة رد فعل الأسعار المحلية على التغير في سعر الصرف للفترة 1990-2016، باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) مع أربعة متغيرات هي، سعر الصرف الفعلي الاسمي، والتضخم، والقروض المقدمة للقطاع الخاص، وأخيراً معدل السيولة. وجدت الدراسة أن السببية (Granger Causality) تشير إلى أن سعر الصرف الاسمي والانتماء هما اللذان يسببان التضخم في الجزائر. يشير تحليل Choleski إلى أن التضخم يساهم بجزء كبير في تحديد تباين الخطأ المتوقع. توضح دراسة الاستجابة الدفعية أن انخفاض سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى انخفاض التضخم المستورد. ويمكن تفسير ذلك من خلال السيطرة على التضخم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع تحديد هدف تضخم بنسبة 3% في سنة 2001 وإدخال أدوات جديدة مثل استعادة السيولة. في الأخير استنتج الباحث أن هناك عوامل أخرى ذات طبيعة داخلية تحدد التضخم في الجزائر، وهي حجم السوق الموازي، وتحرير الأسواق المحلية وتوقعات الوكلاء الاقتصاديين.

أولاً/الجانب النظري

1. سعر الصرف وسياساته في الجزائر

1.1 سياسة سعر الصرف

اتبعت الجزائر عدة سياسات لسعر الصرف اختلفت من مرحلة إلى أخرى، أولها مرحلة تثبيت الدينار بعد الاستقلال وإلى غاية سنة 1974، ثم مرحلة الربط إلى سلة من العملات إلى غاية سنة 1987، إلا أن السلطات لم تعط اهتماماً لسياسة سعر الصرف حتى سنوات التسعينات، حيث دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي. وهذه المرحلة أي التسعينات عرفت تخفيضات عديدة للدينار الجزائري، مع تطبيق سياسات التعديل الهيكلي لـ (FMI) في 1991، شرعت السلطات النقدية الجزائرية في تخفيض رسمي أولي للدينار الجزائري بنسبة 22% مقارنة بالدولار الأمريكي. وبالتالي، ارتفع سعر USD / DZD من 18.5 إلى 22.5، بعدما كان 4.9 دينار للدولار الواحد سنة 1987، صاحب هذا القرار تدابير أخرى لتمكين البلد من الانفتاح على التجارة الخارجية وبالتالي وضع حد لأنظمة تراخيص الاستيراد والتصدير. ومن سنة 1991 إلى 1994، وبموجب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي كان أحد أهدافه هو تصحيح اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار (الافراط في التقييم). وخلال سنة 1994 قامت السلطات بالتخلي عن نظام الصرف الثابت

لتتبني نظام سعر الصرف الموعوم المدار. (مرغيت، 2015). وأتاح تحرير التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف الذي بدأ في أبريل 1994 كجزء من تنفيذ برنامج الاستقرار، الشروع في إعادة موازنة الأسعار النسبية من خلال تعديل سعر صرف الدينار، مدعوما بصرامة مالية وقيمة مناسبة. في هذا الإطار جعلت أهمية إعادة تكوين احتياطات النقد الأجنبي من الممكن إنشاء قابلية تجارية فعالة لتحويل الدينار. وبالإضافة إلى ذلك فإن بدء جلسات التثبيت في أكتوبر من نفس السنة كرس الانتقال من نظام سعر الصرف "الثابت" إلى نظام سعر الصرف المدار. (Bank of Algeria, 2014).

2.1 نظريات سعر الصرف الموازي

هنالك ثلاث وجهات نظر أو نماذج مختلفة في الأدبيات الاقتصادية قامت بتحليل الأسواق الموازية للصرف الأجنبي ودراسة آثارها على النقد الأجنبي وعلى الاقتصاد. أولى هذه النماذج وأقدمها هي نموذج التجارة الحقيقية، فهي تعتبر نماذج توازن جزئي، لأنها تعتمد على التركيز على سوق الصرف الموازي في حد ذاته مهمة تفاعلاته مع باقي الاقتصاد. حيث ترى هذه المقاربة وتفترض أن الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الموازي يكون من أجل تمويل السلع الأجنبية المهربة أي الواردات المهربة، أما بالنسبة لعرض العملة الأجنبية فيكون من أجل التهريب غير الشرعي نحو الخارج للسلع المحلية. إذ تخلص هذه النظرية إلى أن المستوردين يقومون بتهريب السلع الأجنبية طالما كانت الرسوم الجمركية مرتفعة على الواردات، وذلك من أجل تحقيق الأرباح، ومن ناحية أخرى فإن المصدرين يقومون بتهريب الصادرات نحو الخارج كلما كانت علاوة السوق الموازي أكبر من إعانات التصدير. (قماش، 2020).

أما النموذج الثاني فيتمثل في نماذج توازن المحفظة أو استبدال العملة، حيث يرى هذا المنهج أن الطلب على النقد الأجنبي يعتمد أيضا على تكوين محفظة الأوراق المالية وليس فقط على دافع المعاملات كما في النموذج السابق. ويبدو أن منهج توازن المحفظة والذي يرتبط بدافع استبدال العملة مناسبا جزئيا لشرح نمو علاوة السوق الموازي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع والدول التي يسودها عدم اليقين الكبير حول السياسات الاقتصادية. يساعد هذا المنهج في شرح سلوك المتعاملين في الدول النامية حيث يقومون باستبدال العملة المحلية بالنقد الأجنبي كتحوط ضد انخفاض قيمة عملتهم المحلية. (Oluremi, 2015) وأخيرا النموذج النقدي، والذي يؤكد على العوامل النقدية ودورها في تغير سلوك سعر الصرف في الأسواق الموازية.

3.1 واقع سعر الصرف الموازي في الجزائر

إن افتقار العملة لقابلية التحويل يمكن أن يسبب عائقا خطيرا أمام التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية بالنسبة لرأس المال أو الخدمات أو السلع، هذا المشكل يؤدي إلى تطور سوق الصرف الموازي في كثير من الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل (KAUFFMANN, 2008)، كما بالنسبة للجزائر فإن تطور السوق الموازي تفاقم بسبب الإدارة المدارة لسعر الصرف وتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال التخطيط المركزي (GUENDOUZI, 2008).

إن القيود التي وضعتها الجزائر على التعاملات في العملة الأجنبية أدت بشكل كبير إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازي لسعر الصرف الأجنبي، وإن مجمل السياسات التي انتهجتها الجزائر لم تقض على الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. هذا السوق قديم نسبيا في الجزائر حيث أن السياسة التي اتبعتها هذه الأخيرة والمتتمثلة في إدارة سعر الصرف ووضع قيود على التعامل في الصرف الأجنبي أدى إلى تطور هذه الأسواق الموازية وتطور التعامل فيها من طرف المتعاملين. في البداية كان التعامل في هذه الأسواق يتم عن طريق وسطاء العملة والذين يحصلون على مقابل نظير سعيهم بين الطرفين أي البائع والمشتري ويتم ذلك في سرية تامة، إلا أنه وبعد إحداث اصطلاحات على سعر الصرف أصبحت التعاملات في الصرف الأجنبي تتم مباشرة وبصفة علنية في الأماكن العامة. وفي سنة 1972 نمت علاوة سوق الصرف الموازي

بنسبة 30% و 70%. وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وانخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، شهدت هذه الفترة ارتفاع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، حيث ارتفعت علاوة سعر السوق الموازي إلى حوالي 500 (FMI, 2006)%. ونتيجة للتخفيضات التي شهدتها الدينار سنة 1994، وأعقب ذلك التحويل التجاري للدينار، انخفضت علاوة السوق الموازي لتصل إلى 13% سنة 1999. وسنة 2006 بلغ سعر الصرف الموازي 167.82 دينار للدولار الواحد، كما سجل سنة 2009 قيمة 176.47 دينار للدولار كأعلى قيمة حيث بلغت نسبة الارتفاع (105.2%).

تم المبالغة في تقييم الدينار خلال الفترة 1974-2000 باعتبار أن الهامش الموجب بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي هو مقياس للمغالاة في التقييم. (Achouche & Kherbachi, 2006)، لكن في الواقع وفي البلدان التي يكون فيها السوق الموازي مهماً كما هو الحال في الجزائر.

2. تطور معدل التضخم في الجزائر

تميز معدل التضخم بالتذبذب خلال مختلف الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فقد تطور بشكل مطرد منذ سنة 1970 حيث انتقل من 4.8% إلى 9.3% في سنة 1989 ووصل إلى أعلى مستوى له سنة 1978 أي 15.6%. (MEHYAOUI, 2019). ولقد مر بمرحلتين رئيسيتين الأولى (1990-1996) أثناء تنفيذ الاتفاقيات الاحتياطية وبرنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، والتي تميزت بمعدلات تضخم عالية في سنتي 1992 و 1995 على التوالي وبلغت ذروتها 31.67% و 29.78%. هذه الزيادة غير المتوقعة في معدل التضخم هي نتيجة للاتفاقية الاحتياطية الثانية لعام 1991 والتي ركزت على سياسة الانكماش في الطلب والانخفاض الكبير في سعر العملة الوطنية. (Benadda & Benslimane, 2018).

ففي تلك المرحلة مرت الجزائر بأزمات خطيرة سياسية وأمنية، أثرت سلباً على اقتصادها. وتعرض الدينار الجزائري لتخفيضات متتالية من خلال تطبيق سياسات التعديل الهيكلي الموصى بها من طرف صندوق النقد الدولي، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم. ولقد سجل التضخم نسبة ضئيلة تعتبر أدنى نسبة له سنة 2000 بنسبة 0.34%، إلا أنه عاد ليأخذ منحى نحو الارتفاع سنة 2001، وكان ذلك نتيجة عملية طبع النقود وزيادة الأجور، وزيادة ضخ الكتلة النقدية من الخزينة نحو البنوك. وبعد فترة من استقرار الأسعار، نجحت الجزائر في احتواء التضخم عند حوالي 4% على الرغم من بعض الارتفاعات في الأسعار في سنتي 2004 و 2009، والتي كانت بشكل أساسي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع العالمية، ثم انتعش التضخم وعرف ارتفاعاً غير مسبوق في أوائل سنة 2012. لكن بعد ذلك وفي سنتي 2013 و 2014 تباطأ نمو التضخم.

ثانياً: الطريقة والأدوات

1. النماذج والمقاربات القياسية

1.1 نموذج الانحدار للانتقال السلس (STR) Smooth Transition Regression Model

نموذج الانحدار للانتقال السلس (STR) هو نموذج انحدار غير خطي يمكن اعتباره تطوراً إضافياً لنموذج الانحدار (the switching regression model) الذي قدمه Quandt (1958). ويعتبر نوعاً من نماذج السلاسل الزمنية غير الخطية التي تهتم بالتغيرات غير العشوائية Deterministic Changes عبر الزمن في الملاحظات. ونظراً لأن الانتقال السلس بين الأنظمة غالباً ما يكون أكثر ملاءمة وواقعية من الانتقال المفاجئ فإن نماذج الانتقال السلس استخدمت في حالات مثل نفاذ سعر الصرف إلى التضخم، ويعطى نموذج (STR) كالتالي (Teräsvirta, 2015):

$$Y_t = \phi'Z_t + \theta'Z_t G(\gamma, c, s_t) + u_t, u_t \sim iid(0, \sigma^2), t = 1 \dots T \dots (1)$$

حيث

s_t : متغير الانتقال The transition variable

G : دالة الانتقال The transition function

γ : يقيس سرعة التعديل بين نظامين متطرفين

c : عتبة دالة الانتقال

G ترمز إلى دالة انتقال مستمرة مقيدة عادةً بين 0 و 1. (VanDijk & Terasvirta, 2002)

وبسبب هذه الخاصية لا يمكن فقط تفسير الحالتين المتطرفتين بالنموذج ، ولكن أيضاً سلسلة متصلة من الحالات التي تقع بين هذين الطرفين. معلمة الانحدار $\gamma > 0$ هي مؤشر على سرعة الانتقال بين 0 و 1 ، بينما تشير معلمة العتبة c إلى مكان حدوث الانتقال. عادة ما يكون متغير الانتقال s_t أحد المتغيرات المفسرة (التوضيحية) أو متجه الزمن.

يعد الاختيار السلس اللوجستي (LSTR) أحد الخيارات الشائعة لدالة الانتقال والمعبر عنه كما يلي:

$$G(\gamma, c, s_t) = 1 + \exp\{-\gamma(s_t - c)\}^{-1} \quad \gamma > 0 \dots (2)$$

ويعد النموذج الأكثر شيوعاً لدالة الانتقال LSTR1 هو كما يلي:

$$G_1(\gamma, c, s_t) = \frac{1}{1 + e^{-\gamma(s_t - c)}}$$

حيث

G_1 هي دالة متزايدة بشكل رتيب لمتغير الانتقال s_t محصورة بين 0 و 1.

بالإضافة إلى ذلك فإن $G_1(\gamma, c, s_t) = 0.5$ لذلك يمكننا القول أن معلمة الموقع أو عتبة دالة الانتقال c تمثل نقطة الانتقال بين النظامين المتطرفين. (Kavkler & Mikek, 2008)

2. متغيرات الدراسة ومصادرها

في هذه الدراسة سنختبر بعض المتغيرات المهمة والمتمثلة في التضخم وسعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي، من أجل الكشف عن اللاخطية المحتملة فما يخص استجابة التضخم للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، وأيضاً متغير فجوة الإنتاج ومستوى التضخم. أما فيما يخص مصادر هذه البيانات فهي تتمثل في موقع UNIV.sherbrooke لكل من سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، موقع (Reinhart & Zombanakis, s.d.) بالنسبة لسعر الصرف الموازي للفترة (1970-1998) وموقع Financial Data للفترة ما بين 1999-2009 وباقي السنوات من السوق السوداء. أما أسعار البترول فتم الحصول عليها من موقع OPEC.

3. استقرارية السلاسل الزمنية

يقترح Kapetanios و Shin و Shell (2003) اختباراً من نوع Dickey-Fuller و يفترض هذا الاختبار أن معلمة العتبة c تساوي 0 في دالة الانتقال السلس، و يستخدم اختبار جذر الوحدة غير الخطي الذي اقترحه (Kapetanios, Shin, & Snell, 2003)، و يتم تطبيقه من أجل اختبار خاصية التعديل غير الخطي وذلك بإضافة مؤشر دالة الانتقال، فبالنسبة لـ ESTAR يعطى (KSS) على الشكل التالي (LIU & Ling-Y, 2010):

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} [1 - \exp(-\theta y_{t-1}^2)] + \varepsilon_t (\theta \geq 0) \dots (3)$$

حيث

$$\gamma : \text{ معلمة غير معرفة و } \varepsilon \sim iid(0, \sigma^2)$$

$$[1 - \exp(-\theta y_{t-1}^2)] : \text{دالة الانتقال الأسّي في اختبار التعديل غير الخطي.}$$

$$H_0: \theta = 0 : \text{الفرضية الصفرية}$$

$$H_1: \theta > 0 : \text{الفرضية البديلة}$$

بالنسبة للفرضية الصفرية فإن y يتبع مسار جذر وحدة خطي، أما الفرضية البديلة فإنه يوجد مسار غير خطي لـ (ESTAR).

إن (KSS) يقترح إعادة قياس المعادلة (3) وذلك بحساب تقريبي للفرق الأول لسلسلة Taylor لتحديد المعادلة (3) والحصول على الانحدار الإضافي المعطى بـ:

$$\Delta y_t = \delta y_{t-1}^3 + \varepsilon_t \quad (4)$$

وحيثما يكون الارتباط الذاتي للأخطاء في المعادلة (4) متسلسلاً، فإن الانحدار للمعادلة (4) يصبح:

$$\Delta y_t = \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta y_{t-j} + \delta y_{t-1}^3 + \varepsilon_t \quad (5)$$

يتم تحديد التأخر (the lag) عن طريق نماذج (AR) وإضافة ρ وذلك من أجل تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء.

تعطى القيمة الحرجة المقاربة لإحصائية Kapetanios (t_{NL}) كالتالي:

$$t_{NL} = \hat{\delta} / s \cdot e \cdot (\hat{\delta})$$

حيث $\hat{\delta}$ هو عبارة عن تقدير لـ δ عن طريق (OLS) و $(\hat{\delta}) \cdot e \cdot s$ هو الخطأ المعياري لـ $\hat{\delta}$.

إحصائيات t_{NL} لا تتبع التوزيع الطبيعي القياسي المقارب.

ثالثاً: النتائج القياسية ومناقشتها

1. النتائج القياسية

1.1 نتائج تقدير نموذج STR

1.1.1 نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test Results) (KSS)

من خلال نتائج الجدول (1) وعند مستوى معنوية 5 % نستنتج ما يلي:

(t) المحسوبة = 2.01 وهي أصغر من (t) الجدولية والتي تساوي -2.22 (بالقيمة المطلقة) وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة، يمكن القول أن سلسلة التضخم (IPC) غير مستقرة في المستوى فنقوم بإجراء الفرق الأول وأن الاحتمال أقل من 1%، وكذلك تم الحصول على أن سلسلة العرض النقدي (MS) وسلسلة أسعار البترول (OILP) غير مستقرتين في المستوى واستقرتا بعد إجراء الفرق الأول وأن الاحتمال أقل من 1%. وبالنسبة لسلسلة متغير فجوة الإنتاج (OUTPUTGAP) استقرت بعد إجراء الفرق الأول وأن الاحتمال أقل من 5%، أما بالنسبة لسلسلة سعر الصرف الاسمي (NER) فهي مستقرة في المستوى نظراً لأن الاحتمال أقل من 5% (أنظر ملحق 1).

2.1.1 تحديد الجزء (AR Part) Specifying the

في البداية يتم تحديد النموذج الخطي (AR) لتحديد نموذج (STR)، استخدام متغير داخلي واحد مع مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغيرات غير العشوائية، ثم تحديد عدد التأخرات لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وادخال المتغير الصوري من أجل استقرار الجزء الخطي.

3.1.1 نتائج المواصفات اللاخطية

أكد (Terasvirta 1998) على ضرورة اختبار وجود اللاخطية، لذلك سوف نقوم بالتحري عما إذا كان مستوى التضخم يؤثر على (ERPT) بشكل غير خطي. ومن الضروري أيضاً رفض الفرضية الصفرية للخطية من أجل استخدام نموذج غير خطي.

مما يسمح لنا بتحديد متغيرات الانتقال وكذا نوع النموذج غير الخطي، فإما أن يكون نموذج (LSTR1) (مع متغير انتقال واحد) أو (LSTR2) (مع اثنين من متغيرات الانتقال).

يتم صياغة الفرضية العدمية للخطية على النحو التالي:

$$H_0: \theta = 0 \text{ الفرضية الصفرية للخطية}$$

ومن أجل اختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار LM-type و F-distribution. ويتمثل إجراء الاختبار باستخدام كل متغير مستقل كمتغير انتقالي وتنفيذ اختبار دلالة (F) نظراً لخصائصه الإحصائية. وفي حالة تم رفض الفرضية العدمية لمختلف الحالات، فإنه يتم اللجوء إلى استخدام المتغير الأقوى من حيث رفض الفرضية العدمية بمعنى أدنى قيمة حرجة أي أصغر قيمة لـ P-value (Terasvirta & Timo, 1998).

والنتائج موضحة في الجدول (2)، نستنتج أن هنالك أدلة قوية ضد الخطية، وأن التأخر الأول للتضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي، هي متغيرات مسؤولة عن السلوك اللاخطي للتضخم. وبالتالي يمكن اعتماد هذه المتغيرات كمتغيرات انتقال في دالة رد الفعل. ونلاحظ أيضاً أن تأخر الأول للتضخم أعطانا أدنى قيمة لإحصائية F المحسوبة الخاص برفض الفرضية العدمية للخطية (أنظر ملحق 2).

وحسب نتائج التقدير فإن استجابة التضخم لتأخرها الأول $ipc(t-1)$ وسعر الصرف والكتلة النقدية بالإمكان نمذجتها عن طريق (LSTR).

في هذه الحالة يمكن كتابة نموذجنا اللاخطي الذي يعتبر التأخر الأول للتضخم كمتغير انتقال على الشكل التالي:

$$IPC_t = (\alpha_1 + \beta_1 IPC_{t-1} + b_{MS1} MS_t + b_{NER1} NER_t + b_{outgap1} OUTGAP_t + b_{oilp1} OILP_t) + (\alpha_2 + \beta_2 IPC_{t-1} + b_{MS2} MS_t + b_{NER2} NER_t + b_{outgap2} OUTGAP_t + b_{oilp2} OILP_t) * G(\gamma, c, IPC_{t-1}) + \varepsilon_t \dots (6)$$

حيث

IPC: معدل التضخم، MS: الرصيد النقدي، NER: سعر الصرف الاسمي، OILP: أسعار البترول، G: دالة الانتقال، γ : يقيس سرعة التعديل، c: عتبة دالة الانتقال. OUTGAP: يعبر عن فجوة الإنتاج.

1.3.1.1 التضخم كمتغير انتقال: IPC as transition variable

من بين النتائج (أنظر ملحق 3) التي تم التوصل إليها هي اللاخطية الموجودة في (ERPT) وهذا يتوافق مع نتيجة دراسة (Marazzi & al., 2005) ودراسة (Nogueira & León-Ledesma, 2007).

قيمة (ERPT) تساوي (-1.6) عندما يكون معدل التضخم أقل من 1.69، ولكن بعد هذا المستوى يصبح (ERPT) كاملاً تقريباً عن طريق الوصول قيمة 1.78.

نلاحظ أن $b_{NER2} > b_{NER1}$ ، مما يعني قوة الاستجابة للتغيرات في سعر الصرف من قبل التضخم عندما يتجاوز التأخر الأول لهذا الأخير مستوى العتبة.

الأثر الصافي للتأخر الأول للتضخم على نفسه يساوي $(\beta_1 + \beta_2 = 0.2661)$ أما سعر الصرف فبلغ أثره الصافي على التضخم $(b_{NER2} + b_{NER1} = 0.1842)$ ، وهي استجابة لا متماثلة Asymmetric في التضخم للتغير في سعر الصرف. ذلك يتوافق مع نتيجة دراسة (Reginaldo P. Nogueira Júnior, 2007).

- معلمة سرعة الانتقال $\gamma^{ipc(t-1)}$ قيمتها 13.63، وهذا دليل على الانتقال السلس بين نظامي التضخم.

وباستخدام سعر الصرف الموازي بدلا من سعر الصرف الاسمي تحصلنا على النتائج التالية:

- هناك أدلة ضد المواصفات الخطية، ويعتبر التضخم والكتلة النقدية كمتغيرات مسببة للاخطية التضخم.

بعد تقدير نموذج (LSTR1) تم العثور على (ERPT) لخطية الاستجابة للتغيرات في سعر الصرف الموازي. ووجدنا أن قيمة سرعة الانتقال معتدلة تدل على الانتقال السلس، وفي الأخير لا يوجد تأثير لفجوة الإنتاج.

2.3.1.1 سعر الصرف كمتغير انتقال Exchange Rate as transition variable

في هذا الجزء سوف نقوم باختبار أثر التغيرات في أسعار الصرف على التضخم من خلال استخدام سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي ونقارن بينهما وذلك من خلال تقدير نموذج (LSTR1). حيث جاءت النتائج في الجدول (4) (أنظر الملحق 4).

من خلال نتائج التقدير باستخدام سعر الصرف الاسمي والموازي كمتغيرين للانتقال لدالة رد الفعل، نستنتج أن قيمة كل من العتبة وسرعة الانتقال تختلفان عن بعضهما. وهذه النتيجة تشير إلى دور أزمة سعر الصرف في الجزائر في زيادة (ERPT).

كما أظهرت النتائج فعالية سعر الصرف الموازي كمتغير انتقال.

2. مناقشة النتائج

قبل تقدير نموذج (LSTR) قمنا باختبار اللاخطية بين متغيرات الدراسة الأهم وهي سعر الصرف الاسمي والتضخم، ومتغيرات النموذج الأخرى المتمثلة في أسعار البترول، الكتلة النقدية وفجوة الإنتاج. وأشارت النتائج إلى وجود لاخطية في نفاذ سعر الصرف إلى التضخم. ووجدنا أن سعر الصرف الاسمي والكتلة النقدية والتأخر الأول للتضخم مسببة للاخطية في استجابة للتضخم. هذا يعني أن التضخم يعتمد على السياسة النقدية (فيما يخص تخفيض سعر الصرف أو رفعه) في استجابته لتغيرات أسعار الصرف. وبعد تقدير نموذج (LSTR1) عرض لنا (ERPT) بنية لا خطية. ووجدنا أيضا أن التضخم لا يستجيب لمحدداته بالطريقة نفسها خاصة سعر الصرف وأنه يعتمد على بيئة التضخم. ومن خلال تحليل دالة الانتقال فإن فترة انهيار الدينار هي التي يكون فيها الحد الأقصى لـ (ERPT). تأثير أكبر باستخدام سعر الصرف الموازي، وهذا دليل على فعاليته في الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

تسمح المنهجية المطورة حديثا لانحدار الانتقال السلس بإجراء تغييرات مستمرة وسلسلة في الأنظمة، فهيتسمح بنمذجة التغيرات الهيكلية وعدم التماثل في ديناميكيات المتغيرات، والعديد من التطبيقات الأخرى، أهمها نمذجة أسعار الصرف. في هذه الورقة كان هدفنا هو دراسة وتحليل نفاذ سعر الصرف إلى التضخم في الجزائر، بمعنى آخر قمنا بفحص ردة فعل مؤشر أسعار المستهلكين للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف بنوعيه الاسمي والموازي. من خلال نتائج دراستنا وجدنا أنه يمكن القول بصحة الفرضية الأولى، فقد أظهرت النتائج أن هناك أدلة قوية للمواصفات اللاخطية، وأن التأخر الأول للتضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي، هي متغيرات مسؤولة عن السلوك اللاخطي للتضخم. كما تم إيجاد أن هناك استجابة لامتثالة (Asymmetric) في التضخم لحجم التغيرات في سعر الصرف وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية. كما توافقت نتائجنا مع فرضية تايلور القائلة بأن الأسعار تستجيب بشكل ايجابي لتقلبات سعر الصرف معتمدة في ذلك على بيئة التضخم. مراحل الارتفاع في التضخم تزامنت مع تخفيضات في قيمة الدينار، وارتفاع سعر الصرف. وقد أظهر تحليل دالة الانتقال أن (ERPT) يبلغ حده الأقصى في فترة انهيار الدينار.

لائحة المراجع:

1. عبد الحميد مرغيت. (2015). سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، ص 486-487.
2. نجيب قماش. (2020). إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 45-46. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف 1، الجزائر.
3. Achouche, M., & Kherbach, H. (2006). *Le Dinar algérien, monnaie sur ou sous-évaluée : Une approche par le taux de change réel et la théorie de la PPA. Les Cahiers du MECAS, N° 2, P133. Récupéré sur <https://mecas.univ-tlemcen.dz/assets/uploads/Archives/mecas02/13-Kherbach.pdf>*
4. Bank of Algeria. (2014). *Présentation Du Marche Interbancaire Des Changes. Récupéré sur <https://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint1.htm>*
5. Benadda, M., & Benslimane, H. (2018). *Pass-Through Du Taux De Change Et Inflation En Algérie : Une Analyse En Modele Var. Revue De Recherches Et Etude « ELISA », N°3, P529.*
6. FMI. (2006). *Algérie : questions choisies, Rapport de recherche, N°05/51. P82.*
7. GUENDOUI, B. (2008). *le marché des changes : entre l'officiel et l'informel. Revue Campus n°11, P4. Récupéré sur <http://revue.ummto.dz/index.php/campus/article/view/125>*
8. Kapetanios, G., Shin, Y., & Snell, A. (2003). *Testing for a unit root in the nonlinear STAR framework. Journal of Econometrics 112, P359 – 379. doi:doi:10.1016/j.phpro.2010.07.015*
9. KAUFFMANN, P. (2008). *l'union monétaire européenne, Ed Presses université de bordeaux. P21.*
10. Kavkler, A., & Mikek, P. (. (2008). *Nonlinear Econometric Models: The Smooth Transition Regression Approach. Récupéré sur Research Gate: <https://www.researchgate.net/publication>*
11. LIU, C.-c., & Ling-Y, H. (2010). *KSS Unit root test of nonlinearity and nonstationarity in china's agricultural futures markets. (P. P. 3, Éd.) Récupéré sur Published by Elsevier Ltd.*
12. Marazzi, M., & al., e. (2005). *Exchange rate pass-through to US import prices: some new evidence , International Finance Discussion Paper, n° 832. (B. o. System, Éd.) International Finance Discussion Paper, n° 832.*
13. MEHYAOUI, O. (2019). *Les Déterminants de l'Inflation en Algérie : Etude Empirique. P162. Université d'Oran 2, Faculté des Sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion.*

14. Nogueira, J. M., & León-Ledesma. (2007). *Exchange rate pass-through into inflation: the role of asymmetries and nonlinearities*. Department of Economics, University of Kent, Canterbury.
15. Oluremi, O. (2015). *Determination of Parallel Market Exchange Rate Premium*. scientific research publishing, Modern Economy, P290. Récupéré sur https://www.scirp.org/pdf/me_2015021514593868.pdf
16. Reinhart, C. M., & Zombanakis, M. A. (s.d.). *Professor of the International Financial System John F. Kennedy School of Government Harvard University, 79 JFK Street Cambridge, MA*. Récupéré sur <http://www.carmenreinhart.com>
17. SiMohammed. (2015). *Exchange Rate Pass - Through in Algeria*. Mediterranean Journal of Social Sciences, P195.
18. Taylor, J. (2000). *Low inflation, pass-through and the pricing power of firms*. European Economic Review.
19. Terasvirta, & Timo. (1998). *Modelling economic relationships with smooth transition regressions*. (M. Dekker, Éd.) New York: In Handbook of Applied Economics Statistics.
20. Teräsvirta, T. (2015). *Smooth Transition Regression Modeling*. (C. B. Cambridge Books Online, Éd.) Récupéré sur <http://dx.doi.org/10.1017/CBO9780511606885.007>
21. VanDijk, D., & Terasvirta, T. a. (2002). *Smooth transition autoregressive models – a survey of recent developments*. Econometrics Reviews, P21.

الملاحق

ملحق (1)

جدول: (1) نتائج اختبار جذر الوحدة (KSS) Unit Root Test Results

السلسلة	KSS	مستوى المعنوية 5%	الاحتمالية	درجة التكامل I(d)
IPC	6.41	2.22-	0.0000	I(1)
MS	7.80	2.22-	0.0000	I(1)
NER	3.36	2.22-	0.0323	I(0)
OILP	8.27	2.22-	0.0000	I(1)
OUTPUTGAP	4.52-	2.22-	0.0160	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة ببرنامج Eviews

*تم الحصول على القيم الحرجة المقاربة لإحصاءات t_{NL} المذكورة في الجدول عبر محاكاة عشوائية مع (T=1000) و (T=50000) تكرار.

ملحق (2)

الجدول رقم (2): اختبار الخطية ضد STR (Testing linearity against STR)

النموذج المقترح Suggested model	F2	F3	F4	F	متغير الانتقال Transition variable
LSTR1	6.1158×10^{-4}	9.3251×10^{-3}	3.0052×10^{-1}	6.6457×10^{-4}	$lpc(t-1)^*$
LSTR1	3.0481×10^{-2}	2.6798×10^{-1}	9.1265×10^{-2}	2.1322×10^{-2}	$ms(t)$
LSTR1	1.6325×10^{-2}	7.1548×10^{-2}	9.6495×10^{-2}	2.2456×10^{-3}	$ner(t)$
Linear	5.2437×10^{-1}	7.6798×10^{-2}	7.5467×10^{-1}	3.9632×10^{-1}	$oilp(t)$
Linear	1.0020×10^{-1}	6.0056×10^{-1}	4.6456×10^{-2}	2.4526×10^{-1}	$outputgap(t)$

*جميع القيم في مخرجات الجدول عبارة عن قيم P-value

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج JMulTi4

ملحق (3)

الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج LSTR1

variables	النموذج الخطي	النموذج غير الخطي
Const	3.0451** (1.1248)	1.2548- (2.8476)
IPC(T-1)	-0.6303** (0.5691)	0.8964 *** (0.5614)
MS(t)	2.0265 *** (0.5263)	-2.3654 *** (0.7254)
NER(t)	-1.6003 *** (0.5462)	1.7845 *** (0.5642)
OUTPUTGAP(t)	0.0001 (0.0000)	0.0033 (0.0000)
OILP(t)	-1.5213** (0.6325)	1.1654** (0.4516)
Gamma	13.6325 (11.5142)	
C	1.6932 *** (0.0425)	
AIC	-1.2514	
Adjusted R2	0.8166	
Jarque-Bera	0.7152	
ARCH -LM TEST	P-Value: 0.8521	

N.B: تظهر الانحرافات المعيارية بين () و *** و ** و * تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج JMulTi4

ملحق (4)

الجدول رقم (4): تقدير نموذج LSTR باستخدام PER وNER

المتغيرات	سعر الصرف الموازي		سعر الصرف الاسمي	
	النموذج الخطي	النموذج الخطي	النموذج الخطي	النموذج الخطي
Const	14.9811- (104.66)	14.4811 (104.320)	5.8612 (0.000)	7.9841 (0.000)
INFL(T-1)	1.9026 (9.3625)	1.3120- (9.3256)	0.0111- (0.5100)	23560. (0.4362)
MS(t)	2.4111 (32.5900)	2.2618- (32.5531)	* 3.0013 (1.6125)	1.4019- (1.4400)
ER(t)	0.8733- (9.3466)	1.3146 (9.4072)	0.7956- (0.000)	2.6181- (0.000)
OUTPUTGAP(t)	0.0000 (0.000)	0.0000 (0.000)	0.0000 (0.000)	0.0000 (0.0000)
OILP(t)	0.9275 (2.1955)	1.4301- (2.1643)	1.2577- (0.9145)	0.0422- (0.6488)
Gamma	24.9899 (94.2850)		2.2833*** (0.3850)	
C	***2.6132 (0.3955)		2.5269*** (0.000)	
AIC	-3.5988x10-1		AIC	-7.4200x10-1
Adjusted R2	0.5668		Adjusted R2	0.7094
Jarque-Bera	0.0025		Jarque-Bera	0.4299
ARCH -LM TEST	0.1689		ARCH -LM TEST	0.2488

N.B: تظهر الانحرافات المعيارية بين () و *** و ** و * تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج JMulTi4

L'usage du commerce électronique au Maroc

استخدام التجارة الإلكترونية بالمغرب

The use of electronic trade in Morocco

Dr. Achemrah younès

Université Mohammed V, Agdal, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Rabat - Maroc

Résumé:

La fin du 20^{ième} siècle marque l'avènement de la mondialisation. C'est un nouveau contexte des relations internationales et aussi un processus facilité par l'explosion des Technologies de l'Information et de la Communication. Dans cette nouvelle conjoncture du développement des sociétés, les économies des pays agissent au-delà des frontières nationales pour adhérer à l'économie mondiale et ce à travers la rapidité de la circulation de l'information, l'intensification des flux des échanges, la libre circulation des biens et des services, des capitaux et des personnes.

Dans cette mouvance, le commerce électronique s'est imposé grâce à la disponibilité des moyens de transport rapides, la facilité de la communication à distance et la liaison entre les régions lointaines.

Mots clés : mondialisation, information, communication, économie mondiale, commerce, technologie, échanges.

الملخص:

تمثل نهاية القرن العشرين ظهور العولمة. إنه سياق جديد للعلاقات الدولية وأيضاً عملية سهلتها انفجار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. في هذا الظرف الجديد لتنمية المجتمعات، تعمل اقتصادات البلدان خارج الحدود الوطنية للانضمام إلى الاقتصاد العالمي من خلال التدفق السريع للمعلومات، وتكثيف التدفقات التجارية، وحرية حركة السلع والخدمات، ورأس المال والأشخاص.

في هذه الحركة، أثبتت التجارة الإلكترونية وجودها بفضل توفر وسائل النقل السريعة وسهولة الاتصال عن بعد والربط بين المناطق البعيدة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، المعلومات، الاتصالات، الاقتصاد العالمي، التجارة، تكنولوجيا، مبادلات.

Introduction :

L'ère de la communication et de l'information constitue un changement historique radical, donnant naissance à un système productif fondé sur les NTIC et provoquant des mutations encore plus formidables et inédites. Les années 80 ont constitué une période de changement technologique accéléré sans précédent. Et pour la première fois dans l'histoire, l'esprit humain est une force de production directe, et pas seulement un élément décisif du système de production. Ordinateurs, systèmes de communication, etc. sont donc tous des amplificateurs et des extensions de l'esprit humain. Cette révolution qui s'est répandue à la vitesse de la lumière a pour spécificité de relier le monde par la technologie. Pourtant il y a de grandes disparités et des vitesses de diffusion différentes qui sont sources d'inégalités. Cependant, les fonctions, les groupes sociaux et les territoires dominants du monde entier sont aujourd'hui reliés au sein d'un nouveau système technologique qui en tant que tel, n'a commencé à prendre forme que pendant les années 80.

Chacun constate, en effet que déjà tout change autour de soi ; le contexte économique, les données politiques, les paramètres écologiques, les valeurs sociales, les critères culturels et les attitudes individuelles. Or, greffer ces technologies sur l'ancien système de marché est impossible : si elles permettent d'organiser notre vie à la vitesse de la lumière, les marchés n'ont pas été conçus pour fonctionner ainsi. Aujourd'hui, le capitalisme de services se confirme comme l'élément important de l'économie mondiale. On se retrouve finalement dans une phase historique du développement économique, de l'évolution des sociétés humaines, et de l'innovation technologique. Ainsi ces technologies qui apparaissent comme le fruit de l'effort humain et de la création de la société capitaliste dans un contexte d'économie de marché, constituent un secteur en soi, un secteur qui ne cesse de se développer pour créer les fondements d'une économie nouvelle baptisée également « économie de services ». Cette révolution technologique a connu ses vrais débuts avec les années 80.

L'importance grandiose accordée à cette révolution, ne réside pas en fait, dans les innovations techniques elles-mêmes, mais plutôt dans l'usage de ces outils hautement sophistiqués et les mutations qu'ils induisent dans la société dans son ensemble. Ainsi la nouvelle technologie apparaît comme une source de changement profond, qui va gagner par la suite l'ensemble de la vie sociale. Elle a transformé tous les secteurs d'activités et a entraîné de véritables mutations dans les domaines économiques, sociaux et culturels. Ainsi, les changements qui interviennent dans un secteur s'accompagnent de retombées quasi immédiates dans d'autres secteurs.

La nouvelle technologie a provoqué un changement de mode de vie des individus, elle a dominé le monde par le fait qu'elle a permis la production, l'usage, la transmission et la gestion d'énormes quantités d'informations circulant à distance avec une grande fiabilité mais aussi de rapidité.

La nouvelle technologie a apporté de nouvelles perspectives et de dynamismes aux économies de pays en offrant de nouvelles opportunités de gestion et de développement. Ainsi, cette révolution technologique a constitué un tournant historique dans l'évolution de la société humaine et dans la capacité de l'homme à innover et à créer. Elle englobe principalement l'informatique, les télécommunications et l'audiovisuel. Désormais, la matière première d'aujourd'hui n'est plus l'énergie mais l'information, cela fait que le pays qui dispose de l'information et de sa technologie gagne davantage la bataille du social, du politique et de l'économique.

Dans ce cadre, le commerce électronique apparaît comme le fruit du changement rapide induit par les avancées et les innovations portées par la révolution technologique des années 80. Aussi, le développement spectaculaire de l'Internet qui constituait l'un des événements les plus révolutionnaires des années 90 s'ajoute et se conjugue à la fois avec cette dynamique technologique continue. Dans cette mouvance, on assiste à l'apparition et à la croissance des services liés à l'Internet comme le commerce et les échanges électroniques de façon très rapide, mais aussi très remarquable avec le début du troisième millénaire.

Les applications d'Internet modifient le développement commercial traditionnel des entreprises. Ainsi, on voit naître de nombreuses formes commerciales telles que : la vente à distance, le support promotionnel en temps, le rapport client/fournisseur, la prospection auprès de clients potentiels dans le monde entier, etc. Ces nouvelles méthodes ont contribué à changer radicalement l'environnement commercial dans le monde.

L'analyse du contexte général de l'émergence du commerce électronique, sa réalité au Maroc, les étapes de l'évolution institutionnelle et juridique et la description de l'état des lieux de ce nouveau type de pratique commerciale avec les obstacles qui freinent son développement rapide et l'accès généralisé pour tous les citoyens aux nouveaux services et applications offerts par l'Internet depuis l'apparition des réseaux en ligne à partir de la moitié des années 90 conduisant à l'établissement d'une société nouvelle basée sur la diffusion des technologies numériques fera l'objet de cet article.

Pour élaborer cette étude, on a adopté une méthodologie descriptive et analytique consistant à décrire le commerce électronique comme un nouveau phénomène de la pratique des affaires commerciales que ce soit pour les individus, les entreprises ou l'État, et ce, en passant en revue le cadre institutionnel et les acteurs qui régissent cette nouvelle donne de la révolution technologique, tout en incluant les différentes réformes introduites par le gouvernement marocain pour bâtir un environnement nouvel de la gestion commerciale basé sur le numérique et l'usage massif des technologies nouvelles de l'information dans toute la sphère de la vie économique et sociale. La recherche sera élargie à l'analyse de l'état des lieux et la situation actuelle de l'évolution de ce type de commercer considéré comme nouveau, rapide et avantageux pour l'évolution des

échanges commerciaux dans le but d'assouplir la lourdeur et la lenteur du commerce traditionnel exigeant le contact physique ayant constitué au fil du temps un facteur révélateur du retard, du blocage et d'incertitude de conjoncture pour le développement économique et social au Maroc et dans le monde.

I. Le contexte général de l'émergence du commerce électronique

1 Définition

Le commerce électronique est considéré comme l'une des principales applications économiques de l'Internet. Ce type de commerce correspond généralement à la sollicitation d'un média électronique (Internet) qui va permettre à ses utilisateurs (acheteurs, intermédiaires et vendeurs) d'effectuer des transactions commerciales. Le commerce électronique fait essentiellement référence à la vente de produits à travers le réseau Internet et à l'utilisation des différents points de vente ou boutiques en ligne.

La notion de commerce électronique pose le problème de définition. Pour sortir de cette impasse, les organismes internationaux se résignent à réduire le commerce électronique à la vente en ligne. En effet, selon le U.S. Census Bureau¹, le commerce électronique est défini comme « toute transaction effectuée à travers un réseau d'ordinateurs et qui implique un transfert de droits de propriété ou de droits d'usage de biens ou de services »². Cette définition suppose que l'achat d'un bien en ligne constitue du commerce électronique même si le paiement ou la livraison n'est pas effectuée en ligne.

Pour l'OCDE³, le commerce électronique se définit comme la vente ou l'achat de biens ou de services, effectués par une entreprise, un individu, une administration ou toute autre instance publique ou privée, et effectués au moyen d'un réseau électronique.

Le monde du e-commerce est très vaste et comprend plusieurs catégories différentes. Il est possible de distinguer entre :

B2B (Business-to-Business) : ce type renvoie aux transactions interentreprises. Entreprises dont les clients finaux sont d'autres entreprises ou d'autres organisations. Il résulte soit d'accords bilatéraux entre deux partenaires commerciaux qui décident de s'échanger leurs informations via des médias électroniques, soit de services fournis par des prestataires spécialisés. Ces derniers offrent en général des prestations ciblées destinées à un secteur d'activités ou une industrie.

B2C (Business-to-Consumer) : c'est le type de commerce où les entreprises vendent directement leurs produits aux consommateurs finaux.

¹ United States Census Bureau (USCB) est une administration publique américaine chargée du recensement de la population et dépend du département du Commerce des États-Unis.

² « Any transaction completed over a computer-mediated network that involves the transfer of ownership or rights to use goods or services », Mesenbourg, 2000.

³ Organisation de Coopération et de Développement Economique.

C2B (Consumer-to-Business) : ce type renvoie aux consommateurs qui proposent un produit ou un service que les entreprises peuvent acquérir. Le C2B représente une tentative de renversement de la logique des rapports entre demande et offre. Son principe de base est de s'appuyer sur les réseaux électroniques pour consolider la demande des consommateurs et mettre en concurrence les offreurs.

C2C (Consumer-to-Consumer) : entreprises qui facilitent la vente de produits entre consommateurs.

Le G2B et le G2C renvoient aux systèmes destinés à supporter les échanges entre les administrations d'un côté et les entreprises et consommateurs (respectivement) de l'autre. Le premier cas concerne les marchés publics alors que le second, il s'agit de la délivrance d'actes administratifs.

Lorsque le système supporte des flux d'échanges commerciaux de sens inverse entre les mêmes acteurs, on a respectivement affaire au B2G et au C2G.

2 Le facteur de la révolution technologique

La révolution technologique a joué le rôle prépondérant dans l'émergence d'une nouvelle société et d'une ère nouvelle, dont la caractéristique centrale est le transport instantané de données immatérielles et la prolifération des liaisons et des réseaux numériques. La nouvelle ère permet le passage d'une société industrielle à une société post-industrielle. Cette société post-industrielle prend la forme d'une société de l'information, de l'immatériel et du savoir. En effet, des sociétés de chasse et de cueillette, aux sociétés industrielles en passant par les sociétés agricoles, l'aventure humaine a été pour une part conditionnée par les techniques dont disposaient les générations successives. Avec l'émergence et l'explosion des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication (NTIC), une nouvelle forme de société est née et donc une nouvelle civilisation qui domine aujourd'hui le monde. Le savoir et l'information représentent les principaux facteurs de pouvoir et de puissance dans la civilisation nouvelle du 21^{ème} siècle.

Le système de création de la richesse devient en grande partie fondé sur le savoir, l'immatériel et la communication. La nouvelle société de l'information est marquée par le développement d'une multitude de produits technologiques qui ont tous en commun la caractéristique de transmettre une formation passée ou lointaine.

La société de l'information désigne un état de la société dans lequel les technologies de l'information jouent un rôle fondamental. Les NTIC ont constitué donc cette révolution technologique depuis le début des années 80. Réellement, ce qui définit plutôt une révolution, ce sont les changements qu'entraîne la diffusion d'une technologie dans la façon de produire et de consommer, ou dans les relations de travail, ou encore dans l'aménagement de l'espace et le développement urbain.

La nouvelle technologie base de la société nouvelle apparaît comme un ensemble d'innovations techniques. Il s'agit d'une gamme de produits à base technologique plus sophistiqué tels que l'informatique, les télécommunications, l'audiovisuel, Internet, fibre optique, satellites, transmission par câble, téléphonie fixe et mobile, etc.

La diversité de ces innovations pose le problème de définition. Généralement, la définition de la technologie de l'information recouvre les techniques utilisées dans la collecte, le traitement et la transmission de l'information. Elle inclut les technologies fondées sur la micro-électronique et l'optoélectronique intégrés à de nombreux produits et processus de production, et qui jouent un rôle de plus en plus grand dans le secteur des services. Elle est entre autres, l'informatique, les équipements de bureautique, les télécommunications, les robots industriels et les machines commandées par ordinateur, les composantes électroniques et les produits logiciels.

Ces innovations présentent trois caractéristiques : la miniaturisation, l'extension des capacités et la réduction des coûts. La fusion de l'informatique et des télécommunications va conduire à une révolution technologique qui va bouleverser les économies et les sociétés : la télématique, de l'audiovisuel (son et image) et des services d'informations, convergence des technologies et des secteurs économiques.

Les technologies de l'information peuvent être définies au sens large comme « les produits et les procédés relatifs au recueil, à la transmission et à l'exploitation de l'information ».

Les trois piliers de la technologie nouvelle (informatique, audiovisuel et télécommunication) tendent à se conjuguer en donnant naissance à de nouveaux moyens de communications. Ces derniers combinent de façon diverse trois éléments : le téléphone (instrument de transmission), l'ordinateur (instrument de calcul) et le téléviseur (instrument d'affichage). Ces moyens, s'adressent au niveau de la demande au marché des institutions (entreprise, administrations) ainsi qu'aux particuliers.

Au niveau de l'offre, on peut souligner quelques grandes tendances d'évolution des NTIC : la révolution microélectronique, la numérisation des signaux et des réseaux, le développement des autoroutes de l'information, l'expansion d'Internet, l'émergence du multimédia, les nouveaux supports de communication, la mobilité.

Ce grand progrès constitue alors la révolution technologique numérique des années 80 qui se traduit non seulement par la venue de nouveaux matériels et systèmes de communications, mais encore par l'apparition de nouveaux modes de faire et de nouveaux contenus.

Au niveau global, à mesure qu'une technologie nouvelle développe son marché, un processus d'ajustement et d'évolution économique émerge, constituant ainsi l'essence du comportement économique.

Lorsqu'une nouvelle technologie apparaît, des entreprises nouvelles naissent, et d'autres entreprises disparaissent. Des entreprises se développent et d'autres déclinent. Des branches d'activité naissent et meurent. La demande de facteurs augmente et diminue sous l'influence des technologies nouvelles ; et l'économie se développe de « manière évolutive ».

L'introduction des NTIC dans l'activité économique (entreprise, administration, institution, foyers, etc.) constitue, en fait un changement de la vie économique mais aussi en même temps un apport de valeur économique. C'est une nouvelle structure qui s'impose et à laquelle il faut adapter le comportement des individus mais aussi de la société toute entière. Si le domaine économique est censé être le plus affecté par ces technologies nouvelles, ces innovations sont aussi porteuses d'une culture nouvelle fondée sur l'image, les données et le son et se caractérisent par la rapidité de transmission. C'est une culture qu'on pourrait qualifier d'universelle car tout le monde pourrait y accéder et y participer à des degrés divers.

L'explosion des technologies nouvelles bouleverse les schémas classiques de la société classique. L'introduction de ces techniques dans la chaîne de production constitue un début dans le processus de changement. Les entreprises sont toujours soucieuses d'économiser par la baisse des coûts au niveau de la production et les investissements, mais aussi elles veulent gagner la bataille de la concurrence et tirer profit. Le fordisme qui a été la doctrine économique prédominante s'essouffle⁴ avec la crise des années 70, une nouvelle relation va s'instaurer entre la technologie et l'organisation du travail. L'extraordinaire développement des nouvelles technologies de l'information et de la communication donne une ampleur nouvelle à cette relation, les NTIC deviennent la préoccupation majeure des dirigeants des entreprises, les modèles macro-économiques, en vigueur jusqu'aux années 70 ne prennent pas en compte les bouleversements possibles et les conséquences de la diffusion des NTIC à l'ensemble des secteurs. La sortie de crise effective transite par une remise en cause des formes de travail existantes en prenant en considération la nouvelle donne. Le taylorisme, autrefois défini comme étant l'organisation scientifique du travail, semble remis en cause en faveur d'un système productif dominé en partie par l'information.

D'un autre côté, les postes, les postes de travail mutent : ils traitent de plus en plus d'informations et de moins en moins de matière. Dans cette évolution, les NTIC occupent une place majeure : elles permettent d'augmenter la vitesse des réactions des entreprises aux aléas des marchés, d'accroître la qualité des produits ainsi que leur personnalisation. Il s'agit d'une nouvelle forme de productivité. Les entreprises qui ont réussi sont celles qui feront le plus d'investissement dans les technologies nouvelles et

⁴ - Norber Alter, « Ressources Informatiques », septembre 1989.

qui réussiront à les intégrer au mieux mais aussi qui donneront le système informationnel le plus adéquat à leurs produits et services. Ces produits n'auront de « valeur réel que par le système d'information qui les entoure »⁵. Ainsi le produit verra sa composante informationnelle croître de plus en plus et les gains ne résideront plus dans la réduction des coûts inhérents à sa fabrication matérielle, mais se feront dans les investissements pour lui donner la meilleure enveloppe informationnelle. Pour avoir ce contenu très développé, les usagers manifestent un besoin en machines et en procédés de plus en plus rapides.

La véritable révolution des NTIC réside, en effet, dans leur aptitude à relier en même temps un vaste réseau d'individus et d'organisations dispersés géographiquement, et ce, à très faible coût. Leur développement questionne le devenir spatial du tissu économique (polarisation, répartition spatiale des qualifications, influence sur la structure productive des entreprises, délocalisation...) mais aussi le devenir spatial de l'urbanisation liée à l'usage de ces technologies nouvelles, notamment les télécommunications. En effet, les NTIC apparaissent comme un facteur important de la production industrielle et tertiaire ; de nouvelles possibilités pourraient exister pour la mise en œuvre de politiques de décentralisation-délocalisation d'emplois ou d'activité voire pour les politiques ambitieuses d'organisation et de réorganisation spatiale d'entreprise. On assiste à un éclatement de l'entreprise pyramidale, hiérarchisée et bureaucratique, en une nouvelle structure : l'entreprise réseau.

Elles ont ainsi transformé les entreprises, les marchés et les organisations, révolutionné l'apprentissage et le partage des connaissances, conféré davantage de pouvoirs aux citoyens et aux sociétés et généré une importante croissance économique dans de nombreuses régions du monde.

L'entreprise ou l'organisation centralisée recule progressivement devant de nouvelles formes d'organisation décentralisée axées autour de réseaux d'unités disposant chacune d'une certaine autonomie. Ces formes sont diverses : centres de profits indépendants, partenariats internes, externes, concessions et franchises, courtage ; elles visent, sous des modalités diverses, à mettre en place des unités disposant d'une certaine liberté dans l'action et fédérées par des relations d'interdépendance et de partenariat. L'entreprise-réseau qui regroupe ces unités décentralisées, et dans laquelle chaque nœud est une combinaison de compétences propres, répond mieux aux nécessités de la société nouvelle. Elle permet de disposer d'unités plus proches du client consommateur. Ces unités possèdent également une forte adaptabilité et une grande vitesse de réaction. L'entreprise-réseau apparaît comme la structure appropriée à un monde complexe, interdépendant et largement imprévisible. Sa forme décentralisée

⁵ - Mohammed Belqziz, « La Bureautique », Numéro Spécial, Banques et Entreprises, mars/avril 1991.

accompagne le développement de la concurrence. C'est dans optique que l'une des activités économiques les plus prometteuses à savoir le commerce électronique a été évolué grâce aux technologies numériques et à l'Internet. La répartition spatiale du tissu économique sous l'effet des nouvelles technologies s'applique à la pratique commerciale tout en dépassant sa forme traditionnelle. Il s'agit d'une redéfinition du paysage économique dans le cadre de la mondialisation.

Les nouvelles technologies numériques facilitent ce redéploiement et ces échanges, car elles sont plus rapides, plus souples et plus adaptées, que les infrastructures de transport traditionnelles, à une société de l'information.

3 Le facteur de la mondialisation

La mondialisation apparaît comme un contexte nouveau des relations internationales notamment sur le plan économique, mais aussi un processus historique de l'évolution du système économique et des relations internationales. Ce phénomène s'appuie fortement sur les technologies de l'information. Il demeure étroitement lié à l'explosion triomphale des NTIC⁶. La technologie nouvelle dans le cadre de la mondialisation est stratégique car elle conditionne de nombreux autres secteurs. Ainsi, le secteur des banques dépend en majeure partie dans son activité du système informatique, qui grâce à ce système pourrait connecter d'autres banques à travers le monde et effectuerait des opérations bancaires. C'est le cas également des marchés financiers et les échanges commerciaux traditionnels et électroniques ou il y a les flux des capitaux et des marchandises dominant de plus en plus l'économie mondiale d'aujourd'hui grâce notamment à la rapidité des moyens de transmission à distance ; la facilité des interconnexions internationales, aux satellites, etc.

II. L'environnement juridique du commerce électronique au Maroc

Toute activité, surtout celle faisant intervenir plusieurs intervenants, doit être réglementée par des textes juridiques arrêtant la manière d'exercer l'activité, ses agents, les droits et les obligations de chacun des intervenants (ici ce sont les vendeurs, les intermédiaires, les internautes consommateurs et l'administration).

Vu la spécificité du commerce électronique, cette réglementation aura pour objectif la création d'un climat de confiance entre ces intervenants et par conséquent le développement de cette activité. Cette réglementation devra couvrir les cas et les manières d'arbitrage, comme elle devra couvrir la forme de régulation en cas de litiges soit entre vendeurs seuls, soit entre vendeurs et consommateurs, soit entre vendeurs et administration.

Jusqu'au 2007, le droit marocain ne renferme pas de lois spécifiques sur le commerce électronique. Ce type de commerce continue à être réglementé par le Code

⁶ NTIC : Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication.

de commerce habituel et donc il est considéré comme la vente par correspondance ou les téléachats.

Cependant, la date du 29 octobre 2007 et celle du 30 novembre 2007, constituent respectivement, un tournant pour la pratique du commerce électronique au Maroc et pour la législation marocaine en la matière. En effet, l'année 2007 était l'année où de nouvelles missions ont été confiées à l'ANRT (7). Elle devient désormais l'autorité nationale chargée de la certification électronique, de la cryptographie et de la gestion des noms de domaine Internet « .ma ». Le développement de l'Internet et l'utilisation des réseaux numériques qui en découle, expose dorénavant les échanges à de nouveaux risques et l'une des missions nouvelles de l'ANRT est de favoriser la confiance numérique, enjeu majeur pour l'économie nationale. La mise en place d'un cadre réglementaire approprié permettant la protection des données personnelles à l'égard des traitements et instaurant la confiance numérique. Ainsi, la loi 29-06 publiée en avril 2007, vient compléter et modifier la loi 24-96 relative à la poste et aux télécommunications, en attribuant à l'ANRT deux nouvelles missions : la gestion du nom de domaine « .ma » et la certification électronique.

1 L'adoption par les banques du paiement par Internet

Depuis le 29 octobre 2007, les entreprises et les internautes consommateurs marocains peuvent payer leurs transactions par Internet moyennant une carte de crédit. Cette décision est celle adoptée par le système bancaire marocain, représenté par le Groupement Professionnel des Banques Marocaines. La gestion de ce mode de paiement a été confiée au Centre Monétique Interbancaire (CMI). A noter que le nombre de cartes de paiement en circulation est de l'ordre de 3 millions en juin 2007(8). Ce sont les cartes habituelles permettant les retraits GAB (Guichets Automatiques Bancaires). Par contre, les cartes de crédit, utilisées dans le paiement via Internet, sont de l'ordre de 200.000 cartes en circulation.

2 La signature électronique

Un mois après la « permission » pour le paiement par Internet, il y a eu l'adoption du Dahir no 1-07-129 du 19 kaada 1428 (30 novembre 2007) portant promulgation de la loi no 53-05(9) relative à l'échange électronique des données juridiques qui est publié au Bulletin Officiel no 5584 du 25 kaada 1428 (6 décembre 2007). La portée de cette loi est plus générale et d'une plus grande importance, voir indispensable pour l'exercice du commerce électronique.

⁷ L'ANRT : L'Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications.

⁸ ANRT, Rapport annuel 2008.

⁹ La Loi 53-05 fixe le régime applicable aux données juridiques échangées par voie électronique, à l'équivalence des documents établis sur papier et sur support électronique et à la signature électronique.

Cette loi institue une Autorité Nationale d'Agrément et de Surveillance de la Certification, l'ANRT en l'occurrence, qui aura pour mission notamment :

- de proposer au gouvernement les normes du système d'agrément et prendre les mesures nécessaires à sa mise en œuvre.
- d'agréer les prestataires de services de certification électroniques et de contrôler leurs activités.

L'écrit électronique doit réunir toutes les conditions de forme nécessaires à sa validité, à savoir :

- l'obligation de l'émetteur et du destinataire : l'émetteur s'engage à conserver le document électronique dans sa forme de l'émission. Le destinataire s'engage à conserver ce document dans sa forme de réception.
- les conditions de l'écrit à savoir : l'identification de l'émetteur et du destinataire, la durée de validité, l'intégralité du message et la date et le lieu de son émission ou de sa réception.

Les signatures électroniques vont ainsi permettre d'assurer les principes indispensables pour donner aux échanges en ligne la même fiabilité qu'aux échanges traditionnels à savoir : authentification, non répudiation, confidentialité et intégrité des données.

Ces deux actions majeures, constitueront un tremplin pour la promotion et le développement du commerce électronique au Maroc.

3 Structure d'accompagnement du commerce électronique au Maroc

La structure d'accompagnement du développement du commerce électronique au Maroc existait depuis 2001. Elle est composée de deux entités publiques (ANRT et l'Office des changes) et deux entités privées (Centre Monétique Interbancaire¹⁰ et Maroc Télécommerce). L'Office des changes apparaît comme l'entité la plus concernée par ce type nouveau de commerce puisqu'il est responsable d'enregistrer l'entrée et la sortie des devises, de contrôler les opérations de change et la publication des statistiques des échanges extérieurs.

L'Office des changes (11) est sollicité au moment où les internautes consommateurs marocains veulent effectuer des achats sur des sites étrangers. Sur cette possibilité, l'Office n'a exprimé qu'un accord de principe. Si la mesure est validée, l'Office devrait autoriser une dotation de 10.000 DH pour les achats des marocains sur des sites marchands étrangers. Il faut signaler que le système de perception des droits de douanes sur les transactions de commerce électronique est plus ou moins compliqué au point que

¹⁰ Une institution spécialisée dans la gestion des échanges monétaires électroniques entre particuliers, commerçants, e-commerçants, établissements bancaires et administrations publiques.

¹¹ L'office des changes : établissement public sous tutelle du Ministère de l'Economie chargé de l'élaboration et la mise en application des mesures relatives à la réglementation.

ce système a soulevé beaucoup de débats au niveau des instances commerciales internationales (OMC, CNUCED, OCDE...).

Le Centre Monétique Interbancaire est une institution spécialisée dans la gestion des échanges monétaires électroniques entre particuliers, commerçants, établissements bancaires et administrations publiques. Créé en 2004 par neuf banques marocaines qui en sont les actionnaires. Ses partenaires sont des institutions publiques, des établissements financiers spécialisés dans le crédit et des plateformes e-commerce utilisateurs des solutions de paiement du CMI.

La société "Maroc Télécommerce" premier opérateur de commerce électronique au Maroc, a été créé à l'initiative de grandes banques et d'une entreprise spécialisée dans le domaine des technologies de l'information. C'est une infrastructure technologique sécurisée de vente et de paiement en ligne a été ainsi mise à la disposition des entreprises afin qu'elles puissent vendre leurs produits et services sur Internet aussi bien au Maroc que dans le monde entier.

4 Les premières bases du e-commerce au Maroc

Dans la réalité, plusieurs initiatives sont engagées pour renforcer le secteur du commerce électronique. En effet, bien qu'une dizaine de sites (transport, télécoms, artisanat, etc.) utilisent actuellement la plateforme de Maroc Télécommerce, le paiement via Internet a connu une refonte depuis l'adoption de la réglementation sur le commerce électronique en 2007. En effet, l'exécution des transactions sur le réseau interbancaire est assurée par le Centre Monétique Interbancaire (CMI) depuis octobre 2007, il est devenu l'interlocuteur unique dans le secteur du commerce électronique, aussi bien pour tous les porteurs de cartes que vis-à-vis des promoteurs des sites marchands. Ainsi, en matière de paiement à distance, le Maroc dispose à travers le CMI d'une plate-forme technique performante, hautement sécurisée et répondant aux standards internationaux. Le CMI est opérationnel depuis février 2004. Il a été fondé par 9 banques (Arab Bank, Attijari wafa Bank, BCP, BMCE, BMCI, Crédit Agricole du Maroc, CIH, Crédit du Maroc et SGMB). Il compte quatre membres adhérents de taille, en l'occurrence Poste Maroc, Cetelem Maroc, CDG Capital, et Assalaf Chaabi. D'autres membres arrivent comme EQDOM et SOFAC.

Grâce au CMI, les achats à distance sont devenus possibles au Maroc. Quand un e-client pianote sur son clavier pour commander un produit, la machine informatique du CMI se met en branle. Une fois la commande enregistrée, en un temps record la solvabilité du client est vérifiée, le marchand payé. C'est également au CMI que l'on doit, notamment les petites machines (Terminaux de Paiement Electronique ou TPE) qui permettent le paiement par carte de crédit des achats dans les grandes surfaces, les restaurants, etc.

5 Les pionniers du commerce électronique au Maroc

Depuis 2007, il est possible pour tout consommateur au Maroc de régler ses factures et ses achats sur le net par carte bancaire. Actuellement, le paiement électronique intéresse plusieurs opérateurs. Certes, certains restent quand même sceptiques quant à la sécurité des transactions. Mais d'autres, les pionniers, sont d'ores et déjà certifiés pour intégrer la plateforme de paiement sur la toile. C'est le cas, par exemple, de la RAM (Royal Air Maroc) qui a opté depuis 2003 pour ce type de paiement. Aujourd'hui, l'association internationale du transport aérien (IATA) oblige toutes les compagnies à ne plus utiliser que le billet électronique (e-ticket). Cette mesure a été généralisée au niveau mondial dès le 1er juin 2008. La RAM a été au rendez-vous. La compagnie aérienne marocaine offre à ses clients, aussi bien marocains qu'étrangers, la possibilité de réserver et d'acheter en ligne, en toute sécurité, leurs billets d'avion. A la fin du premier semestre 2007-2008, le site marchand du transporteur aérien a réalisé une forte croissance des ventes sur le net. Sur six mois, le chiffre d'affaires réalisé par l'opérateur totalise quelque 210 millions de dirhams et couvre l'ensemble du pays. Soit 20% du chiffre d'affaires des comptoirs propres de la compagnie, sachant que la part des agences de voyages représente 50 millions du chiffre d'affaires sur toute l'année (12). Les actions de développement du site ont largement contribué à la croissance du commerce électronique en portant sur la sécurisation des transactions de paiement par carte de crédit via des mécanismes de sécurité certifiées Visa et Master Card.

Poste Maroc (opérateur marocain de la poste) accompagne pour sa part le développement du commerce électronique au Maroc et ce, à travers la mise en place d'une intéressante offre logistique. Laquelle offre est variée avec une large gamme de services de livraison, aussi bien national qu'international.

La lydec (Lyonnaise des Eaux de Casablanca) offre à ses clients la possibilité de consulter sur la toile l'historique de leur consommation d'eau et d'électricité, leur contrat ainsi que les détails de leurs factures. Le prélèvement bancaire est également un système d'e-paiement pour ses clients. La gestion des transactions bancaires et du paiement des factures est un projet qui a été intégré après certification comme la plateforme de paiement par Internet.

CNIA Assurance (Compagnie Nord-africaine et Intercontinentale d'Assurances) (13) est le premier opérateur au Maroc à avoir lancé un site marchand dans le secteur de l'assurance. Son portail fournit aux internautes : historique des commandes, assurance contractée, dates prévues de renouvellement et changement de coordonnées. La compagnie avait adopté l'e-paiement juste après la finalisation des textes juridiques relatifs à la signature électronique.

¹² www.royalairmaroc.com

¹³ La CNIA est une compagnie marocaine d'assurance filiale du groupe ARIG (Arab Insurance Group) couvrant l'ensemble des risques des particuliers et des entreprises.

La CNSS (Caisse Nationale de Sécurité Sociale) a mis en place le portail DAMANCOM qui permet aux entreprises d'effectuer les déclarations et/ou les paiements en ligne via une plateforme technique ultra-sécurisée accessible en permanence et dotée de plusieurs services interactifs. Cette plateforme se caractérise par sa rapidité puisque la télédéclaration prend au maximum 30 minutes et sa simplicité, étant donné que l'opération se fait par un simple clic. Elle se caractérise aussi par sa fiabilité due au contrôle interactif des données saisies ou déposées, l'accès étant réservé uniquement aux personnes autorisées.

La bourse a longtemps représenté un univers opaque, réservé à une élite d'initiés. Aujourd'hui, quiconque possède un ordinateur connecté au réseau et quelques moyens financiers, a la possibilité d'ouvrir un compte, de passer des ordres en ligne et d'accéder à l'information financière. Auparavant, ces outils étaient réservés aux seuls professionnels du marché financier.

L'Internet a fait de la bourse un monde accessible pour tous grâce à une double démocratisation par l'information et par la formation, proposant encore plus d'avantages pour l'internaute boursicoteur.

Le site de la bourse en ligne, www.bmcecapitalbourse.com, a été créé pour améliorer la qualité du service au grand public tout en offrant des avantages multiples en comparaison au canal classique de l'investissement en bourse.

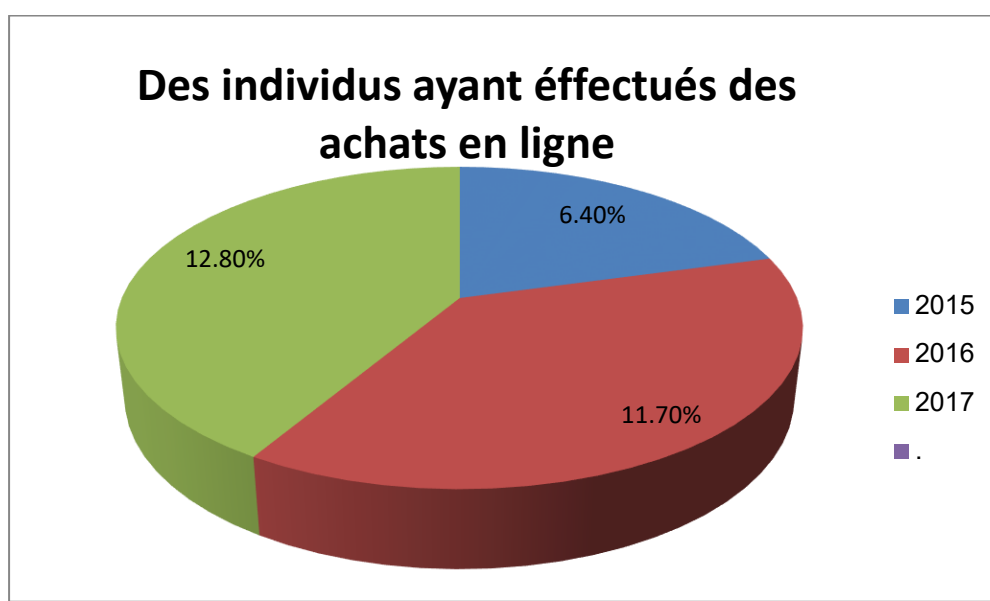
III. L'état des lieux du commerce électronique au Maroc

Outre la législation, le développement du commerce reste lié à la démocratisation des NTIC au sein de la société. En effet, malgré les efforts qui ont été déployés par les pouvoirs publics marocains pour mener à bien le processus de libéralisation du secteur des télécommunications, plusieurs lacunes entravent l'évolution de ce secteur au Maroc:

- L'environnement législatif et réglementaire n'est pas encore favorable au développement du commerce électronique ;
- Le nombre d'internautes reste très faible en dépit d'un taux de croissance élevé ;
- Manque d'infrastructure de base pour le développement du e-commerce et le décalage flagrant entre le milieu urbain et rural ;
- Retard dans la mise en place d'un plan d'action concret de généralisation des NTIC (programme GENIE par exemple inauguré qu'en 2005) et d'une vision stratégique en la matière ;
- Le manque d'intérêt chez le consommateur marocain pour ce nouveau type de commerce justifié par l'absence de confiance quant à la sécurisation des transactions ;

- La préférence chez le consommateur marocain pour le commerce traditionnel lui offrant la possibilité de négociations sur les prix ainsi que la consultation des marchandises.
- Insuffisance de la participation du secteur privé et des organisations non gouvernementales dans le processus de sensibilisation et de généralisation de la culture de la nouvelle économie dans les différentes régions du Maroc.

Pour toutes ces raisons et malgré les excellentes infrastructures de télécommunications offrant une large gamme de services, le commerce électronique reste encore un secteur peu développé au Maroc qui n'a pas accompagné l'évolution remarquable des télécommunications. Ni les ménages ni les entreprises n'ont pu profiter des opportunités offertes par l'Internet. Hormis sur quelques niches, peu d'entreprises (de grande taille surtout) et de consommateurs ont entamé des démarches de commerce électronique et des pratiques de transactions électroniques. Cette situation peut être attribuée à plusieurs facteurs, notamment le faible pouvoir d'achat du consommateur marocain et le retard dans la mise en place d'un cadre législatif encadrant le commerce électronique (la loi 53-05 adoptée qu'en novembre 2007).



Source : Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT

L'évolution du commerce électronique reste encore moins satisfaisante et n'accompagne le succès réalisé dans les télécommunications. En effet, malgré le fort équipement informatique (ordinateurs et tablettes) chez les ménages qui a passé de 54,9 % en 2016 à 58,4% en 2017 (14), soit une augmentation de 6% et l'introduction massive de l'Internet chez la même catégorie sociale avec 68,5% en 2016 et 70,2 % en 2017 (15),

¹⁴ Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT.

¹⁵ Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT.

le commerce électronique n'arrive pas à connaître une véritable évolution au Maroc. Il ne croit que timidement mais progressivement chez les ménages. En effet, près de 12,8% des individus ont effectué des achats en ligne en 2017 contre 11,7% en 2016 et 6,4% en 2015. Ce taux n'était seulement que de 8% des internautes marocains qui ont réalisé des achats en ligne en 2012 contre 4% en 2011. Cette évolution s'explique par la multiplication des sites de commerce électroniques ainsi que le recours à des vendeurs avec des promotions spéciales (via des sites) qui favorise l'achat par Internet.

L'habillement arrive en tête des achats en ligne en 2017 (72,3%) (16) suivi par les produits de voyage (23,8%) (17) et les articles ménagers (11,9%)¹⁸. Les usages personnels déterminent la quasi-totalité des actes d'achat en ligne. Les achats restent assez faibles lorsqu'ils mettent en concurrence les sources d'approvisionnement de proximité ou une décision basée sur la différenciation des produits selon la qualité ou les spécificités techniques (appareils ménagers).

Le développement du commerce électronique au Maroc reste freiné par plusieurs raisons : le manque de confiance, de connaissance ou de compétences (75,4 % des individus en 2017) (19), 53% des individus en 2017 (20) préfèrent faire les achats en magasins et dans les points de vente. L'absence d'intérêt pour 29,8% en 2017 (21) et des préoccupations liées à la sécurité du paiement (27% des individus en 2017) (22).

Le gain du temps reste la principale motivation chez le marocain pour effectuer des achats en ligne avec un taux de 66,1% en 2017(23). D'autres motivations peuvent être évoquées dans ce sens telle que : le désir de faire le shopping à n'importe quelle heure pour 54,4% en 2017(24), la comparaison des offres grâce aux différents sites d'achats pour 47,5% la même année.

Aussi, les problèmes rencontrés lors de l'achat en ligne représentant un défi chez les désireux de continuer à utiliser L'Internet comme une plateforme de commerce sont nombreux : le délai plus long que prévu, défaillance technique du site web au cours de la commande ou de du paiement, les produits et services livrés ne correspondaient pas à ceux qui étaient commandés ou étaient endommagés, etc.

Le développement d'infrastructure en la matière : de l'infrastructure de télécommunications et réseaux (capacité de qualité, de diversification des services et de sécurisation des réseaux), à l'élargissement de l'usage de l'informatique dans

¹⁶ Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT.

¹⁷ Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT.

¹⁸ Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT.

¹⁹ Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT.

²⁰ Enquête de collecte des indicateurs TIC 2017, ANRT.

²¹ Enquête des indicateurs TIC 2017, ANRT.

²² Enquête des indicateurs TIC 2017, ANRT.

²³ Enquête des indicateurs TIC 2017, ANRT.

²⁴ Enquête des indicateurs TIC 2017, ANRT.

l'économie et la vie quotidienne, et à la vulgarisation de l'usage de l'Internet reste insuffisant pour évoluer le commerce électronique au Maroc et inciter les marocains à faire davantage des ventes et des achats en ligne. L'amélioration du pouvoir d'achat du citoyen est de nature à développer ce type de commerce. La démocratisation et la vulgarisation des NTIC au sein de la société marocaine passe avant tout par l'amélioration des conditions de vie des marocains. L'intégration sociale et économique, réduire les déficits sociaux et faire progresser les valeurs humaines de la société marocaine sont des recommandations fondamentales pour un accès réel et équitable aux NTIC, pour créer une société intelligente basée sur la mise en place des dernières technologies avec des solutions efficaces dans toute la sphère de l'activité économique et sociale.

Conclusion

A des moments charnières de l'histoire, une invention capitale qui ne résulte jamais du hasard bouleverse l'ordre des choses, infléchit la trajectoire d'une société et enclenche un nouveau mouvement de longue durée, imperceptiblement, depuis la décennie 80 le monde est entré dans un mouvement de ce type.

Ayant vocation à remplacer le cerveau ; l'ordinateur est en train de provoquer, sous les yeux du monde entier, des mutations encore plus formidables et inédites. Les technologies nouvelles portent les germes du changement vers un post modernisme du contexte économique, des données politiques, des paramètres écologiques, des valeurs sociales, des critères culturels et des attitudes individuelles. Le discours du développement retrouve avec ces technologies une nouvelle jeunesse. Un nouvel élément est venu bousculer les équations traditionnelles du développement inégalitaire : le paradoxe des technologies de l'information, dont le coût n'a cessé de diminuer à mesure que croissait son importance stratégique et sa puissance. La possibilité d'un véritable « bond en avant » est désormais une réalité à portée de main des économies modernes.

Economiquement, la mondialisation et les Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication sont de plus en plus perçues comme des inséparables. Pour avancer la mondialisation et la réalisation de ses idées dans tous les domaines, elle avait besoin d'un moyen tellement efficace. Le développement des NTIC était donc une opportunité pour la mondialisation et pour le développement de ses concepts socio-économique et politique. Les NTIC sont notamment devenues un outil important d'amélioration de la capacité de production et de la compétitivité au niveau international en réduisant les coûts de transaction induits par la production et l'échange de biens et de services, en rendant les fonctions de gestion plus efficaces et en permettant aux entreprises d'échanger et de consulter un plus grand volume d'informations.

Cette relation est beaucoup plus déterminée clairement au niveau du commerce électronique ou l'Internet devient le vecteur majeur de vente et d'achat des biens et services qui visait les consommateurs et les entreprises au-delà des frontières nationales pour accéder en quelques clics et un petit laps de temps à un marché très élargi à l'échelle planétaire. Aujourd'hui, le e-commerce se présente comme un enjeu stratégique qui permet aux individus, aux entreprises et aux gouvernements à travers le globe de mieux faire le business, c'est-à-dire produire, acheter et vendre leurs biens et services dans les quatre coins du monde 24h/24 avec des couts très réduits.

Le commerce électronique est une opportunité qui s'offre au Maroc et aux pays en développement pour développer le climat des affaires. Seulement, ces pays ont encore beaucoup de mal à comprendre et à exploiter ce que les technologies nouvelles de l'information et l'Internet peuvent leur apporter. Ces pays sont contraints de se rendre compte de l'importance des enjeux des nouvelles technologies et d'agir avec énergie pour aider leur population à se connecter avec le reste du monde et pour éliminer les entraves de toute nature qui leur empêchent d'adopter des méthodes fondées sur les technologies de l'information et de la communication de créer des richesses et de faire du commerce. Il s'agit d'un rythme inégal de l'intégration de ces pays dans la course de l'économie mondiale à l'ère des nouvelles technologies.

Bibliographie

1. F. Caron, « Les deux révolutions du 20^{ième} siècle », Edition Albin Michel, Paris, 1997.
2. F. du Castel, P. chambat et P. Musso, « L'ordre communicationnel, les nouvelles technologies de la communication : enjeux et stratégies », Paris, La Documentation française, 1989.
3. Griset. Pascal, « Les révolutions de la communication XIX^{ème}, XX^{ème} siècle », Paris, Hachette, 1991.
4. Nasr. Hajji, « L'insertion du Maroc dans la société de l'information et du savoir », Edition Afrique Orient, Casablanca, 2001.
5. Laffont. Jean Jacques, « Economie de l'incertain et de l'information », Paris, Economica, 1991.
6. OCDE, « Perspectives de la communication », Politiques d'information, d'informatique et de communication, Paris, 1990.
7. Rapport du comité pour le développement et la promotion du commerce électronique », juillet 2001, SEPTI. Site : www.septi.gov.ma.
8. Menara : www.casanet.net.ma, « Que peut attendre le Maroc du e-commerce ? », Jonathan. Metzger, 20-3-2001.
9. Rapport sur l'évolution du marché des technologies de l'information (Enquête 2016 et 2017), www.anrt.net.ma.
10. Ignacio. Ramonet, « La nouvelle économie », Le monde diplomatique, avril 2000, www.monde.diplomatique.fr.
11. Jeremy.Rifkin, « Une transformation radicale du capitalisme : quand les marchés s'effacent devant les réseaux », le monde diplomatique, juillet 2001.

Mesure de l'impact de la température et des élections législatives sur l'indice DAX

قياس أثر درجات الحرارة والانتخابات التشريعية على مؤشر داكس

Measuring the impact of temperature and legislative elections on the DAX index

DOUADI Mehaidi

Laboratory of the Algerian Capital Market Assessment and Globalization: LEMAC - Universit de Sétif - algeria

Résumé:

Cette étude a pour but de mesurer l'effet de deux variables: l'une est d'ordre météorologique (température moyenne de la ville de Francfort), l'autre est politique (les élections parlementaires en Allemagne et en France; sur la volatilité de l'indice de la bourse de Francfort (DAX).

En utilisant le modèle économétrique, nous avons abouti aux résultats suivants :

(i) la température affecte l'indice, toutefois, cette variable n'a pas un grand effet sur la volatilité de l'indice. (ii) Les élections parlementaires Allemandes et Françaises ont eu un impact sur les fluctuations de l'indice, sans pour autant que cet effet sur l'indice soit décisif.

Mots-clés: Biais, Elections, Finance comportementale, Heuristiques, L'indice DAX, Température.

Codes de classification Jel : G02; G12; C12

Abstract:

The objective of this study is to measure the effect of two factors from the behavioral finance theory: the daily mean temperature in Frankfurt city, on one hand and the Parliamentary Elections in Germany and France, on the other hand, on the volatility of the DAX index.

Using the econometric model, we found that, statistically speaking, we can say that the temperature affects the German Stock index, however, it has not a great effect on it. As far as the second variable is concerned, we found that the parliamentary elections in both Germany and France have some impact on the variations of the DAX index, but the relation between the two variables is so weak that we can say that the elections cannot be considered as a decisive factor in explaining German Stock index volatility.

Keywords: Behavioral finance, Biases, DAX index, Elections, Heuristics, Temperature.

Jel Classification Codes : G02; G12; C12.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير المتغيرين التاليين: متوسط درجات الحرارة في مدينة فرانكفورت بوصفه متغيرا مناخيا، ونتائج الانتخابات التشريعية في كل من ألمانيا وفرنسا بوصفها متغيرا سياسيا؛ على مؤشر بورصة فرانكفورت (داكس).

وباستعمال النموذج القياسي، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. تؤثر درجات الحرارة على تذبذب قيمة المؤشر، إلا أن هذا التأثير كان محدودا.

ب. تؤثر الانتخابات التشريعية في كل من ألمانيا وفرنسا على تذبذب قيمة المؤشر، إلا أن هذا تأثير كان محدودا أيضا.

الكلمات المفتاحية: تحيز، انتخابات، مالية سلوكية، استدلال، مؤشر داكس، حرارة.

1. Introduction:

Depuis longtemps déjà, beaucoup d'économistes et de financiers, se basant sur deux grandes hypothèses à savoir: la rationalité des opérateurs en univers risqué au niveau micro- économique et l'efficience des marchés (Galichon & Tibi, 2011), ont orienté leurs recherches dans un but de modélisation des comportements des actifs boursiers, ce qui a abouti à une multitude de théories mathématiques probabilistes appliquées à la finance. Mais, après tant d'efforts, le résultat est là: si toutes ces recherches sont d'accord sur l'existence d'une divergence entre les cours des actifs boursiers et leur vraie valeur, elles ne le sont pas sur ses origines, surtout dans le cas de volatilité excessive.

Donc l'idée que tous les intervenants sur les marchés sont des individus rationnels, cherchant à maximiser leur couple rentabilité -risque à l'aide de modèles d'optimisation stochastique ou autres, et que les investisseurs irrationnels seront condamnés à disparaître à cause de l'efficience des marchés comme le prêché la théorie financière, est une idée qui enfreint la réalité des marchés financiers (Albouy, 2005).

Et c'est justement pour cette raison (surtout après la succession des crises), qu'apparut la finance comportementale comme approche réfutant la rationalité substantielle des investisseurs qui sont sujet à toute sorte de biais influençant leurs comportements, et remettant en cause l'efficience des marchés en cherchant d'autres arguments pour expliquer la forte volatilité des cours boursiers.

Partant de l'axiome suivant: l'investisseur qui que soit, est un être humain avec: ses qualités et ses défauts, ses émotions, sa perception de son environnement socio-politico-économique, sa vision du sphère des affaires; et qui lui imposent une vision plus optimistes et un bon moral après un événement positif en l'occurrence une température optimale ou une victoire écrasante de son parti politique qu'après un événement négatif, à savoir une température caniculaire ou une humiliante défaite.

2. Problématique et hypothèses de l'étude :

La problématique de cette étude se présente comme suit : A quel point la température (comme biais météorologique) et les élections législatives en France et en Allemagne (comme biais politique) influenceront les fluctuations de l'indice boursier DAX ?

Pour répondre à cette question, nous avons avancé les hypothèses suivantes;

- A.** La température affecte l'indice DAX;
- B.** Les élections en tant qu'acte politique exprimant une croyance affecte le DAX.

3. Les études précédentes

3.1. Concernant la météo :

De nombreuses études académiques ont affirmé que la météo et les variables climatiques (Comptant jusqu'à 16 variables météorologiques: température, précipitations, couverture nuageuse...) impactent les performances et la volatilité des marchés financiers (Bachar & Bertrand, 2009). Elles partent toutes de l'idée que la météo influence les humeurs individuelles et collectives et que les humeurs influencent la prise de risque. En d'autres termes elles confirment que la météo influence le comportement de l'individu et le pousse à être pessimiste ou optimiste, donc à prendre des décisions plus risquées ou plus réticentes selon son humeur. Et parmi ces études nous avons noté :

L'étude de **Almeida et Silva** (Almeida & Silva, 2019) menée sur le marché financier portugais durant la période 2000- 2009 partait des hypothèses suivantes: la météo affecte l'humeur des individus, l'humeur affecte le processus de prise des décisions surtout lorsqu'elles sont risquées, et de l'existence d'un impact indirect de la météo sur le rendement des marchés financiers. Elle avait conclu qu'effectivement que parmi les quatre variantes climatiques étudiées, à savoir: la pluviométrie, la température, l'ensoleillement et la vitesse du vent; la température en particulier influence l'indice des rendements sur ce marché (les températures basses s'accompagnent avec des rendements élevés et ce malgré qu'ils n'écartent pas la possibilité que l'effet de la météo soit confondu avec l'effet de modèles de calendriers plus simples).

L'étude de **Kathiravan et al.**, (Kathiravan & al, 2018) dont l'objet était de mesurer l'influence de la météo (la température plus précisément) sur le rendement et la volatilité sur les indices "BSE Sensex and S&P CNX Nifty" de la bourse Indienne. Elle a été basée sur des données mensuelles de la température dans cinq villes Indiennes. En conclusion, l'étude approuve que les rendements des indices sont influencés par la météo (la température) dans quatre villes de l'échantillon choisi.

3.2. Concernant les élections:

Les élections comptent parmi les événements politiques les plus vécus et les plus suivis, car la politique peut influencer considérablement sur la répartition des revenus et des richesses, et sur la prospérité des gens. Et c'est pour cette raison, que d'innombrable études ont tenté d'étudier l'impact des élections sur la volatilité boursière.

L'étude de **Bohl et Gottshalk** (Bohl & Gottshalk, 2006), en posant deux hypothèse:

- La première: les rendements des actions sont plus élevés sous le règne des partis de gauche que sous le règne des partis de droite;

- La seconde: l'effet du cycle présidentiel implique des rendements plus élevés dans la dernière moitié que dans la première moitié du mandat du président ;et en se basant sur des données de 15 pays (d'appliquer un cadre de panel, en plus d'une analyse empirique de chaque individu), ils ont étudié l'effet du cycle politique sur les rendements boursiers, tirait les conclusions suivantes:

A. Pour la première hypothèse: l'inexistence d'un effet significatif entre le cycle électoral sur la volatilité boursière, sauf au Danemark, L'Allemagne et les États-Unis ou une prime de "gauche" a été constaté;

B. Pour la seconde hypothèse: seuls, l'Autriche, le Canada et les Pays-Bas semblent la confirmer, mais sans preuves convaincantes.

Donc sa conclusion générale était que l'effet du cycle électoral et l'effet du cycle présidentiel ne sont pas marquants comme phénomènes.

L'étude de **Jiniliang et Jeffery** (Jiniliang & Jeffery, 2006), avait noté qu'il y a eu de nombreuses études sur l'influence des résultats des élections sur le monde des affaires et sur le rendement des marchés boursiers. Mais elle remarquait que la quasi-totalité de ces études partaient de la supposition que le résultat de l'élection est connu d'avance pour les investisseurs, alors que les sondages d'opinion publique indiquent que la moitié des élections entre 1964 et 2000 a vu la préférence des électeurs pour l'un ou l'autre des candidats des deux principaux partis dépassée une demi-douzaine de points tout au long de la campagne électorale). Elle tirait les conclusions suivantes:

- La moyenne quotidienne du rendement des actions augmente dans les trois mois qui précèdent les élections présidentielles lorsque le résultat de l'élection est incertain;
- Les rendements des actions pendant la campagne électorale sont pratiquement identiques aux autres périodes où il y a une certitude que le parti au pouvoir sera réélu.

L'étude de **Ben Allita** (Ben Allita, 2015), remarqua que les changements des gouvernements et des présidents peuvent engendrer une modification du système de pays et peuvent générer l'incertitude, qu'il existe une différence entre un chef d'Etat d'idéologie de gauche et un chef d'Etat d'idéologie de droite et que les électeurs font élire les parties qui reflètent leurs croyances et leurs intérêts et que les investisseurs sur le marché financier qui ont des tendances gauchistes se distinguent des investisseurs qui ont des tendances droitistes aux niveaux des comportements, des intérêts et des sentiments et des analyses boursières et par conséquent, il y a une grande probabilité d'observer une volatilité boursière inattendue.

4. La remise en cause de l'hypothèse de rationalité:

La finance classique même avec son recours massif aux modèles mathématiques dans le but d'atteindre un haut niveau de scientificité, est toujours sujette à de nombreuses critiques, surtout avec la succession des krachs boursiers et des bulles spéculatives qui ont conduit les chercheurs à rejeter l'hypothèse de rationalité des agents et par conséquent le corollaire de l'efficience des marchés financiers. Leurs motivations se résument ainsi :

- L'Arbitrage a des limites et les investisseurs sont irrationnels (Thibault, 2012) ;
- Les investisseurs se comportent individuellement et collectivement comme des humains (avec leurs défauts et leurs qualités psychologiques) et non comme un ensemble homogène d'individus "maximisateurs", tel que le propose le paradigme dominant en science économique (Schinckus, 2009). En d'autres termes, les modèles mathématiques ne reflètent pas assez la réalité économique, les investisseurs ne sont pas rationnels et les marchés ne sont pas efficients ;
- Les modèles et les théories classiques élaborés par les financiers (comme par les économistes) (Ait Dani & Radi, 2017) et qui tentent d'expliquer les comportements des investisseurs et des individus, tels que la loi normale et les probabilités d'occurrence, sont fondés sur la rationalité et sur des hypothèses simplistes, qui vont parfois à l'encontre de la réalité.
- Les axiomes d'indépendance et de transitivité sont souvent dépassés par des décisions individuelles ;
- Les investisseurs ont un comportement moutonnier ;
- Les investisseurs ne respectent pas la règle de BAYES ;
- Les investisseurs sont sur-confiants ;
- Les investisseurs simplifient les choix complexes à l'aide de règles et de raccourcis nommés heuristiques, et sont souvent victimes de biais cognitifs (Barraud & Paugam, 2013), des mécanismes de maintien de l'estime de soi, des émotions, de la maîtrise de soi et des interactions sociales (Dhondt & De winne, 2017).
- Les gens ont tendance à "réagir de façon excessive" à des événements inattendus ; et les marchés ne sont pas efficients. (De bondt & Thaler, 1985) Ont démontré que les titres réalisant un rendement peu élevé pendant les 36 derniers mois sont ceux qui ont réalisé un rendement supérieur d'environ 25 % dans les 36 mois qui suivent, plus que les titres qui ont réalisé un rendement élevé sur la même période.
- Les anomalies constatées ces dernières décennies causent des écarts de rendement entre les actifs remettent en cause l'EMH elle-même; tels que: Data Snooping, l'effet taille, l'effet fin d'année/effet janvier; l'effet Week-end, l'effet value premium, l'effet

Momentum (Schwer, 2002), les conditions climatiques, la volatilité, les krachs boursiers et les bulles spéculatives (Thibault, 2012).

- La valeur d'un titre sur le marché ne reflète que rarement sa valeur fondamentale comme l'a démontré SHILLER dans une enquête approfondie sur la volatilité excessive des marchés (prix-dividende), en concluant que, du moins au cours du siècle dernier, les dividendes ne varient tout simplement pas suffisamment pour justifier rationnellement, les variations globales des prix observées (De bondt & Thaler, 1985). D'après (ALBOUY & CHARREAUX, 2005), Jensen admet la possibilité de divergence durable entre cours boursier et valeur intrinsèque, pouvant prendre la forme d'une surévaluation.

5. Définitions de la finance comportementale :

La littérature financière regorge de diverses définitions données à la finance comportementale. Nous nous limiterons à ces trois définitions:

A. La finance comportementale est un domaine de recherche interdisciplinaire, qui vise à mieux intégrer des concepts et résultats issus de la psychologie, voire de la sociologie ou l'anthropologie. Elle a mis à jour l'existence de nombreux biais comportementaux qui suivent souvent les mêmes schémas chez les décideurs ou les investisseurs (D'honds & De winne, 2017).

B. La finance comportementale vise à expliquer et à mieux comprendre les raisons et motifs des investisseurs, en incluant l'influence de l'effet émotionnel dans le processus de la prise de décision. Essentiellement, elle tente d'expliquer: le quoi, le pourquoi et le comment de la finance et de l'investissement, d'une perspective humaine (RICCIARDI & SIMON, 2000).

C. S'inspirant de la psychologie, la finance comportementale observe empiriquement les comportements réels des investisseurs à partir de différents outils (questionnaires, expériences en laboratoire, décisions de la vie réelle...) et compare ces observations aux mouvements de cours sur les marchés (MANGOT, 2013).

Donc, globalement la finance comportementale tire son importance parce-que-elle propose une réponse aux anomalies financières (TADJEDDINE, 2013) et de sa contribution à expliquer l'influence de la psychologie sur le comportement des investisseurs lors de la prise de décision et ses conséquences sur les marchés; ou en autres termes à éclaircir les causes et la manière de l'inefficience des marchés, en focalisant ses études sur l'individu comme unité de base, et sur les motivations de ses décisions en mettant l'accent sur les émotions et leurs interférence dans ces décisions.

6. Les facteurs causant les anomalies de marché:

6.1. Les biais:

Généralement, on distingue deux groupes de biais selon leur origine: les biais affectifs ou émotionnels et les biais cognitifs.

6.1.1. Les biais affectifs :

Ils regroupent les aspects émotionnels qui traitent les sentiments des personnes lors de la collecte, le traitement et l'enregistrement de l'information. Pourtant, ils sont négligés par de nombreux auteurs qui consacrent le plus souvent leurs travaux à l'étude des biais cognitifs (Wetzer, 2009), parce que la théorie financière classique a exclu toute composante émotionnelle, et aussi parce que les auteurs de la finance comportementale ont préféré s'intéresser aux biais cognitifs, lesquels se prêteraient mieux à l'élaboration de principes généraux (Wetzer, 2009).

Les erreurs affectives incluent les humeurs, les anomalies calendaires et les anomalies météorologiques, les croyances, les biais inconscients dus aux multiples préjugés favorables ou défavorables à la race, au sexe, à la classe sociale, ou à la beauté...etc.

6.1.2. Les biais cognitifs :

Ils regroupent les aspects cognitifs qui s'intéressent à la façon dont les personnes collectent et organisent les informations.

Un biais cognitif est une forme de pensée déviant de la pensée logique ou rationnelle et qui a tendance à être systématiquement utilisée dans certaines situations (Racky, 2018). La nature des biais cognitifs est le plus souvent définie comme des tendances à produire des croyances ou des jugements erronés en vertu du fait qu'ils violent certaines règles de raisonnement (Encyclopedie, 2018).

Donc le biais cognitif est un raccourci qui provoque des erreurs de perception ou de décision, sans que l'on s'en aperçoive, il renvoie aux distorsions entre la façon dont nous devrions raisonner pour assurer le mieux possible la validité de nos conclusions et la façon dont nous raisonnons réellement (Gardair, 2007).

6.2. Les heuristiques:

Les heuristiques sont des règles qui aident surtout à simplifier les problèmes et qui conduisent à des approximations souvent efficaces, mais faillibles (Gardair, 2007), car elles consistent généralement à se concentrer sur un aspect d'un problème complexe

et à ignorer les autres aspects, ce qui peut conduire à s'écarter systématiquement de la logique, la probabilité ou des choix rationnels (Gouvernement du Canada, 2017).

Ce sont des opérations mentales, rapides et intuitives nous menant souvent (mais pas toujours) à la bonne solution (D'honds & De winne, 2017).

Donc l'heuristique est une stratégie cognitive simplifiée (raccourci cognitif), utilisée par tout individu, pour économiser du temps et faciliter la prise de décision. Pourtant utiles en soi, elles peuvent aussi s'avérer fausses et donc susceptibles de générer des biais et des jugements erronés typiques (Meier, 2020).

Le concept d'heuristique est une forme simple de décision pouvant provoquer des biais cognitifs qui peuvent conduire à des erreurs de jugement ou à de bonnes décisions, souvent plus intuitives (Champagne, 1996)

Au final les heuristiques sont nécessaires, car elles nous font gagner du temps et nous rendaient les processus de jugement et la prise de décision plus faciles en nous épargnant les efforts de réflexion et de calcul, et ce malgré la forte possibilité de nous induire en erreur.

7. L'étude empirique :

7.1. Méthodologie :

Pour tester nos hypothèses, notre choix s'est porté sur l'indice DAX (abréviation de "Deutscher Aktien Index") du marché boursier de francfort (FWB). Le DAX a été créé en 1988 avec une base 1000. Il se compose des 30 entreprises allemandes qui font partie des 45 plus grandes entreprises, et sa composition peut changer à tout instant, quoi elle est traditionnellement revue en septembre (Café de la Bourse, 2019). Notre choix se justifie par le fait que la bourse de Francfort (Deutsche Börse Group) occupe le dixième rang mondial avec une capitalisation boursière évaluée à 2220 milliards de dollars en mars 2018 (IG, 2018).

Aussi notre choix s'est porté sur les deux plus puissantes économies de la zone EURO, à savoir l'Allemagne (avec un PIB de 3386 milliards \$ en 2018 elle occupe la 4ème place mondiale) (Statista, 2019) et la France (avec un PIB de 2762 milliards \$ en 2018 elle occupe la 7ème place mondiale) (JDN, 2019) et sur le DAX. Il est à noter que:

A. L'étude porte sur la période allant du 01/ 01/ 2008 à 31/ 12/ 2018 pour la vérification de la première hypothèse et du 03/ 01/ 2007 au 28/ 12/ 2017 (trois élections parlementaires de suite pour chaque pays) pour celle de la deuxième hypothèse en appliquant essentiellement le modèle économétrique à deux variables à l'aide du logiciel Eviews 10.

B. Les sources des données sont pour:

- la température : (Wunderground, n.d.);
- les valeurs du DAX: (Investir, s.d.);
- les résultats des élections parlementaires en Allemagne: (Laurent de Boissieu, 2009;2013;2017);
- les résultats des élections parlementaires en France: (L'Express, 2007; 2012;2017).

7. 2. Etude de l'impact de la température moyenne sur le DAX :

Pour mesurer l'impact de la température moyenne à Francfort sur le DAX, nous utiliserons le modèle suivant:

$$\text{Indmoyen}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Tempmoy}_t + u_t \quad (1)$$

Où: Indmoyen_t : Représente la valeur moyenne quotidienne du DAX;

Tempmoy_t : Représente la température moyenne quotidienne à Francfort;

u_t : Représente le terme de l'erreur satisfaisant aux caractéristiques du bruit blanc.

A. Statistiques descriptives des variables:

Tableau (1): Statistiques descriptives des variables

	Indmoy	Tempmoy
Mean	8591.785	11.24220
Median	8226.280	12.00000
Maximum	13568.37	30.00000
Minimum	3699.175	-11.00000
Std. Dev.	2562.821	7.569101
Skewness	0.197057	-0.075293
Kurtosis	1.793423	2.216418
Jarque-Bera	187.0954	73.93415

Probability	0.000000	0.000000
Sum	23945305	31332.00
Sum Sq. Dev.	1.83E+10	159613.5
Observations	2787	2787

Source: Output d' Eviews 10.

B. Etude de la stationnarité des variables:

Pour éviter le problème des régressions fallacieuses, il est impératif, dans ce genre d'études, de s'assurer que nos 2 variables sont stationnaires en niveau. Pour ce faire, il y a plusieurs tests. Nous optons pour le test Augmented Dickey Fuller (ADF) qui vérifie l'hypothèse:

H₀: Présence de la racine unitaire i.e. la série en question n'est pas stationnaire. Et le contre l'hypothèse:

H₁: Absence de la racine unitaire i.e. la série en question est stationnaire.

Pour décider quelle hypothèse rejeter, nous utilisons le logiciel Eviews 10 qui nous donne les résultats suivants:

• Concernant la variable Ind moyen:

Tableau (2): Test de la stationnarité de la série de valeurs du DAX

(Augmented Dickey-Fuller test statistic)

	t-Statistic	Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.99959	0.0063
1% level	-3.961362	
Test critical values	5% level	-3.411432
	10% level	-3.127570

Source: Output d' Eviews 10

• Concernant la variable Tempmoy:

Tableau (3): Test de la stationnarité de la série de valeurs de la température moyenne (AugmentedDickey-Fuller test statistic)

	t-Statistic	Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.99959	0.0063
1% level	-3.961362	
Test critical values	5% level -3.411432	
	10% level -3.127570	

Source: Output d' Eviews 10

Conclusion: Du fait que la probabilité d'erreur (Prob) est inférieure à 5% pour les 2 séries, nous devons rejeter l'hypothèse H_0 et conclure que les 2 séries sont stationnaires sans être différenciées, et par conséquent nous pouvons les utiliser telles quelles dans notre modèle.

C. Estimation du modèle:

Après s'être assuré de la stationnarité de nos 2 variables, nous passons à l'étape suivante qui consiste à estimer nos 2 paramètres à savoir β_0 et β_1 , d'où:

Tableau (4): Relation température moyenne/ variations DAX

Indmoyt=	8279.29	+ 27.80 Tempmoyt
	(0.00)*	(0.00)
R2= 0.006	T=2787	F=18.90

Source: Output d'Eviews 10

(*) Les valeurs (.) représentent la probabilité d'erreur (Prob).

En se basant sur les résultats du tableau 4 et de l'annexe N° 1, et du moment que les probabilités d'erreur pour les deux estimateurs sont inférieures à 5%, nous pouvons dire que la température moyenne impacte favorablement les variations que connaît le

DAX. Puisqu'une hausse de la température de 1° C conduit à une augmentation de l'indice de 27.80 points, en moyenne. Cependant, vu la valeur très faible du coefficient de détermination R² (0.0067), on peut dire également que le facteur température n'explique qu'approximativement 0.67% des fluctuations du DAX.

7.3. Etude de la relation entre les variations du DAX et les élections Fédérales Allemandes:

Pour savoir si les élections fédérales en Allemagne, dans les années 2009, 2013 et 2017, ont eu un quelconque impact sur les fluctuations du DAX, nous utilisons le modèle:

$$\text{Indmoyen}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Elec}_t + u_t \quad (2)$$

Où: **Indmoy_t**: Représente l'indice boursier quotidien moyen;

Elec_t: Représente une variable muette qui prend la valeur "1" deux semaines avant et après les élections, et la valeur "0" durant les autres jours de l'année où les élections ont eu lieu;

U_t: Représente le terme de l'erreur et qui satisfait aux caractéristiques du bruit blanc.

Il est à noter, que du fait qu'on déjà trouvé que la variable Indmoyen est stationnaire en niveau et que la deuxième variable est une variable muette qui ne prend que les valeurs "0" et "1", il n'est donc pas nécessaire de passer par l'étape de la stationnarité de ces deux variables.

En ce qui concerne la 2ème étape qui consiste à estimer les paramètres du modèle (2), ci-dessus et mesurer l'impact de la variable explicative, Elec i.e. les élections fédérales en Allemagne durant les années 2009, 2013 et 2017, nous assignons à cette variable muette la valeur "1" durant les deux semaines de négociations boursières qui précèdent ces élections et les deux semaines qui les suivent et la valeur "0" le reste de l'année concernée par ces élections. Nous obtenons, alors les résultats suivants:

Tableau (5): Impact des élections fédérales Allemandes sur les variations du DAX

	Valeurs			Prob		
	2009	2013	2017	2009	2013	2017
$\hat{\beta}_0$	4992.12	8253.52	12416.11	0.000	0.000	0.0000

$\hat{\beta}_1$	681.35	372.41	239.8089	0.000	0.000	0.0458
R2	0.091	0.053	0.015			
F	25.16	14.26	252			
T	253	253	4.03			

Source: Output d' Eviews 10

D'après les résultats du tableau 5 et des annexes N° 2, 3 et 4, on peut dire que du fait que la probabilité d'erreur de l'estimateur du paramètre de la variable Elec est inférieure à 5%, les élections fédérales Allemandes ont eu un impact sur les fluctuations du DAX.

En effet, durant les deux semaines de négociations boursières qui ont précédé ces élections et durant les deux semaines de qui les suivent, l'indice a tendance à s'élever de près de 681, 372 et 240 points en moyenne respectivement pour les élections de 2009, 2013 et 2017. La forte augmentation de 2009, est probablement due surtout au retour remarquable de l'Unions chrétiennes (CDU+CSU), parti à tendance centre-droit dont la candidate n'est autre qu'Angela Merkel. Cependant, on ne peut affirmer que ces mêmes élections ont eu un grand impact sur l'indice DAX, puisque la valeur du coefficient de détermination, à savoir R2, est relativement faible. Il y a donc d'autres facteurs influents autres que la variable représentant les périodes des deux semaines de négociation qui précèdent et qui suivent les élections fédérales, d'ailleurs cette variable n'explique approximativement que 9%, 5% et 1.5% des fluctuations de l'indice respectivement pour les élections de 2009, 2013 et 2017.

7.4. Etude de la relation entre les variations du DAX et les élections parlementaires en France:

Pour Etudier l'impact des élections parlementaires en France, dans les années 2007, 2012 et 2017, sur les fluctuations du DAX, nous utilisons le modèle:

$$\text{Indmoyen}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Elec}_t + u_t \quad (3)$$

Où: **Indmoy_t**: Représente la valeur quotidienne moyenne de l'indice DAX;

Elec_t: Représente une variable muette qui prend la valeur "1" les deux semaines de négociation avant et après les élections parlementaires Françaises et la valeur "0" durant les autres jours de l'année où les élections ont eu lieu;

U_t : Représente le terme de l'erreur et qui satisfait aux caractéristiques du bruit blanc.

Et pour mesurer l'impact de la variable explicative, Elective les élections parlementaires en France durant les années 2007, 2012 et 2017, nous assignons à cette variable muette la valeur " 1" durant les 2 semaines de négociation qui précèdent le premier tour de ces élections et les deux semaines de négociation qui les suivent et la valeur "0" le reste de l'année concernée par ces élections. Nous obtenons les résultats suivants:

Tableau (6): Impact des élections Parlementaires Françaises sur les variations du DAX

	Valeurs			Prob		
	2007	2012	2017	2007	2012	2017
$\hat{\beta}_0$	7428.13	6895.55	12409.84	0.000	0.000	0.000
$\hat{\beta}_1$	425.19	-684.13	323.03	0.000	0.000	0.007
R2	0.058	0.184	0.028			
F	14.91	56.87	7.40			
T	245	254	252			

Source: Output d' Eviews 10

Au regard des résultats du tableau 6 et des annexes 5, 6 et 7, montrant que la probabilité d'erreur de l'estimateur du paramètre de la variable Elec est inférieure à 5%, on peut dire que les élections parlementaires en France ont eu un certain impact sur la volatilité DAX.

En effet, durant les deux semaines de négociations boursières qui précèdent le premier tour de ces élections et durant les deux semaines qui les suivent, l'indice a tendance à augmenter de 425 et 323 points en moyenne pour les élections de 2007 qui a vu la nette domination des partis de droite avec 60,49% des sièges, et de 2017 qui à la surprise générale a connu l'écrasante victoire (60,66% des sièges) du parti "La République en marche"; un parti politique fondé en avril 2016 par Emmanuel Macron, et qui veut se coller l'étiquette du parti de " la troisième voie ou du ramasse tout ou encore parti du centre gauche au centre droit".

Les élections de 2012, par contre, on eut tout autre effet, puisque le même indice a connu une forte baisse de près de 684 points en moyenne, à cause peut être de la montée des partis à tendance gauchiste qui ont raflé 59,10% des sièges. Mais, on ne peut affirmer que ces mêmes élections ont un grand impact sur cet indice boursier, puisque la valeur du coefficient de détermination, à savoir R^2 est relativement faible. Il y a donc d'autres facteurs influents autres que les élections parlementaires en France, d'ailleurs cette variable n'explique approximativement que 5.8, 18.41 et 2.8% des fluctuations de l'indice, respectivement pour 2007, 2012 et 2017.

8. Conclusion générale:

Cet article s'est interrogé sur le comportement de l'indice de la bourse de Francfort (le DAX) sous l'effet d'un facteur climatologique (la température à Francfort) et sous l'effet d'un facteur politique (les élections parlementaires en Allemagne et en France), et cela dans le cadre de la finance comportementale, selon laquelle, le marché financier n'est pas efficient et les investisseurs, ne sont pas parfaitement rationnels puisqu'ils utilisent des heuristiques qui aboutissent à des comportements biaisés.

Globalement, on peut noter l'impact positif de l'augmentation de la température moyenne qui devrait expliquer au moins partiellement la variation de l'indice DAX, puisqu'une hausse de la température de 1°C entraînera une augmentation de l'indice de 27.80 points.

Il de même pour la variable muette des élections parlementaires dans les deux pays choisis, qui prend la valeur "1" durant les deux semaines de négociation boursières avant et après la date de déroulement des élections, et la valeur "0" durant le restant de l'année, où nous avons constaté que la valeur de l'indice est influencée par la tendances des partis remportant les élections soit seuls ou en coalitions, comme c'est le cas des élections Allemandes de 2009 où l'indice a connu une forte augmentation de 681 points vu le retour en force de l'Union chrétienne (CDU+CSU) à tendance centre-droite et le recul du Parti social-démocrate d'Allemagne (SPD) à tendance centre-gauche.

Concernant les élections parlementaires en France, nous avons constaté qu'elles impactent, elles aussi, la volatilité du DAX, puisque cet indice a baissé de 684 points en moyenne, lors des élections Françaises de 2012, à cause peut être de la montée des partis à tendance gauchiste qui ont gagné 59,10% des sièges.

Toutefois, ces conclusions restent entachées, car la valeur du coefficient de détermination (R^2) est relativement faible, ce qui nous pousse à croire qu'il y a d'autres facteurs influents autres que les élections parlementaires dans les deux pays.

9. Annexes:

Annexe (1): Relation température moyenne/ variations DAX

Dependent Variable: INDMOYEN		Method: Least Squares		
Sample: 2008/01/03 - 2018/12/28		Included observations: 2787		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8279.288	86.65579	95.54224	0.0000
TEMPMOY	27.79682	6.394300	4.347125	0.0000
R-squared	0.006740	Meandependent var		8591.785
Adjusted R-squared	0.006383	S.D. dependent var		2562.821
S.E. of regression	2554.629	Akaike info criterion		18.52992
Sumsquaredresid	1.82E+10	Schwarz criterion		18.53418
Log likelihood	-25819.44	Hannan-Quinn criter.		18.53146
F-statistic	18.89749	Durbin-Watson stat		0.002000
Prob(F-statistic)	0.000014			

Source: Output d' Eviews 10

Annexe (2): Relation élections fédérales Allemandes 2009/ variations DAX

Dependent Variable: INDMOYEN		Method: Least Squares		
Sample 2009/01/05- 2009/12/30		Included observations: 253		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4992.117	38.19334	130.7065	0.0000
ELEC	681.3496	135.8416	5.015764	0.0000

R-squared	0.091100	Meandependent var	5045.979
Adjusted R-squared	0.087479	S.D. dependent var	610.3010
S.E. of regression	582.9960	Akaike info criterion	15.58211
Sumsquaredresid	85310982	Schwarz criterion	15.61004
Log likelihood	-1969.137	Hannan-Quinn criter.	15.59335
F-statistic	25.15789	Durbin-Watson stat	0.027030
Prob(F-statistic)	0.000001		

Source: Output d' Eviews 10

Annexe (3): Relation élections fédérales Allemandes 2013/ variations DAX

Dependent Variable: INDMOYEN		Method: Least Squares		
Sample: 2013/01/02- 2013/12/30		Included observations: 253		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8253.517	33.95664	243.0605	0.0000
ELEC	372.4113	98.61077	3.776578	0.0002
R-squared	0.053768	Meandependent var	8297.676	
Adjusted R-squared	0.049998	S.D. dependent var	520.2533	
S.E. of regression	507.0808	Akaike info criterion	15.30309	
Sumsquaredresid	64539858	Schwarz criterion	15.33102	
Log likelihood	-1933.841	Hannan-Quinn criter.	15.31433	
F-statistic	14.26254	Durbin-Watson stat	0.017421	
Prob(F-statistic)	0.000199			

Source: Output d' Eviews 10

Annexe (4): Relation élections fédérales Allemandes 2017/ variations DAX

Dependent Variable: INDMOYEN		Method: Least Squares		
Sample: 2017/01/02 - 2017/12/29		Included observations: 252		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12416.11	32.80941	378.4314	0.0000
ELEC	239.8089	119.4873	2.006982	0.0458
R-squared	0.015856	Meandependent var		12434.19
Adjusted R-squared	0.011920	S.D. dependent var		503.8257
S.E. of regression	500.8139	Akaike info criterion		15.27825
Sumsquaredresid	62703652	Schwarz criterion		15.30626
Log likelihood	-1923.060	Hannan-Quinn criter.		15.28952
F-statistic	4.027975	Durbin-Watson stat		0.019353
Prob(F-statistic)	0.045828			

Source: Output d' Eviews 10

Annexe (5): Relation élections parlementaires Françaises 2007/ variations DAX

Dependent Variable: INDMOYEN		Method: Least Squares		
Sample: 1245		Included observations: 245		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7428.126	30.66655	242.2224	0.0000
ELECF	425.1958	110.1213	3.861160	0.0001
R-squared	0.057806	Meandependent var		7461.100

Adjusted R-squared	0.053928	S.D. dependent var	473.9768
S.E. of regression	461.0193	Akaike info criterion	15.11289
Sumsquaredresid	51646938	Schwarz criterion	15.14147
Log likelihood	-1849.329	Hannan-Quinn criter.	15.12440
F-statistic	14.90856	Durbin-Watson stat	0.021354
Prob(F-statistic)	0.000145		

Source: Output d' Eviews 10

Annexe (6): Relation élections parlementaires Françaises 2012/ variations DAX

Dependent Variable: INDMOYEN		Method: Least Squares		
Sample: 2012/1/02 -2012/12/28		Included observations: 254		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6895.553	25.45525	270.8893	0.0000
ELECF	-684.1311	90.71501	-7.541543	0.0000
R-squared	0.184136	Meandependent var		6841.685
Adjusted R-squared	0.180898	S.D. dependent var		430.2454
S.E. of regression	389.3904	Akaike info criterion		14.77488
Sumsquaredresid	38209471	Schwarz criterion		14.80274
Log likelihood	-1874.410	Hannan-Quinn criter.		14.78609
F-statistic	56.87486	Durbin-Watson stat		0.053739
Prob(F-statistic)	0.000000			

Source: Output d' Eviews 10

Annexe (7): Relation élections parlementaires Françaises 2017/ variations DAX

Dépendent Variable: INDMOYEN		Method: Least Squares		
Sample: 2017/1/02- 2017/12/29		Included observations: 252		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12409.84	32.59341	380.7468	0.0000
ELECF	323.0344	118.7007	2.721419	0.0070
R-squared	0.028772	Meandependent var		12434.19
Adjusted R-squared	0.024887	S.D. dependent var		503.8257
S.E. of regression	497.5168	Akaike info criterion		15.26504
Sumsquaredresid	61880742	Schwarz criterion		15.29305
Log likelihood	-1921.395	Hannan-Quinn criter.		15.27631
F-statistic	7.406123	Durbin-Watson stat		0.022459
Prob(F-statistic)	0.006957			

Source: Output d' Eviews 10

Bibliographie:

1. Ait Dani, S., & Radi, B. (2017, Déc). La controverse sur l'efficience des marchés financiers et l'émergence du paradigme comportemental. *Maroccan Journal of Business Studies*, Vol 1(01), pp. 149-176.. Consulté le 06 18, 2019, sur <http://www.emaa.ma/mjbs/articles/pdfs/vol1issue1/9%20V1N1%20MJBS%20149-176.pdf>
2. Albouy, M. (2005). Peut-on encore croire à l'efficience des marchés financiers ? *Revue française de gestion*, 4(157), pp. 169-188. Consulté le 07 08, 2019, sur <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2005-4-page-169.htm>
3. ALBOUY, M., & CHARREAUX, G. (2005). La finance comportementale ou l'émergence d'un nouveau paradigme dominant? *Revue française de gestion*, 04(157), pp. 139-143. Consulté le 07 16, 2019, sur <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2005-4-page-139.htm>
4. Almeida, L., & Silva, P. (2019, Sept 28). *Weather and stock markets; empirical evidence from Portugal*. (M. U. Library, Ed.) Retrieved 10 05, 2019, from MPRA (Munich Personal RePEc Archive): https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54119/1/MPRA_paper_54119.pdf
5. Bachar, K., & Bertrand, J.-L. (2009, 8). La valeur d'une entreprise peut-elle être sensible à la météo ? Une étude empirique du marché français. *Management & Avenir*(28), pp. 56-72. doi:
6. Barraud, c., & Paugam, L. (2013, Avril). *Eléments de finance comportementale*. (U. P. Dauphine, Éd.) Consulté le 07 06, 2019, sur http://www.christophe-barraud.com/wp-content/uploads/2013/04/Elements_de_finance_comportementale.pdf
7. Ben Allita, A. (2015). *L'impact des événements politiques, économiques, sociaux et du terrorisme sur la volatilité boursière: cas du marché financier tunisien*. (U. d. gestion, Éd.) Consulté le 07 24, 2019, sur <https://www.memoireonline.com/01/16/9351/Limpact-des-evenements-politiques-economiques-sociaux-et-du-terrorisme-sur.html>
8. Bohl, M., & Gottshalk, K. (2006, August). International Evidence on the Democrat Premium and the Presidential Cycle Effect. *North American Journal of Economics and Finance*, Forthcoming, 17(02), pp. 107-120. Retrieved 06 07, 2019, from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1062940805000501>
9. Café de la Bourse, . (2019). *Dax : l'indice de référence de la bourse de francfort*. Consulté le 08 06, 2019, sur <https://www.cafedelabourse.com/lexique/definition/dax>
10. Champagne, P. (1996). *Le processus décisionnel des directeurs de comptes de PME dans le domaine du financement bancaire: Analyse des heuristiques et des biais cognitifs*. Université du Québec à Trois-Rivières. Consulté le 08 12, 2019, sur <https://core.ac.uk/download/pdf/51241517.pdf>
11. De bondt, W., & Thaler, R. (1985, Juil). Does the Stock Market Overreact? *The Journal of Finance*, 40(3), pp. 793-805. Consulté le 07 16, 2019, sur <https://www.jstor.org/stable/2327804>
12. D'honds, C., & De winne, R. (2017, mars). La finance comportementale: enjeux et perspectives. *Regards Economiques*(131), pp. 1-10. Consulté le 07 21, 2019, sur

- https://www.regards-economiques.be/index.php?option=com_reco&view=article&cid=170
13. Dhondt, C., & De winne, R. (2017, Mars). La finance comportementale: enjeux et perspectives. (U. Louvain, Éd.) *Regards Economiques, Institut de Recherches Economiques et Sociales*(131). Consulté le 06 17, 2019, sur https://www.regards-economiques.be/index.php?option=com_reco&view=article&cid=170
 14. Encyclopedie. (2018, Avril 14). *Biais cognitifs (A)*. Consulté le 07 08, 2019, sur <https://encyclo-phil.fr/?s=biais>
 15. Galichon, A., & Tibi, A. (2011, 05 16). De la théorie à la pratique Est-il vraiment important que les marchés soient efficients? *Revue-Banque*(Hors-Série), 10-16. Consulté le 05 26, 2019, sur <http://www.revue-banque.fr/banque-investissement-marches-gestion-actifs/article/est-il-vraiment-important-que-les-marches-soien>
 16. GARDAIR, E. (2007). Heuristiques et biais, quand nos raisonnement ne répondent pas nécessairement aux critères de la pensée scientifique et rationnelle,. *Revue électronique de Psychologie Sociale*, n°1, <http://www.lettres.univ-nantes.fr/labecd/index.htm>, 35-46.
 17. Gardair, E. (2007). Heuristiques et biais: quand nos raisonnements ne répondent pas nécessairement aux critères de la pensée scientifique et rationnelle. *Revue électronique de Psychologie Sociale*(01), pp. 35-46. Consulté le 06 18, 2019, sur <https://psychologiescientifique.org/wp-content/uploads/2018/02/Gardair-2007-Heuristiques-et-biais-quand-nos-raisonnement-ne-r.pdf>
 18. Gouvernement du Canada, . (2017, 07 03). *La stratégie comportementale simplifiée : Application de la stratégie comportementale aux organismes gouvernementaux*. (H. d. politiques, Éditeur) Consulté le 08 13, 2019, sur <https://horizons.gc.ca/wp-content/uploads/2018/12/2017-0289-fre-s.pdf>
 19. IG. (2018, Déc 18). *Les 10 plus grandes bourses du monde*. (G. IG, Éditeur) Consulté le 08 17, 2019, sur <https://www.ig.com/fr/strategies-de-trading/les-10-plus-grandes-bourses-du-monde-181218>
 20. Investir, L. E. (s.d.). *DAX Xetra: Données historiques*. Consulté le 08 30, 2019, sur <https://investir.lesechos.fr/cours/historique-indice-dax-xetra,xetr,dax,de0008469008,isin.html>
 21. JDN. (2019, Avril 16). *Classement PIB : la liste des pays les plus riches du monde en 2019*. Consulté le 08 17, 2019, sur <https://www.journaldunet.com/patrimoine/finances-personnelles/1209241-pays-riche-le-top-20-des-pays-les-plus-riches-du-monde-2019/>
 22. Jiniliang, I., & Jeffery, A. (2006, Déc). Presidential election uncertainty and common stock returns in the united states. *ournal of Financial Research*, Volume29(Issue4), pp. 609-622. Retrieved 06 17, 2019, from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1475-6803.2006.00197.x>
 23. Kathiravan, C., & al. (2018, 01 05). Effect of temperature on stock market indices: A study on BSE and NSE in India. *International Journal of Economic Research*, 14(15 (Part 3)), pp. 171-181. Retrieved 05 18, 2019, from https://www.researchgate.net/publication/322274208_Effect_of_temperature_on_stock_market_indices_A_study_on_BSE_and_NSE_in_India
 24. Laurent de Boissieu, . (2009;2013;2017). *les résultats des élections fédérales Allemandes*. (. Politique, Éditeur) Consulté le 07 18, 2019, sur <http://www.europe-politique.eu/elections-allemande.htm>
 25. L'Express. (2007; 2012;2017). *Résultats élections législatives 2007 France entière*. Consulté le 08 28, 2019, sur <https://www.lexpress.fr/actualite/politique/elections/legislatives-2007/resultats-elections/france.html>

26. MANGOT, M. (2013, 01 17). *25 ans de finance comportementale ou l'émergence d'un nouveau paradigme*. Consulté le 07 26, 2019, sur <http://michael-mangot.com/wp/wp-content/uploads/2013/01/papier-25-ans.pdf>
27. Meier, O. (2020, 02 21). *Daniel Kahneman et les biais cognitifs*. (R. Magazine, Éd.) Consulté le 02 27, 2020, sur https://www.rse-magazine.com/Daniel-Kahneman-et-les-biais-cognitifs_a3445.html
28. Racky, K.-S. (2018, Mars). *Les biais cognitifs sont-ils (in)évitables? Vers un environnement d'apprentissage optimal-Note de synthèse*. (SYNLAB, Éd.) Consulté le 07 26, 2019, sur https://syn-lab.fr/wp-content/uploads/2018/03/Note_biais_misenpage_V2.pdf
29. RICCIARDI, V., & SIMON, H. K. (2000, Sept). What is Behavioral Finance? *Technology Journal*, 02(02), pp. 1-9. Consulté le 07 21, 2019, sur https://www.academia.edu/413591/What_is_Behavioral_Finance
30. Schinckus, C. (2009). La finance comportementale ou le développement d'un nouveau paradigme. *Revue d'Histoire des Sciences Humaines*, 01(20), pp. 101-127. Consulté le 06 18, 2019, sur <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2005-4-page-139.htm>
31. Schwer, G. (2002, 07). Anomalies and market efficiency. *NBER WORKING PAPER SERIES*(Working Paper 9277), pp. 1-54. Consulté le 07 10, 2019, sur <http://www.nber.org/papers/w9277>
32. Schwer, G. (2002, 07). Anomalies and market efficiency. *NBER WORKING PAPER SERIES*(Working Paper 9277), 1-54. Retrieved 07 10, 2019, from <http://www.nber.org/papers/w9277>
33. Statista. (2019, Avril 01). *Produit intérieur brut (PIB) de l'Allemagne de 2008 à 2018*. Consulté le 08 18, 2019, sur <https://fr.statista.com/statistiques/668986/pib-de-l-allema>
34. TADJEDDINE, Y. (2013, 09). La finance comportementale, une critique cognitive du paradigme classique de la finance. *Idées économiques et sociales*, 4(174), pp. 16-25. Consulté le 07 20, 2019, sur <https://www.cairn.info/revue-idees-economiques-et-sociales-2013-4-page-16.htm>
35. Thibault, J. (2012, 07 02). *Théorie Financière Classique et Finance Comportementale: Confrontation Théorique et Tests Empiriques*. Consulté le 08 12, 2019, sur <https://docplayer.fr/2871967-Memoire-de-recherche-appliquee-julien-thibault-theorie-financiere-classique-et-finance-comportementale-confrontation-theorique-et-tests-empiriques.html>
36. Wetzter. (2009). *La finance comportementale, d'une meilleure compréhension à une nouvelle régulation des marchés financiers*. Consulté le 07 22, 2019, sur <https://www.freewebs.com/mja-paris2/MEMOIRES%202009/Wetzter.pdf>
37. Wunderground. (n.d.). *Frankfurt, Hesse, Germany Weather History*. Retrieved 08 17, 2019, from <https://www.wunderground.com/history/daily/de/frankfurt/EDDF>

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES



شروط وضوابط النشر بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصاد

معايير التحكيم الأولي لقبول النشر بالمركز:

- 1- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- 2- مطابقة البحث لتدسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)
- 3- ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا بمضيا بالأصالة والأمانة العلمية.
- 4- أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.
- 5- ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد .docx .doc. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.
- 6- أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.
- 7- ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بواقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.
- 8- ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.
- 9- يكون التمهيش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.
- 10- اللغة:

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والمخلص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكااديمية للترجمة.

11- عناصر الدراسة:

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
 - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
 - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
 - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيًا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقيم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع إدراج مصادرها في الوسط أسفل الدعامات بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني: economie@democraticac.de

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

• الكتب:

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة. مثلاً:

نبيل علي، (2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

• الدوريات والمجلات والتقارير:

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الدراسة أو المقالة، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلاً:

محمد حسن، (2009) الأمن القومي العربي، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

• مقالات الجرائد الإخبارية:

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلاً:

إيان بلاك، الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق، الغارديان، 2009/2/17.

• المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسلة إن وجدت، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلاً:

ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهدي في 2013/01/18 <http://bit.ly/2bAw2OB>.

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الإلكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيباً أبجدياً حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولاً وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث لسنة 2021

الإصدار	آخر موعد للتسليم	العدد	سنة 2021
30 أغسطس 2021	15 أغسطس	السابع عشر	
30 نوفمبر 2021	15 نوفمبر	الثامن عشر	

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de



International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal



المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center